جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم التاريخ

مذكرة ماستر

علوم إنسانية
تاريخ
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
ريغي محمد أمين

يوم: //

العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي 1962-2016م – مالي نموذج -

---

لجنة المناقشة:

العضو 1	الرتبة	الجامعة	الصفة
فؤاد جدو	أ. مح ب	الجامعة	مقرر
العضو 3	الرتبة	الجامعة	الصفة

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شـكــر و عـرفـــان

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق اللهم لك الحمد ، أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المشرف : جدو فؤاد، الذي شرفني بقبوله الإشراف على مذكرتي و متابعة سير إنجازها و لم يبخل علي بوقته و نصائحه و توجيهاته القيمة.

و أتقدم بشكري إلى أساتذتي المحترمين في كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و إلى قسم التاريخ على وجه الخصوص، و كل من قدم إلي يد المساعدة من قريب و من بعيد لإتمام هذه الدراسة.

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى شيخي الكريم سيدي بن علي بن الصادق التابعي، و إلى جميع إخواني في الزاوية التابعية و إلى أحبائي : طه و عثمان و تيجاني و دريس وشريف وإسحاق و عبد الله، و إلى أصدقائي و رفقائي و خصوصا رفيق دربي دنفر أسامة.

و إلى جميع الشهداء و طلاب العلم و أسرة التاريخ.

تقبلوا مني فائق الإحترام و الحب و التقدير.

مـقدمة

المقدمة:

تعد العلاقات الدولية من اهم المواضيع التي اخذت اهتمام الباحثين و الدارسين و المؤرخين,خصوصا بعد التطورات التي شهدها العلم منذ فترة مابعد الحرب العالمية الثانية و الحرب الباردة و ماجاء بعدها من مخلفات ,كاحداث الحادي عشر من سبتمبر 2011 و الربيع العربي,حيث ظهرت بعدها معطيات و قضايا دولية و اهتمامات جديدة اثرت على مسار العلاقات الدولية , وهي القضايا الامنية و الاستراتيجية و قضايا الارهاب و النزاعات الاثنية و العرقية ,و التي اثرت بشكل بير عل مسار و تطور العلاقات الدولية.و خصوصا في منطقة الساحل الافريقي ,اذ ان القضايا الافريقية في الصحراء اصبحت اهتمام الكثير من الدارسين و الباحثين ,و استدعت المنظومة الدولية الى بناء تصور جديد للعلاقات الدولية حسبما تتطلبه الاوضاع في هذه المنطقة .

و من أهم العلاقات الدولية التي تاثرت بهذه الانعكاسات و الاحداث ، العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي و خصوصا دولة مالي، هذه العلاقات التي كان لها صدى دولي خصوصا في الفترة الأخيرة، و خصوصا في ظل الحركيات التي ظهرت في الفترة ما بين 1962م_2016م، حيث تعتبر الجزائر دولة محورية ضمن هذه الحركيات السياسية و الأمنية في الساحل الإفريقي فبحكم موقعها الجغرافي تمثل الجزائر نقطة ارتكاز تقاطع المخاطر و التهديدات الآتية من منطقة الساحل الإفريقي، خصوصا وهذا لعدة اسباب مختلفة ، وهو ما جعل العلاقات هذه العلاقت تتخذ عدة ابعاد مختلفة ، سياسية و اقتصادية و تاريخية و اجتماعية و ثقافية و من بين الدول التي تربطها علاقات مهمة مع الجزائر و التي هي تحت قوس الساحل الإفريقي دولة مالي، و التي شهدت عدة مواقف و أحداث كان من شأنها أن تؤثر على علاقتها مع الجزائر، و من أجل الإلمام بموضوع العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي و مالي.

ما علينا إلا أن نجيب على الإشكالية التالية:

ما هي طبيعة العلاقة بين الجزائر و الساحل الإفريقي في الفترة ما بين 1962و 2016م ؟ وماهية اهم المتغيرات المتحكمة في العلاقات الجزائر من دولة مالي ؟

و تحت هذه الإشكالية تندرج تساؤلات فرعية و هي:

1_كيف ساهمت العوامل الجغرافية و التاريخية و الاجتماعية في تفعيل العلاقة بين الجزائر و الساحل الإفريقي و مالي؟

2_ما هي محددات العلاقة بين الجزائر و الساحل الإفريقي؟

3_هل كان للتحولات الإقليمية انعكاسات على العلاقات بين الجزائر و دولة مالي؟

حدود الدراسة:

الإطار الزماني:

و يشمل الفترة ما بين 1962م /2016م، و هي الفترة التي شهدت تحولات في بنية العديد من الأنظمة في دول الساحل الإفريقي و ما تبعها من إنقلابات أمنية و تطورات سياسية خطيرة كان من شأنها أن تؤثر على العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي و خصوصا منها الأزمات التي طرأت في دولة مالي.

الإطار المكاني:

لم يخرج إطار الدراسة عن الحدود الإفريقية و الإقليمية لدولة الجزائر، فمنطقة الساحل الإفريقي تعتبر من البؤر الحساسة في إفريقيا، و هي ممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا و الحدود الجنوبية و الشمالية من الصحراء الكبرى، و من بين الدول التي تقع ضمن منطقة الساحل الإفريقي نجد دولة مالي المجاورة للجزائر، و لهذا اخترناها كعينة من دول الساحل لندرس علاقتها مع الجزائر.

1_أسباب إختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

يرجع اختياري لموضوع العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي بدافع شخصي أو بالأحرى ذاتي، و هو الرغبة في إعطاء الإهتمام إلى قضايا تخص الدولة، و هذا بحكم أنني أرى أن على الباحث في بداية مشواره العلمي و البحثي لا بد عليه أن يعطي بعض الإهتمام و مجالا من الدراسة يختص به دراسة تهم دولته بالدرجة الأولى، ثم يربط الباحث مختلف المحاولات العلمية التي قد تمس مجموعة مختلفة من الدول خارج إطار دولته و مجاله، فأنا إخترت العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي لأنها تمس جانب كبير من سياسة الجزائر، و أضفت مالي كنموذج خارجي للعلاقات الجزائرية بالدول الأخرى التي تنتمي إلى قوس الساحل الإفريقي.

الأسباب الموضوعية:

اما الاسباب الموضوعية هي ان هذا الموضوع جديد على الساحة الاكاديمية،و أن البحوث العلمية في الهذا الموضوع قليلة جدا، إن لم نقل تكاد تنعدم باستثناء بعض المقالات المنشودة في مواقع الإنترنت، و كذلك أن هذا الموضوع فيه ما يخدم المجال التاريخي الذي أنا أدرسه و خاصة من الناحية الكرونولوجية.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في كونه دراسة لأهم القضايا الإقليمية بشكل عام و الدراسات المحلية الوطنية بشكل خاص و تسليط الضوء على مفاهيم أخرى إلى جانب العلاقات مثل و الساحل الإفريقي و مالي، ثم إن هذا الموضوع يكتسي أهمية أخرى و هي أنه موضوع جديد بحيث أن ما تشهده اليوم بعض المناطق الإفريقية و العربية يبرز دور هذه العلاقات في تطور و تغير العلاقات بين هذه الدول.

أهداف الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة يشمل ثلاثة نقاط رئيسية و هي:

_دراسة دول الساحل الإفريقي و دولة مالي من الناحية التاريخية و السياسية.

_تحديد المتغيرات و المحددات التي تتحكم بالعلاقات بين الجزائر و الساحل الإفريقي.

_دراسة أهم المحطات و الأحداث الرئيسية في العلاقات الجزائرية مع مالي.

الدراسة السابقة:

بعدما قمت بعملية مسح و اطلاع على مختلف المراجع باللغة العربية و اللغات الأجنبية لم أجد دراسات أو مراجع بالصياغة التي عنونت بها موضوع الدراسة "العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي 1962م_2016م–مالي نموذجا"، إلا أنني وجدت دراسات و مختارات و تناولت المتغيرات الخاصة بالدراسة مثل:

_مذكرة ماجستير مقدمة من طرف الأستاذ (بوحنية قوي) تحت عنوان " الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي "، حيث تطرق فيها إلى المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية خصوصا بعد الإنقلاب في مالي و سقط النظم السياسية في كل من تونس و ليبيا.

_مذكرة ماجستير مقدمة من طرف (بودن زكرياء), تحت عنوان: " أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري و استراتيجيات مواجهتها 2010م –2014م"، و تطرق فيها إلى تفسير ظاهرة الإرهاب و المتغيرات المتعلقة بها، و تطور الأزمة المالية و انعكاساتها على شمال مالي و الجزائر، و كيف أثرت على الأمن الوطني الجزائري، و كيف واجهت الجزائر التهديدات الإرهابية المتأتية من شمال مالي ثم ذكر الإستراتيجيات الإقليمية تجاه هذه الأزمة المالية.

_مذكرة ماجستير مقدمة من طرف (ليلى قارة)، بعنوان: "الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963م-2010م "، و تطرقت فيها إلى الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية، و الأبعاد المحددة للسياسة الخارجية في النزاع المالي، و فعاليات دور الوساطة الجزائرية في النزاع و مواقف الدول الخارجية منه.

_مذكرة ماجستير من طرف (حنان لبدي) تحت عنوان: " التحولات الدولية الراهنة و تأثيراتها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي "، و تطرقت فيها إلى التحولات الدولية الراهنة و منطلقات الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الإفريقي، و كيف انعكست هذه التحولات على هته الإستراتيجية.

خطة الدراسة:

من أجل معالجة هذا الموضوع و محاولة الإلمام بمعطياته و الإجابة عن الإشكالية المطروحة حوله و الوصول إلى تحقيق الأهداف من هذه الدراسة قمت بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول و هي كالآتي:

الفصل الأول: في هذا الفصل حاولت التركيز على الإطار النظري للدراسة، بحيث تطرقت على أهم المعطيات التي تخص كل من الجزائر و مالي و الساحل الإفريقي، و ذلك من خلال عرض الخصائص الجغرافية و السياسية و البيئية المجتمعية، و تعمقت في هذه الأخيرة حول عنصر "الطوارق" الذي هو المحرك الأساسي أو المتغير الرئيسي الذي يؤثر بشكل كبير على العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي، فهو عنصر يربط كل من الجزائر و مالي و باقي دول الساحل الإفريقي، و قضاياه تمس كل جهة من هذه الدول.

الفصل الثاني: أما هذا الفصل فتضمن دراسة المحددات التي تتحكم بالعلاقات الجزائرية بدول الساحل، و نقصد بالمحددات هنا تلك المتغيرات التي تؤثر أو أثرت في هذه العلاقات، بدأ بالمحددات الجغرافية و التاريخية و هذا بذكر الملامح الجغرافية و الأحداث التاريخية المشتركة بين كل من الجزائر و دول الساحل الإفريقي ثم ذكرت المحددات السياسية و الإقتصادية و هذا بالتطرق إلى أهم القضايا السياسية المشتركة بينهم و كيف أثرت على سير العلاقات، كذلك ذكرت أهم البرامج و المشاريع و المبادلات الإقتصادية بين دول الساحل و الجزائر و كيف آلت إليه هته العلاقة الإقتصادية.

الفصل الثالث: هذا الفصل تضمن العلاقات الجزائرية بدولة مالي من 1962م إلى غاية 2016م ، و قسمته إلى مرحلتين، المرحلة الأولى من 1960إلى 1991م و هو من استقلال الجزائر إلى غاية إتفاقية تمنراست الأولى 1991م، و تطرقت في هذه المرحلة إلى الأبعاد المشتركة في العلاقات الجزائرية المالية، ثم حاولت عرض أهم ما جاء في إتفاقية تمنراست 1991م من أسباب و ظروف و نتائج.

أما المرحلة الثانية فهي من 1992م إلى غاية 2016م و هنا تطرقت إلى أهم النقاط الرئيسية التي أثرت في العلاقات الجزائرية المالية، و هي إتفاقية الجزائر 2006م و دور الجزائر في حل الأزمة المالية.

المنهج التاريخي:

وظفت المنهج التاريخي لسببين، أولا بحكم طبيعة التخصص الذي أنا أدرس فيه و هو تاريخ العالم العربي المعاصر، فهو يخدم المجال الدراسي خاصتي، أما الثاني فهو أن هذا المنهج يخدم الموضوع من الناحية الكرونولوجة، فعندما نريد أن تسترجع التواريخ و الأحداث التي تلم بالموضوع ما علينا إلا استخدام المنهج التاريخي.

منهج دراسة الحالة :

واستخدمت هذا المنهج للتعمق أكثر في دراسة هذا الموضوع و وضع القارئ في الصورة بالتركيز على أهم أو دولة في العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي ,و هي دولة مالي ,و اخترتها كدراسة حالة لانها اقرب ما يكون للجزائر من الدول الاخرى .

المنهج الوصفي التحليلي:

و هو أساس كل دراسة، و به يتم فهم و هضم الدراسة، و تحصيل كل المجهودات، و يبين لمسة الباحث في دراسته، و استعملته في وصف و شرح و إيضاح المعطيات و الأحداث الرئيسية في الدراسة، و هذا حتى يتسنى لي الخروج بنتيجة واضحة و ملخصة لكل فصل من فصول الدراسة، و كذلك الوصول إلى الإجابة على إشكالية الموضوع و التساؤلات التي حولها.

الفصل الأول:

معطيات حول الدراسة

المبحث الأول: معطيات حول الجزائر

المطلب الأول: الموقع الجيوإستراتيجي

المطلب الثاني: السكان

المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري

المبحث الثاني : معطيات حول الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الموقع الجيوإستراتيجي

المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية

المطلب الثالث: الأوضاع العامة في الساحل الإفريقي

المبحث الثالث: معطيات حول مالي

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لدولة مالي

أولا: الإطار الجغرافي

ثانيا: الإطار التاريخي

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية والنظام الاقتصادي

المطلب الثالث: النظام السياسي

الفصل الأول: معطيات حول الدراسة. دراسة جيو إستراتيجية للجزائر و منطقة الساحل الافريقي و مالي .

إن دراسة موضوع العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي و مالي تتطلب معرفة اهم المعطيات و المعلومات الاساسية حول متغيراته وهي :الجزائر و الساحل الافريقي و مالي , وسنحاول في هذا الفصل عرض الاطار النظري لهذا الموضوع,وذلك بتوضيح اهم الخصائص الجغرافية و الاجتماعية و التاريخية و الاقتصادية و السياسية التي تتعلق بهذه المناطق ,و سنركز اساسا على التركيبة الاجتماعية و المعطيات السياسية و التي هي مبدا دراستنا و المحرك الاساسي لهذه الدراسة .

المبحث الأول: دراسة جيو إستراتيجية للجزائر.

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي.

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الإفريقية، يحدها شرقا تونس و ليبيا، و غربا المملكة المغربية و الصحراء الغربية، و من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الجنوب النيجر و مالي و موريتانيا، و تمتد الجزائر فلكيا من دائرة عرض °19 جنوبا إلى دائرة °37 شمالا ، أما عرضا فالجزائر تمتد من خط طول °9 غربا إلى °12 شرقا ، و منه بالبعد بين أقصى شمال الجزائر و أقصى جنوبها هو 1955كلم، والبعد من أقصى شرقها إلى أقصى غربها هو 2100كلم[1]، مما يفسر كبر و شساعة مساحة الجزائر، و يبلغ طول الشريط الساحلي للجزائر الحدود البحرية 1200 كلم² [2]، وتبلغ مساحة الجزائر 2381741 كلم²و هي بذلك ثاني أكبر الدول الافريقية.

[1] الهادي قطش: أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، عيم مليلة، الجزائر، 2009، ص 34.

[2] سفارة الجزائر بالرياض في المملكة العربية السعودية: ورقة تعريفية بالجزائر على الموقع:
http : asafaralger.saoud.com,334 اطلع عليه يوم 2018/05/11

1/ التضاريس :

إن كبر مساحة الجزائر و شساعتها و انفتاحها على مستوى شرق و غرب و شمال و جنوب جعل تقسيمها تضاريسيا يشكل اختلافا كبيرا بين الجغرافيين، فنجد أن أوائل الجغرافيين الذين قدموا في بداية الحملة الفرنسية أنهم قسموا الجزائر إلى ثلاث مناطق أو أقاليم تضاريسية و هي: منطقة الأطلس التلي الواقعة بمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، وتليها منطقة الهضاب العليا، ثم منطقة الأطلس الصحراوي أو الصحراء الجزائرية[1]، أما التقسيم الثاني و هو الأكثر شيوعا فيجزئ الجزائر إلى إقليمين، إقليم شمالي و إقليم جنوبي، و يمتد الإقليم الشمالي من البحر المتوسط حتى جبال الأطلس الصحراوي بمساحة تقدر ب 381741 كلم², أما الإقليم الجنوبي[2] فهو جزء من الصحراء الكبرى فيتسع من السفوح الجنوبية لجبال الأطلس الصحراوي حتى أقصى جنوب الجزائر بمساحة2 مليون كلم²، وبذلك تكون تضاريس الجزائر تمتاز بالطابع الصحراوي أكثر من التلي، بمساحة الصحراء تأخذ نسبة 84% من مساحة الجزائر.

بالنسبة للإقليم الشمالي، فيمتاز بوجود ثلاثة أشكال تضاريسية وهي الجبال و السهول و الهضاب، أما الجبال فتعرف بجبال الأطلس و هي امتداد طبيعي لجبال الألب التي تكونت ضمن الحركة الألبية، و تتمثل في سلسلتين جبليتين متوازيتين مع ساحل البحر الأبيض المتوسط[3]، و هاتين السلسلتين هما سلسلة الأطلس الصحراوي و سلسلة الأطلس التلي، و تمتد من الغرب إلى الشرق و تأخذ ميلا إلى الجنوب كلما اتجهنا إلى الغرب[4].

والسهول في الجزائر هي نوعين: سهول ساحلية تقع بمحاذات البحر المتوسط "سهول ساحلية" و من بينها سهول عنابة، بجاية و سهل متيجة الذي يعتبر أهم سهول الجزائر، و تمتاز

[1] شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، مؤسسة تاوالت الثقافية، 2011، ص 23.

[2] سارة بن علو، زهير كبيري، السياسة الفرنسية لفصل الصحراء الجزائرية وردود الفعل الشعبية منها (1957-1962) مذكرة ماستر في التاريخ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، 2016-2017، ص 19.

[3] الهادي قطش: أطلس الجزائر والعالم، مصدر سابق، ص 35.

[4] أبو القاسم محمد الصالح وآخرون، جغرافية العالم، مركز المناهج العلمية والبحوث التربوية. ليبيا، 2015، ص 31.

هذه السهول بخصوبتها و تنوع محاصيلها الزراعية، و سهول داخلية تقع في الداخل بعيد عن ساحل البحر، و تمتاز بالضيق و الطول، من بينها سهول تلمسان، سيدي بلعباس، معسكر.

أما الهضاب فهي تعرف بإسم الهضاب العليا أو السهوب، يتراوح ارتفاعها ب 500م إلى 800م ، كما أنها تضيق شرقا و تتسع غربا، مثل هضاب سطيف، الحضنة، برج بوعريريج[1].

و في إقليم الجنوب "الإقليم الصحراوي" هو يمتاز بالشساعة، و وجود أشكال تضاريسية متنوعة، و هي كالتالي:

الجبال: تتمثل في كتلة الهقار المحاطة بهضبة الطاسيلي، و هي مركز الصحراء الكبرى، تقع في الجنوب الشرقي من الصحراء الجزائرية تبلغ مساحتها 300000كلم٢،و بمتوسط إرتفاع يصل إلى 1000متر فوق سطح البحر، و فيها أعلى قمة في الجزائر و هي قمة تاهات بإرتفاع 3006م.

الهضاب: تتمثل في هضبة تادمايت في الجنوب الغربي للجزائر، إضافة إلى هذه الأشكال التضاريسية توجد أشكال أخرى و هي: الحمادة، العروق، الرق، الشطوط، الواحات[2].

2/ المناخ:

تقسم الجزائر مناخيا إلى ثلاثة أقاليم مناخية و هي :

إقليم البحر المتوسط: يمتد هذا الإقليم شمال إقليم الإستبس أو الإقليم المداري، و يشمل كل سواحل البحر المتوسط، و أهم خصائص هذا المناخ أنه حار جاف صيفا و معتدل ممطر

[1] http://www.jeo.algerienet.2ps.com اطلع عليه يوم 2018/07/07

[2] حراية محمد رشدي، الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث 6100 ق.م–1000 ق.م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ القديم تتحصر تاريخ الحضارات القديمة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية ع إ.ن و إ.ج، قسم التاريخ والآثار، 2001.2008، ص ص 12–13.

شتاءا[1]، و بكمية الأمطار الكبيرة و تنمو به نباتات و أشجار مختلفة مثل أشجار الصنوبر ، البلوط، الكروم و الزيتون.

إقليم الإستبس (الإقليم المداري): و هو الإقليم الذي يقع بين إقليم البحر المتوسط و الإقليم الصحراوي و يسود كل المناطق الداخلية و منطقة الهضاب العليا، يتميز بشتائه البارد و صيفه الحار و الجاف، تنمو به نباتات مثل الشيح و الحلفاء و الخضر، تتراوح كمية التساقط فيه بين 400إلى 600ملم³سنويا[2].

الإقليم الصحراوي: هذا الإقليم المناخي هو الأكبر انتشار في الجزائر و يتصف بالجفاف الشديد، يقع هذا الإقليم في جنوب الجزائر و حدوده الشمالية حتى إقليم الإستبس، يتميز بأمطار غير منتظمة و غالبا ما تكون عاصفية[3]، حيث لايزيد متوسطها السنوي عن 100ملم³،و نباتات هذا المناخ قصيرة و هزيلة و تنمو مبعثرة و تصل بينها مساحات شاسعة جرداء، و فيه ينبت بعض النبات الطويل مثل النخيل، كما ينبت فيه التين و النباتات الشوكية مثل الصبار و الحلفاء و غيرها[4].

و موقع الجزائر مكنها من أن تمتلك قاعدة إقتصادية لا يستهان بها حيث يشكل قطاع المحروقات الركيزة الأساسية لها بنحو 60% من الميزانية العامة و 30% من الناتج الإجمالي المحلي و 95% من فوائد التصدير إذ تمتلك الجزائر سابع أكبر إحتياطي من الغاز الطبيعي في العالم ، و هي ثاني أكبر مصدر له و المرتبة الرابعة عشر في احتياطي النفط، كما تزخر الأرض الجزائرية بثروات معدنية هامة و متنوعة، و بالنسبة لمراكز النفط و البترول في الجزائر فهي

[1] محمد سعيد البارودي، أحمد البدوي الشريعي، جغرافية العالم الإسلامي، كلية العلوم الإجتماعية، جامعة أم القرى، قسم الجغرافيا، مكة المكرمة، 2011، ص 55.

[2] قابلة سباك: تطور مواد وأساليب البناء في العمارة الصحراوية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الآثار، تخصص آثار صحراء، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية 2009-2010 ص ص 45-46.

[3] محمد سعيد البارودي، احمد بدوي الشريعي، جغرافية العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 55.

[4] حراية محمد رشدي ، الصحراء الجزائرية خلال العصر الحجري الحديث، مرجع سابق، ص ص 31-33.

تتواجد في الصحراء الجزائرية في حوض حاسي مسعود و عين امیناس، أما المعادن فيتم استخراجها من المنطقة الساحلية و في شرق البلاد بصفة خاصة[1].

كما تحتوي أرض الجزائر على عدة مناجم ذات صناعة معدنية، حيث نجد أنها غنية بالمعادن، و من أهمها الحديد، النحاس، الفوسفات، الرصاص، الذهب و اليورانيوم و الزنك و الملح[2].

إن موقع الجزائر الجغرافي جعلها ذات أهمية إستراتيجية، و قد وفر لها موقعها العديد من المزايا و الفوائد الإستراتيجية، فالجزائر تعتبر جسر اتصال و محور التقاء بين أوروبا و إفريقيا، فهي تطل على البحر المتوسط مما يكون مدخل و مخرج للمبادلات التجارية بين البلدان الأخرى كمصر و تركيا و فرنسا، كما أكسبها موقعها أهمية تاريخية كبيرة من الناحية الإقليمية و الجغرافية، فالبعد الأول هو بعد الهوية و الإنتماء المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب الكبير و مركزه الإقتصادي و البشري، و البعد الثاني هو التفاعلات الإقتصادية و العلاقات الحضارية البشرية، و أحد أهم المحاور الأساسية في السياسة العالمية، و خصوصا داخل إفريقيا حيث هي همزة وصل بين شمالها و منطقة الساحل الإفريقي، و دعم وسائل الإتصال بالدول الإفريقية الأخرى[3]. و أهم ما في موقع الجزائر أنه محاط بأماكن و مواقع حساسة من الناحية الجغرافية و السياسية و الأمنية و بالأخص المنطقة الجنوبية منها فهي قريبة من قلب الأزمات في إفريقيا و هو الساحل الإفريقي[4].

[1] الهادي قطش، أطلس تاريخ الجزائر والعالم، مصدر سابق، ص 43.

[2] عريف صفاء، المشاريع الفرنسية في الصحراء الجزائرية خلال الثورة التحريرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تاريخ، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية شتمة، قسم العلوم 2013-2014، ص ص 25-26.

[3] الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم، المصدر السابق، ص 34.

[4] احمد حسن ، جريدة الشعب 2010/02/18 العدد 15116، ص 2. تاريخ الاطلاع 2018/02/18 .

المطلب الثاني: السكان:

إن موقع الجزائر جعلها تتميز بوجود مزيج من الأجناس و الأعراق، فقد عاشت في الجزائر عبر تاريخها الكثير من الشعوب، سواء كانت مستعمرة أو مهاجرة أو مستوطنة، و أهم الفئات المجتمعية التي استقرت في الجزائر : البربر و العرب و التوارق و الأتراك.

و بالرجوع إلى التاريخ نجد أن البربر كانوا من أقدم و أوائل الشعوب التي استوطنت في الجزائر و بلاد المغرب و كان ذلك خلال العصر الحجري الحديث، و يتميز البربر بالإستقرار و ممارسة الرعي و الزراعة. و قد أطلق البربر على أنفسهم تسمية الأمازيغ، أي الأحرار[1]. هذا و تجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين العلماء و الباحثين حول أصل البربر و العائلة التي ينتسلون منها. فالمؤرخون اليونان و الرومان و العرب، اختلفوا فيما بينهم في أصول البربر، فمنهم من يقول أنهم نشأوا في المغرب و أنهم سكان أصليين فيها، و منهم من يرى أنهم ساميون أي من أبناء سام بن نوح عليه السلام، و هذا حسب الدراسات العربية و منهم من يعتبر أنهم حاميون من أبناء قبط و مصرايم بن حام بن نوح عليه السلام، و هناك فرقة أخرى ترجع أصل البربر إلى البلاد الفارسية.[2] و هناك أيضا من يعطي البربر أصولا حسب خلقتهم و صناعتهم و لغتهم، فمن حيث الخلقة فهم يشبهون سكان مصر القدماء و الإسبان و العرب، و من حيث اللغة فهي مشابهة للغة السامية و الحبشية و الصومالية، و من حيث صنعتهم فهم يميلون إلى مصر و جزر صقلية و مالطا.[3]

[1] محمد بلومي مهران، المغرب القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص 64.

[2] احسن دواس، صور المجتمع الصحراوي الجزائري في ق 19 من خلال كتابات الرسالة، الفرنسيين مذكرة ماجستير في الأدب المقارن، شعبة آداب الرحلة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الأدب و اللغات قسم اللغة العربية وبدابها، 2008/2007، ص 20.

[3] مبارك المكي، تاريخ الجزائر القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، ص ص 81-82.

أما العرب فهم الذين قدموا من الجزيرة العربية و مصر مع الفتوحات الإسلامية لبلاد المغرب.[1] و حسب شارل أندري جوليان فقد وصل عدد سكان الجزائر إبان الفتح الإسلامي نحو 300000 نسمة.[2]

و بعد المسلمون العرب جاءت فئة الأتراك و العثمانيون الذين دخلوا الجزائر في القرن السادس عشر، و وصل عدد سكان الجزائر أثناء العهد العثماني حوالي 23 مليون نسمة.[3]

ثم جاء الفرنسيون إلى الجزائر سنة 1830م و استوطنوا فيها و منهم من بقي في الجزائر إلى غاية إستقلالها، و وصل عدد سكان الجزائر أثناء الإحتلال الفرنسي إلى 4 ملايين نسمة، و عند الإستقلال 12 مليون نسمة و في عام 1998م بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 25 مليون نسمة.[4]

و أهم عنصر التركيبة السكانية البشرية للجزائر ، هم فئة الطوارق الذين استوطنوا منذ القدم صحراء الساحل الإفريقي و الصحراء الكبرى و صحراء الجزائر، و في الجزائر فهم ينتشرون في مناطق الهقار و الطاسيلي و بالضبط في جانت، تمنراست و أدرار و إليزي، و النسبة الأكبر منهم تتمركز في تمنراست، و تربط بينهم و بين توارق مالي و النيجر علاقة إنتماء و يقدر عددهم في الجزائر حوالي مليون تارقي، و قد قامت السلطات الجزائرية بإدماجهم في مدن و قرى في الجنوب الصحراوي الجزائري، و ذلك لتسهيل مستواهم المعيشي كما وفرت لهم التسهيلات في ممارسة عاداتهم و تقاليدهم.[5]

النظام السياسي الجزائري:

[1] http:elmagharibya.com الفتح الإسلامي للمغرب اطلع عليه 2019/05/09

[2] شارل اندري جوليان، تاريخ افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص 30.

[3] مصطفى عبيد، محاضرات في تاريخ الجزئر الحديث، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، ص 20.

[4] بن قايد عمر، محاضرات في تاريخ الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ق ع إن، شعبة مبدأ ع إن 2014/2013، ص 21.

[5] احسن دواس، صور المجتمع الصحراوي الجزائري في ق 19 من خلال كتابات الرحالة القرنسيين، مرجع سابق، ص 58.

كشفت لنا تطورات التجربة الجزائرية الدستورية أن الجزائر قد تبنت عدة وثائق دستورية إلى غاية مجيء دستور 1989م القائم على الديمقراطية و التعددية الحزبية و حرية التعبير و التداول على السلطة و تبنيه كذلك النظام الرأسمالي بعد أن كان النظام الإشتراكي هو النظام المعتنق من قبل الدولة الجزائرية، كما أخذ الدستور الجزائري إلى غير ذلك المظاهر الأخرى التي تبناها الدستور الجزائري بموجب إستحداثه لدستور 1989م.[1]

لكن و للظروف السياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية إبان الفترة الممتدة من 1989م إلى 1995م ، استوجبت على الجزائر استحداث دستور جديد يواكب هذا التغيير، و هذا ما حدث فعلا بصدور الوثيقة الدستورية سنة 1996م التي تعتبر كآخر وثيقة و هي السارية المفعول إلى يومنا، أين طرأت عليها عدة تعديلات دستورية، الذي كان آخر تعديل لها سنة 2016[2]

يقوم النظام السياسي الجزائري على أساس التفرقة بين السلطات، بحيث يتضح لنا أن السلطة التنفيذية تتكون من هيئتين مختلفتين و مستقلتين عضويا و وظيفيا، و هما رئيس الجمهورية و وزير الحكومة المعين من قبل رئيس الجمهورية و الخاضع لتعليماته و توجيهاته، و نفس الشيء بالنسبة للسلطة التشريعية (البرلمان) فهي تتكون من مجلسين هما : مجلس الأمة كمجلس أعلى، و المجلس الشعبي الوطني الذي يعتبر كمجلس أدنى، و لهذه السلطة كامل السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه، كما أورد المؤسس الدستوري الجزائري سلطة ثالثة إلى جانب السلطتين السابقتين أعلاه، و المتمثلة في السلطة القضائية و هي مستقلة تماما عن السلطات السياسية الأخرى في الدولة، و فيما يلي توضيح مختصر لهذه السلطات السياسية الثلاث.

[1] كشيدة ياسين، مزهور فيروز، طبيعة النظام السياسي الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، فرع قانون عام، تخصص قانون الجماعات المحلية والهيئات الإقليمية، جامعة عبد الرحمان ميرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، بجاية 2014/2013، ص 49.

[2] الهاشمي مشاكرة، العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إطار التعديل الدستوري 2016،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق تخصص منازعات عمومية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق 2017/2016، ص 6.

1- السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري:

تعتبر السلطة التنفيذية مركز و لب أنظمة الحكم في أي دولة كانت، بحيث تحتل درجة قوتها و فعاليتها بحسب النظام السياسي المتبع في الدولة، سواء كان نظاما برلمانيا أو رئاسيا أو مجلسيا. وأورد دستور 1996م السلطة التنفيذية في الفصل الأول من الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات حيث وردت في حوالي 27 مادة إلى جانب مواد أخرى مرتبطة بسلطات رئيس الجمهورية في علاقته بالسلطات الأخرى، و ما يمكن الإشارة إليه هو أن دستور 1996م يرتكز على مبدأ إزدواجية السلطة التنفيذية، بدليل أخذ المؤسس الدستوري الجزائري بإزدواجية السلطة التنفيذية بعد التعديل الدستوري الذي جرى في نوفمبر 1988م و كرسه في دستور 1989م قبل أن يتم تبيينه في دستور 1996م حيث نجد في قمتها رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا).[1]

2- السلطة التشريعية:

نجد أن المؤسس الدستوري الجزائري قد عزز من مكانة السلطة التشريعية و نظمها من المواد 98إلى غاية 137 في الفصل الثاني من الباب الثاني المتعلق بتنظيم السلطات في ظل دستور 1996م ، حيث أتى هذا الدستور الجديد لإحداث نظام جديد ألا و هو الثنائية البرلمانية، بمعنى تشكيل البرلمان من غرفتين و هما المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى) و مجلس الأمة (الغرفة الثانية) و في هذا الصدد نصت المادة 98من دستور 1996م على"يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين، و هما المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة ".[2]

المبحث الثاني: دراسة جيوستراتيجية حول الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: الموقع الجيو إستراتيجي.

[1] المرجع السابق، ص ص 50-51.

[2] المرجع السابق، ص 67.

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي تعطى أهمية كبيرة سواء من الناحية الإستراتيجية أو الإقتصادية أو السياسية، إلا أن ما حدث فيها من التطورات بعد الحرب الباردة جعلتها تكتسب قيمة إستراتيجية دولية و مكانة لا يستهان بها في إطار الأزمات و الصراعات الدولية في المنطقة الإفريقية.

مفهوم الساحل : يقصد بكلمة الساحل "الشاطىء" أو المنطقة التي تطل على الشاطئ، و مصطلح الساحل الإفريقي هو تسمية قديمة أطلقها الفاتحون المسلمون على المنطقة الجغرافية التي تمتد من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى منطقة الغابات الإفريقية.[1]

و لا يمكننا الجزم بحدود منطقة الساحل الإفريقي، فالمساحة الشاسعة و المنفتحة لهذا الإقليم حالت دون ذلك، وهو ما جعل إختلافا حول تحديد الإطار الجغرافي و الحدودي للساحل الإفريقي، فهناك من يحدد هذا الإقليم من منظور مناخي و هناك من يعطيه حدود جغرافية تضاريسية، و آخر يعطي تحديدا سياسيا و آخر يحدد الساحل الإفريقي من المنظور الأمني.

فمن المنظور الجغرافي يقصد بالساحل الإفريقي ذلك الحيز الجغرافي الذي يقع في وسط إفريقيا بإمتداد طولي يبدأ من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر.[2]

و إذا أخذنا التعريف المناخي فيكون الساحل الإفريقي تلك المنطقة التي تشمل السافانا الإستوائية أي ذات المناخ الإستوائي.[3] و من الوجهة الجيوسياسية فإن الساحل الإفريقي هو المنطقة الجغرافية الكبرى في إفريقيا التي تضم الصحراء وصولا إلى الأجواء الإستوائية لأدغال وسط إفريقيا.[4] و تعتري منطقة الساحل الإفريقي هبوب رياح على مدار العام، كما أنها تعاني من

---

[1] حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014، ص 85.

[2] ظريف شاكر، معظلة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتدادتها الإقليمية https://www.asjp.cerist.dz

[3] الأزمات في منطقة الساحل، مقال منشور على الموقع https://elmaarif.net.com تاريخ الإطلاع: 2018/04/10.

[4] عادل زقاع، سفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 23، 2016، ص ص 157-158.

قلة التساقط و تعاني هذه المنطقة أيضا من نقص الموارد الطبيعية و ذلك لعدة أسباب كإزالة الغابات و غياب السياسات البيئية و الخلافات والصراعات المستمرة التي تسببت في إنتشار الأمراض و الأوبئة.[1]

و تمتاز منطقة الساحل بخصائص مناخية كان من شأنها أن تؤثر على المسار الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي للدول التي تقع ضمن المنطقة، فمناخ المنطقة مناخ حار و جاف و شبه شاف، إذ يعتري كل منطقة الساحل و الصحراء الكبرى، وصولا إلى الأجواء الإستوائية في أدغال وسط إفريقيا. و بما أن حوض الساحل الإفريقي منطقة مفتوحة و منبسطة، فهو يعاني من هبوب الرياح على طوال العام مما يتسبب في بعض المشاكل البيئية، كما أن هذه المنطقة تفتقر إلى التساقط وإرتفاع مستوى التصحر و الجفاف يسبب تدهور المياه، كما تعاني أيضا من قلة الموارد الطبيعية و إن وجدت فهي تفتقر إلى السياسات الإستراتيجية و البيئية، و هو ما جعل دول هذه المنطقة تصنف من أفقر دول إفريقيا و أكثرها تعرضا للأمراض و الأوبئة و الأزمات و المشاكل السياسية و الأمنية و الإقتصادية، فهذه المناطق تتميز بهشاشة في الإقتصاديات بسبب عدة إختلالات إقتصادية من فساد سياسي و إقتصادي.[2]

المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية

1- تعدد الأجناس والعرقيات:

أثر عاملي المناخ و الجغرافية على مسار الحياة الإقتصادية و السياسية و حتى الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، و هو ما أدى بدوره إلى تشكل حياة إجتماعة تتميز بالإثنية و العرقية و تعدد الأجناس، فإن هذه المنطقة تأوي شعوبا مختلفة الأجناس و الأعراق جمعت بينها عادات و

[1] ظريف شاكر، ص 11.

– باسيدا فيدسون، إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 13.

[2] فاروق عبد الجواد، الموسوعة الإفريقية، المجلد الأول، جامعة القاهرة، 1998، ص ص 130-131.

تقاليد معينة من أبرزها الزراعة و تربية المواشي و الترحال، حيث أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر نقطة إلتقاء لعدة أعراق و أجناس تمثل كل فئة أنماطا معيشية مختلفة.[1]

و إذا بدأنا من الجهة الشرقية نجد البنجا و البشاريين على ساحل البحر الأحمر في السودان و جنوبي مصر، و بالإستمرار غربا حتى هضبة إيدي و تيبستي نجد البالي التبو و التوبو و التيدا وغيرهم من القبائل التي ترعى الماشية، و تتخلل هذه الشعوب قبائل عربية بدوية مختلفة و في النيجر أو بالضبط في شمالها و جنوب و وسط تشاد يعيش قبائل الهاوسا أو الهوزا أو الهوسا، و هم شعب واسع الإنتشار و كثير العدد و أصحاب حرف و تجار حاذقون و يعيش بين الهوسا قبائل يعرفون بإسم الفولا و البيول peulو أقاربهم من الفولاني و هو كلاءهم من أصول قوقازية و زنجية بعض الشيء، الذين انحدروا إلى هذه المنطقة تحت ضغط الجفاف المستمر الذي انتهى بتكوين الصحراء، و الذين خرج من أصلابهم رعاة ماشية قدامى مثل الهوتنتون، أما في مالي و النيجر فنجد مزيجا من قبائل الهوسا و الزرما و العرب و البامبارا و السونغاي و البولس و الكانوري.[2] و العرب الذين جاءوا مع الفتوحات الإسلامية.[3]

2- الطوارق في الساحل الإفريقي:

الطوارق هم إتحادات و مجموعات قبلية كبرى، جمعتها خصوصية الصحراء من قرون ما قبل الميلاد إلى يومنا هذا، و قد إختلفت الآراء و نسب هذه الفئة العريقة و المختلفة، فالبعض إعتبرهم من الأصول العربية البحتة و البعض الآخر يرجع نسبهم إلى القوقازيين و الفينيقيين و القرطاجيين.[4]

---

[1] عبد العالي حور، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، شعبة العلاقات الدولية، 2008-2010، ص 190.

[2] كارلتون اس كون إدواردهنت، السلالات البشرية الحالية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، القاهرة+نيويورك، 1975، ص 132.

- قبائل الهوسا، مجلة إفريقيا قارتنا، العدد 6، 2013، ص 1-2-3.

[3] محمد سعيد البارودي، احمد البدوي الشريعي، جغرافيا العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص 11.

3 a.aduboohan :histoir general de lafriqua unesco1987.p 123.

و نجد هناك إختلافا في أصل الطوارق، فالبعض يعتبرهم نسبة للفاتح القائد طارق بن زياد، كما أن البعض يقول أن نسبهم يعود إلى وادي "تركة " في "فزان" بليبيا و كلمة "تاركي" تعود لهذا المكان.

و تسميتهم عند البعض الآخر تعني أن التوارك هم الأولاد الذين تركوا من قبل آبائهم أي "المتروكين".

أما الأوروبيون يطلقون عليهم تسمية " الرجال الزرق" و هذا راجع للثام تقلموست الذي يضعونه على وجوههم و الذي يؤثر لونه الذي تغلب عليه الزرقة على لون الوجه.

إلا أن دراسات القرن العشرين تجمع على أن الطوارق ينحدرون من أصول عربية، و تعود إلى قبائل صنهاجة وتحديدا "لمتونة و جدالة و مسوفة" و هي فروع تنتمي إليها المرابطين، و الإسم مشتق من قبيلة من قبائل صنهاجة (التارقة) إضافة إلى طوارق البربر و طوارق العرب التي هاجرت إلى الصحراء حتى نهر تمبكتو في العهد المغربي و انصهرت هذه القبائل في النسيج الأمازيغي،[1] حيث سيطروا على الشمال الإفريقي و جنوب الصحراء و كونوا إمارات مثل إمارة الأزواد في مالي، والتي كانت بداية للفتوحات الإسلامية و انتشارها، أين وقف علمائهم إلى جانب الدين الحق فنشروا تعاليمه السامية، و أسسوا دولة المرابطين في القرن الخامس هجري و السادس هجري،و أسسوا مدينة تمبكتو التي تعتبر مركز للتجارة و الإشعاع الحضاري في المنطقة و مقصد لكل القبائل التي جاءت و اندمجت مع الطوارق و أصبحوا أثناءها أقوى مجموعة بشرية تجارة و نفوذا في القرن 14م.

قاوم الطوارق الإستعمار الفرنسي بمقاومات عنيفة، إلا أنه استطاع أن يسيطر و يقضي على مقاومتهم و مع نهاية القرن التاسع عشر ميلادي وجدت الطوارق نفسها مشتتة و مقسمة بين دول الجوار ما بين حدود جمهورية مالي الشمالية الغربية مع موريطانيا إلى حدود السودان مرورا

[1] عمر الأنصاري: الرجال الزرق: الطوارق–الأسطورة والواقع دار الساقي: بيروت، 2006، أطلع عليه في 2018/08/08 http://www.teniri.com

بشمال مالي و شمال النيجر و شمال تشاد و جنوب غرب ليبيا و جنوب شرق الجزائر، كما تنتشر مجموعات منهم في بوركينافاسو و نيجيريا (أي وسط الصحراء).

و كلمة تاركة أو الطوارق توارك لها نفس المعنى إلا أن الإختلاف يأتي من تعدد اللهجات الأمازيغية كما يسمون "بتماشق" أو "تمازغ" التي تعني الإنسان الحر، و لديهم الإستعداد للترحال في أي وقت و الإنتقال من مكان إلى مكان آخر.[1]

و الطوارق مجتمعات قبلية لم يؤسسوا نظاما سياسيا و إنما يعتمدون على النظام القبلي، و من هذه القبيلة تشكل سلطنات على رأس كل منها قائد أو سلطان يسمى "الآمينوكال" Amenokalو شيخ القبيلة و الإمام، و يعيش الطوارق تقليديا في مجتمع هرمي طبقي[2]: السادة المتعلمين ثم الأرقاء و العبيد الخدم.

الحياة الإقتصادية الطوارق: يتكون موطن الطوارق من الواحات و الوديان التي تشق جبال التاسيلي في تمنراست و جانت و الهقار و أبيبر و أدنان، أما الجزء الأكبر يعيشون في منطقة السهول و المراعي التي تسمى "بأزواغ".

و يعيشون على تربية المواشي و الزراعة الوقتية، كما أنهم يعتمدون على المبادلات التجارية التي تتم بين الطوارق أنفسهم، أو بين الطوارق الرحل و المجموعات الأخرى التي تعيش في نفس المنطقة، إلا أنه بعد الإستقلال وجدت هذه الفئة نفسها تحت ضغوطات و قوانين يجب الإلتزام بها و هذا الذي لم يتعودوا عليه، و إذا كانت الجزائر قد وفرت البديل الإقتصادي للطوارق من خلال جمعهم في قرى و مدن في الجنوب، فإن الوضع الاقتصادي للطوارق في مالي و النيجر في تدهور مستمر، الشيء الذي جعل الطوارق يقومون بثورات ضد حكوماتهم.

2-1 مجال وجود التوارق و خصائصهم:

[1] العربي دحو، "الطوارق: التسمية- الجذور-نظام الحكم"، http://www.baath-party.org اطلع عليه في 2019/01/07.

[2] Edmond Bernus ; Les Touaregs Tradition nomade et realites du desert.www.clio.fr/8bibliothéques/les Touaregs.

ينقسم الطوارق الآن إلى[1]:

طوارق الصحراء: و هم المتواجدون في الجنوب الجزائري ومنطقة فزان بليبيا و أهم قبائلهم "الهوڤار" أو "كال هڤار" أو "كال آجر" في صحراء الجزائر و بالتحديد منطقة الهقار و يسمون أنفسهم "إيمو هاغ".

طوارق الساحل: و تتمثل في قبائل "كال آبير" و "كال يلمدن" بالنيجر و يسمون أنفسهم "إيماجفن" أو "ايموجاغ" و منطقة أزواد و أدرار و إيفوغاس بمالي و التي تسمى "إيموشاغ" و أصلها "إيموزاغ" و تشترك كلها في لغة واحدة و هي "تماشق" التي كانت تكتب بالحروف الفينيقية "تيفيناغ" كما يشتركون في لباس واحد ذو اللون الأزرق و المتمثل في اللثام "تقلموست" الذي يضعونه على وجوههم، و في عادات و تقاليد إجتماعية واحدة بإنتماء عربي واحد، و هنا يقول الدنماركي كارل براسه: "أن الطوارق إقتبسوا الكثير من العربية في الدين ونظم الحياة العصرية و التعليم"[*].

و لعل الشيء الذي إستنتجناه من خلال المعلومات التي جمعناها عن هوية الطوارق هو أنهم شخصية تتميز بالقوة و غير قابلة للذوبان كما أنهم يتميزون بخصال حميدة متمثلة في الشرف و الكرامة و الإخلاص و الوفاء بالوعد، حتى أن تسميتهم إماجغن أو أيموهاغ تعني بالعربية الرجال الشرفاء الأحرار.

و عددهم بصفة دقيقة غير معروف، و هذا راجع لحياة المعيشة القائمة على الترحال و توزعهم العشوائي بفعل التقسيمات الحدودية من طرف الإستعمار على عدة بلدان، و قد تراوح عددهم في التسعينات إلى 3.5ملايين نسمة، إلا أنه يعتقد أن عددهم ازداد إلى خمس ملايين نسمة تتوزع

[1] محمد بوقليلة،" قبائل إيموهاغ"، مذكرة ماجستير، قسم الثقافة والعلم واللغات، منتديات شبكة العرب. http://v b wearab.com

[*] كارل براسة، باحث دانماركي في شؤون الطوارق، حاوره إبراهيم قدادة، كنز الصحراء الجزائرية، حوار مع الأمازيغية http://www.startimes.com 2000.

على بلدان[1] أساسية و هي : الجزائر، مالي، النيجر، ليبيا، إضافة إلى بوركينافاسو و موريطانيا و لكن بشكل ضئيل.

الطوارق في مالي و النيجر: يعتبر الطوارق في هذين البلدين الأكثر تجمعا في المنطقة الساحلية حيث يشكلون من 10%إلى 20%من إجمالي سكان النيجر و مالي و يتمركزون في مالي في تمبكتو و في أزواد و جاو و كيدال و على امتداد صحراء مالي، حيث يعيشون في 3/2من مساحة مالي، أما في النيجر فيتمركزون في إقليم آيير خاصة أغاديز agadezو "تيلا بيري" في الغرب و "زندر" zinderفي الجنوب الشرقي، و تعاني هذه الفئة من التهميش السياسي و الإقتصادي و الإجتماعي، و يبلغ عددهم في مالي 4،1 مليون أما في النيجر فحوالي 1.7 مليون تارقي.[2]

الطوارق في ليبيا: و يتواجدون بالضبط في فزان و سلسلة جبال أكاكاس و سلسلة جبل الهوقار المتصلة بالجنوب الجزائري و عددهم ضئيل مقارنة بعددهم في الدول السابقة الذكر، حيث قدر عددهم 000،755 ألف تارقي أما في بوركينافاسو فحوالي 000،600 ألف.

المطلب الثالث: الأوضاع العامة في الساحل الإفريقي.

أضحت منطقة الساحل من الفضاءات المفتاحية التحركات المبنية على المصالح الجيو إستراتيجية خصوصا بعد التحولات الجذرية التي شهدها النسق الدولي في القرن الواحد والعشرين، ما جعل منها محط أنظار و أطماع القوى الدولية التي ترغب في تلبية الحاجات الأساسية من

[1] Philippe Rekacewicz, " Le conflit Touareg", Le Monde Diplomatique, Avril 1995. http://www.monde-diplomatique.fr.

[2] علي النموشي، "الطوارق او الرجال الزرق"، الجزيرة نت، 2008/12/27. http://www.djelfa.info تاريخ الإطلاع 2018/08/07.

ثروات طبيعية تزخر بها القارة السمراء لا تجيد إستقلالها، و كانت فرنسا أكبر مستفيد من هذه الثروات.[1]

و بالتالي لم تعد فرنسا المهتم الوحيد بالمنطقة أين ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية في الكفة الأخرى من التنافس كشريك تقليدي لفرنسا، و التي كانت تقتصر علاقاتها بالقارة ككل على الجانب التنسيقي و التعاوني غير أن تغير مجريات سير النسق الدولي و تغير طبيعة مضامين الأمن بالتالي تغير طبيعة المصلحة الوطنية ما جعل من هذه الأخيرة تغير من طريقة و نمط سياساتها تجاه منطقة الساحل، و في الجهة المقابلة نجد الصين الفاعل الجديد التي استطاعت اكتساح الأسواق الإفريقية بقوة معبرة في ذلك عن مزاحمتها للقوى التقليدية في الساحل، إضافة إلى وجود قوى صاعدة أخرى دفعتها المصلحة و تلبية حاجاتها لتوجيه سياساتها و إبراز مدى قوتها و ذكائها نحو المنطقة كالهند و البرازيل.

و نتيجة عدم وجود آلية تنسيق و تعاون أمني بين دول الساحل، أصبحت منطقة الساحل فضاء خطير لاحتضان مختلف أنواع المخاطر الأمنية التي غذيت بعدة عوامل ما جعل المنطقة تعيش دوامة الإنفلات الأمني الخطير الذي هدد استقرارها و استقرار الدول المجاورة لها، ما أطلق العنان للجماعات الإرهابية الإجرامية من تكثيف نشاطاتها خصوصا على الشريط الحدودي.[2]

فهشاشة النظم السياسية و حالة اللاإستقرار هي الحالة المميزة لدول الساحل، و الأخطر من هذا هو عدم فعاليتها في احتواء الأزمة كما أن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت من بين أخطر المناطق تهديدا في القارة الإفريقية و العالم نتيجة الإنتشار الرهيب للجريمة المنظمة بكل أنواعها و التي تعتبر سببا مباشرا في تصعيد و تأزيم الوضع هناك الأمر الذي حرك السياسات الخارجية للدول الغربية بغرض الحفاظ على السلم والأمن العالميين، غير أن التدخل الأجنبي زاد

[1] ابراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية. http://www.polites.com تاريخ الإطلاع 2018/08/08.

[2] خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، مذكرة ماستر شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق و ع سياسية، 2015/2014، ص 9.

الأمر سوءا كون التدخل لغرض إنساني أصبح من بين الحجج التي تعتمد عليها الدول الكبرى لتبرير تدخلاتها المبنية على المصالح، و من المؤكد أن التدخل الفرنسي السريع المبني على حماية المصالح الفرنسية في المنطقة جاء لتأكيد صحة فرضية مصلحة التدخلات المبنية لأغراض إنسانية.

و مع تشابك هذه العوامل أدى إلى بروز معضلات أمنية في الساحل ساهمت لحد كبير من تراجع دور الدولة الإفريقية و عدم إمكانيتها من التصدي لهذه المشكلات الأمنية خصوصا ما إذا تحدثنا عن الإرهاب الذي انتقل من المستوى الوطني إلى الدولي و الذي أصبح يضرب عصب دول الساحل، فقد ظهر هذا العامل على سطح المشكلات الأمنية و اعقدها بعد أحداث 11 سبتمبر أين أعلنت الولايات الأمريكية حربا ضد ما أسمته الإرهاب دفاعا عن أمنها القومي لتعم الظاهرة عالميا لتنجح بذلك في الترويج لحربها نتيجة الفراغ الذي تركه الإتحاد السوفياتي سابقا.[1]

و من الملاحظ أن الإرهاب ليس بالظاهرة الحديثة في المنطقة، لكنها تزايدت بشكل كبير خصوصا بعد أحداث الحراك الشعبي الذي عرفته شمال القارة و إفراز تداعياتها على منطقة الساحل، فتزايد النشاطات الإرهابية خلال الفترة الأخيرة جعل من المهم تسليط الضوء على هذه الأخيرة و محاولة وضع سبل معالجتها. حيث تؤكد عدد من المؤشرات أن الساحل كان و مازال مجالا خصبا لنمو و تطور الإرهاب في إفريقيا خاصة مع بروز ظاهرة التطرف الديني لدى العديد من الجماعات السلفية أو عن طريق جماعة الدعوة و التبليغ و حدوث مجموعة من العمليات الإرهابية.

[1] بوازدية جمال، الساحل البعد الإستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة الفكر العربي، العدد 9، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق، ص 538.

و قد تعددت الأسباب التي تقف خلف تشابك و تعقد معضلة الأمن في منطقة الساحل و الصحراء، و التي تتبع من البيئة الداخلية لدول المنطقة أو من البيئة الإقليمية و الدولية المحيطة بها، و يمكن تعداد أهم أسباب تجذر المأزق الأمن في منطقة الساحل و الصحراء إلى ما يلي[1]:

أ/العامل التاريخي و دور الإستعمار:

يرجع تفشي الحروب و الصراعات في منطقة الساحل و الصحراء إلى أزمة الهوية و ضعف الإندماج الوطني الناجم عن التخطيط العشوائي للحدود إبان الفترة الإستعمارية، و عليه أصبحت مسألة الهوية من أكبر المعضلات التي تواجه المشروع الوطني في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل و عجز في التعامل مع التنوع العرقي و التعدد الثقافي. و أمام فشل الأنظمة الحاكمة بعد الإستقلال في التعامل بعقلانية مع مسألة الهوية و اللغات و الثقافات، اضطرت الجماعات التي شعرت بالتهميش و الإقصاء إلى اللجوء للعنف المسلح لتحسين وضعها في عملية توزيع الثروة و المشاركة السياسية في تسيير الدولة. فمع الاكتشافات الطاقوية باتت منطقة الساحل مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية عالمية ، و اخرى نامية حديثة ، و اضحى البترول و اليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية في مطلع الالفية ، فهي تثير أطماع القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة . و من شأ الاستراتيجيات الاحاطة و الاحاططة المضادة ان تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياية الجيواقتصادية و من ثمة الجيوامنية التي تشكل هيكلة الفضاء الساحلي . إن اهتمام القوى العالمية و خاصة فرنسا و الولاولايات المتحدة الامريكية بالمنطقة ، يفسر االتداخل المحوري لهذه القوى مع افريقيا الشمالية و الغربية وصولا الى البحر الأحمر ، و بات استقرار الساحل و الصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية و الأمريكية .ثم إن التوجه الأوربي و الفرنسي نحو الساحل ، حتى بداية التسعينات من القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية : قواعد عسكرية دائمة ، و تعاون عسكري ، و تدخل

[1] خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، مرجع سابق، ص 94.

عسكري ، تعكس في مجملها استراتيجيات واقعية بحتة ، بدايتها عسكرية، و هدفها احتواء و تحجيم المنافسة البريطانية و الأمريكية لتحقيق أهدافها و مصالحها .

ب/تفاوت القدرات العسكرية و الإقتصادية:

تصنف دول منطقة الساحل و الصحراء ضمن قائمة الدول التي تشكل لها النفقات العسكرية عائقا كبيرا أمام نموها الإقتصادي، فالواقع الإقتصادي الذي يميز إفريقيا ككل هو هشاشة إقتصاديات دولها خصوصا التي تنتمي إلى منطقة الساحل، و التي تعود أسبابها إلى عدم الاستقرار و انعدام الأمن الناتج عن الصراع السلطوي ما ينعكس بالسلب على الوضع الاقتصادي للدولة.

فما يلاحظ أن الوضع الإقتصادي الهش خلق تحديات أمنية كان من الصعب مواجهتها لغياب تنسيق أمني و ضعف المنظومة العسكرية لدول الساحل لدرجة استنجاد بعضها بتدعيم قوى أجنبية أدى لتمرد العديد من الجماعات الرافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة.

ج/الإرهاب و مشروع دولة الصحراء/التوارق:[1]

إن المتتبع و المهتم للشؤون الإفريقية يجمع على أن تحديات الإرهاب و النزاعات الإثنية و الدولة الفاشلة هي أهم العوامل التي أدت إلى عدم الإستقرار السياسي في منطقة الساحل الذي يعتبر جسر عبور لنشاط هذه الجماعات نظرا لما يقدمه من تسهيلات لوجيستية، مضيفين أن هذا الوضع كان له تأثير على دول الجوار و بعيدا عن النظرة التقليدية للأمن في المنطقة، فأن التوتر الذي تعرفه بالأخص مالي و النيجر و موريتانيا يرجع بالأساس إلى مشاكل متعلقة بالهوية، و السيطرة الإثنية على العمل السياسي في البلاد، فمالي مثلا يعاني 63 من سكانها من هذه الظاهرة نظرا لأن أكثر من 50 في المئة من الثروة محصورة عند فئة محدودة من السكان.

[1] ع سجال، "الإرهاب والنزاعات الأثنية والدولة الفاشلة أهم مشاكل المنطقة".
http://www.djazairess.com/elhiwar/21142 تاريخ الإطلاع 2019/01/07.

كما ظهر في الساحل تأثير المتطرفين دينيا كالجماعة السلفية للدعوة و القتال GSPC التي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي AQMI و قد تمكنت هذه الأخيرة من الإستفادة من انعدام الأمن و فشل الدولة على مواجهتها مما وفر لها البيئة و الملاذ الأمن، و عليه بدأت ملامح التهديد الإرهابي مع ميلاد القاعدة الجديدة في 2007

و عليه أصبح تنظيم القاعدة بمثابة الركيزة التي تعزز من النشاط الإرهابي بفضل التسهيلات التي تقدمها له القاعدة، فمن خلال تصريح لها في جريدة الوطن (25/04/2009): "إن إستراتيجية تنظيم القاعدة في المغرب العربي تسعى لتوسيع عملياتها الإرهابية في الصحراء عن طريق زيادة عدد أعضائها من 60عضو 2004إلى ما يقل عن 250عضو بحلول 2009" حيث يرتكز تنظيم هذه الأخيرة على الجماعة السلفية للقتال لتنفيذ مهماتها الإرهابية في الساحل لتحكم السيطرة على الممر الإستراتيجي الذي يربط بين موريتانيا و مالي و النيجر و تيبستي في شمال تشاد وصولا لقلب دارفور في السودان.[1]

و من هذا المنطلق فإن منطقة الساحل منطقة محورية بتداخلها مع إفريقيا الشمالية و الغربية و هو ما يفسر إهتمام الدول بها سواء إقليميا أو عالميا، حيث أن التهديدات و القضايا التي تميز الساحل الإفريقي يمكن أن تمتد إلى دول الجوار و إلى مناطق نفوذ القوى الدولية كما يمكن أن تصل إلى الحدود البحرية الأوروبية (و هو ما يفسر وقوع الهجرة و الجريمة المنظمة) عن طريق البحر المتوسط، كما أن هذه المنطقة لها تأثير على الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا و إفريقيا و الشرق الأوسط إنطلاقا من البحر الأحمر، و بسبب وجود علاقات بين السكان المحليين الذين تجمع بينهم علاقات إثنية و صلات قرابة و مبادلات تجارية فإن حدود دول الساحل الإقليمية غير معترف بها من طرف السكان و هو ما جعلها تتسم بالمرونة و النسبية

[1] سفيان منصوري، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه وانعكاسها على الأمن الجزائري" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013)، 70.

– أنظر ايضا: النزاعات الأثنية في إفريقيا سمية بلعيد، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010/2009، ص 65.

و بذلك تسم سيح بولوج و انتشار المشاكل و الأزمات الأمنية. بالإضافة إلى هذا فإن منطقة الساحل تعاني من تركز الثروات في المدن الكبرى و هي العواصم، و يستقر السكان في المناطق الخصبة مما سرع من وتيرة التمدن على حساب المساحات الكبرى، و هو ما رافقه استمرار للفقر و الحرمان، فالثروات التي تحتويها أراضي الساحل من مصادر الطاقة و اليورانيوم و المعادن الثمينة شكلت سوقا إستهلاكية تستفيد منها الشركات المشغلة و الفئات التي تدور في فلكها، و التنافس بين القوى الكبرى حول هذه المنطقة و ثرواتها جعل إستقرار هذه المنطقة هدفا إستراتيجيا مشتركا.

المبحث الثالث: دراسة جيوستراتيجية حول مالي

المطلب الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لدولة مالي

1- الإطار الجغرافي:

1-1 الموقع الجغرافي:

تعني كلمة مالي الفرس النهري و هي كناية عن القوى في النهر والبر، ويرى البعض أن كلمة مالي تحريف لكلمة ماندوكو ومعناها الذين يتحدثون لغة الماندي، بينما يرى الآخرون أنها تحريف قبيلة الفولبي لكلمة "ماندي" و "ميلت" وهي التحريف البربري لها، وكانت تسمى السودان الغربي.

تقع مالي في الجزء الداخلي من غرب إفريقيا شمالا في الاستواء وتمتد حتى مدار السرطان و هي بلد غير ساحلي أي ليس لها منافذ بحرية يحيط بها اليابس من كل الاتجاهات تبلغ مساحتها 1.248.574 كم² [1] وتحدها سبع دول إفريقية من الشمال كل من الجزائر وموريتانيا ومن الغرب السنغال وغينيا ويحدها جنوبا ساحل العاج وبوركينافاسو أما شرقا فيحدها النيجر، وتنقسم إلى ثمانية مناطق وتحمل كل واحدة اسم المدينة الرئيسية والمناطق بدورها تنقسم إلى 49

[1] كمارا عباس : الحرب في شمال مالي الخلفيات والمآلات، جامعة إفريقيا العالمية، 2017، ص 9.

دائرة وعاصمتها تمبوكتو ودولة مالي دولة غير مطلة على السواحل، بلغت نسبة اليابسة 1.22 مليون كم² مقارنة بنسبة الماء التي تكون 20 ألف كم² هذه المياه مصدرها نهران، نهر السينغال والنيجر، اللذان يمران عليهاحيث بلغ طول نهر النيجر على الأراضي المالية 1870 كم، أما نهر السنغال فيبلغ طوله على أراضيها 669 كم، كما تبلغ حدودها البرية طولا نحو 7243 كم، وهي تتوزع على النحو التالي: تبلغ الحدود البرية مع الجزائر 1376 كم، ومع بوركينافاسو 1000 كم و مع غينيا 158 كم و مع ساحل العاج 233 كم و مع السنغال 233 كم.[1]

1-2 مناخها:

ويتراوح مناخ مالي ما بين شبه مداري وجاف بصفة عامة، فهو حار جاف خلال الفترة من فيفري إلى جوان، وممطر رطب معتدل خلال الفترة مابين جوان إلى نوفمبر وبارد خلال الفترة من نوفمبر إلى فيفري، وتقسم جمهورية مالي إلى ثلاث مناطق مناخية: منطقة السافانا المدارية في الجنوب، منطقة الاستبس الجافة في الجزء الأوسط، و منطقة الشمال التي تتميز بسهول رملية جافة وهي غالبا ما تعاني من حرارة شديدة والسديم المحمل بالأتربة.

1-3 تضاريسها:

يوجد في مساحة صغيرة فقط صالحة للزراعة بسبب مشكلة التصحر التي تعاني منها، كما تعاني من ندرة المياه العذبة، وتتنوع تضاريس مالي ما بين أراضي بسيطة وسهلة تغطيها الرمال في الشمال، وسهل "أجدب" الموجود في الجنوب، وفي المناطق الشمالية تلال وجبال وعرة، أعلى قمة جبلية في مالي تقع في جبل همبوري توند Hambori Tondo ويصل ارتفاعه إلى 1155 متر فوق مستوى سطح البحر.[2]

2- الإطار التاريخي لدولة مالي

[1] دولة مالي السمات الجغرافية موسوعة المقال : http://www.moqetel.com

[2] ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع المالي، 2010/1963، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، جامعة الجزائر (03)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص ص 41-48.

شهد غرب إفريقيا عدة ممالك ومن أقدمها مملكة "السونينكي " "الهوسة " "السونغاي" برنو"...ومملكة" غانا" ، والتي قامت على أنقاذها مملكة مالي. كانت قبائل سونينكي و ماندينكا (أو منديجو أو مالينكي)، قد إنفصلت عن ووغادو (غانا) عام 1230 م، حيث قام قائد ماندينكا "سوندياتا كيتا" بتكوين إتحاد للقبائل، وجعل جيرانه تحت سيطرته مؤسسا إمبراطورية مالي، وكانت أكبر من مملكة غانا ، وأثناء أوجها امتدت من ساحل المحيط الأطلنطي بالغرب إلى ما وراء تخوم منحى نهر النيجر بالشرق، ومن حقول الذهب في غينيا إلى محيط القوافل التجارية عبر الصحراء بالشمال...وفي أواخر القرن الرابع عشر إستقلت الأقاليم الخارجية، ومن منحى نهر النيجر، هامت قبائل "مسنى موسى" قلب الإمبراطورية واستولى.

التوارق بدو جنوب الصحراء الكبرى على تمبكتو العاصمة[1]، وبلغت دولة مالي في 1332) ذروتها في التطور و الإزدهار لم – عهد " مسني موسى" سنة (1307 تشهده من قبل، ولكن بعد وفاته دخلت مالي مرحلة الضعف ، وبلغت نهايتها في القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر ميلادي، وأصبحت مجرد مملكة صغيرة كما كانت في بدايتها ، ورثتها مملكة السونغاي فيما بعد ، وقد زارها الكثير من العلماء والرحالة[2]. وفي نهاية القرن التاسع عشر أخضع الفرنسيون هذه المنطقة التى أصبحت مستعمرة فرنسية ، وفي عام 1904 سميت بالسودان الفرنسية، وفي عام 1920 أصبحت جزءا من الإتحاد الفرنسي، إستقلت كامل الجمهورية السودانية والسينغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فدرالية مالي، وعندما إنسحبت السينغال بعد ذلك بشهور قليلة ، تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية إلى مالي، وفي ستسنات القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الإقتصادية، و أصبحت تلقى المساعدات من الكتلة السوفياتية ومن الدول الغربية، ومن الوكالات الدولية كذلك[3]. وتمثلت هذه الفترة في حكم " ماديبو كايتا" ، حيث طور بلاده بقيامه

[1] مالي السمات الجغرافية . موسوعة المقال مرجع سابق .

[2] بازيل ديفدسون، إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، ترجمة نبيل بدر وسعد زغلول ومحمود شوقي الكيال، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 2001)، ص 31.

.2 Moussa Mara :etat au mali.Bamakoise.mali2010, p33.

بالعديد من المشاريع في مالي ، وأقام العديد من المصانع والمؤسسات ، لكن بالنظر إلى التضخم العالمي الشديد والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي[1]، وكان " مديبو كايتا" يقوم بتصفية معارضيه ، ونتيجة الأزمة الإقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة، كما أن إستمرار الرئيس في سياسته الإشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد، أدت إلى الإطاحة به في إنقلاب عسكري قاده الملازم "موسى تراوري" في 1968 ، وأزاح كايتا من السلطة وعطل الدستور وتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969 ، وتولى هو رئاستها، ومن تم تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الإشتراكي بزعامة " موسى تراوري "، وتضمن الدستور الدعوة إلى إنتخابات رئيس الدولة، وهيئة تشريعية، و أنشأ حزب، الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي، وأعيد إنتخابه في 1979 إلى غاية 1991 وبالرغم من إعلان "تراوري" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة بإشتداد قوى المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وفي 26 مارس 1991 ، جرى إنقلاب بقيادة الكولونيل " أمادو تومانى توري" الذي مهد الطريق لقيام إنتخابات ديمقراطية والتي أتت ب"ألفا عمر كوناري" وتم إجراء أول إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس " ألفا عمر كوناري"، ولدى إنتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح بإنتخابات ديمقراطية السياسي والإقتصادي ومحاربة الفساد ، وفي 2002 خلفه الرئيس "أمادو تومانى توري"[2]، والذي حصل على نسبة 64.4 % من إجمالي الأصوات، وأعيد إنتخابه عام 2007 ، وبقي في الحكم إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة الكابتن " أمادو سانوغو" بإنقلاب للإطاحة بحكم "أمادو تومانى توري" في 22 مارس 2012 ، ليصبح " ديانكوندا تراوري" رئيسا

[1] خالد مسعودي، كريم بلقاسم، سياسة فرنسا تجاه دول الساحل، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1998، ص 75.

[2] إيدابير أحمد، التعددية الأثنية والمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، ص 105.

للفترة الإنتقالية، وفي 4 سبتمبر 2015 تم انتخاب ابراهيم أبوبكر كيتا رئيسا على مالي إلى غاية يومنا هذا.[1]

المطلب الثاني: التركيبة الإجتماعية والنظام الإقتصادي.

1- التركيبة السكانية:

إن جل السكان في مالي من الأفارقة الأصليين ، ويكون الفولان و أقاربهم التكرور أكبر مجموعة سكانية في مالي ، وينحدر أصل الفولان من الأفارقة والبيض، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم فهم الماندينجو، وينقسمون إلى ثلاث مجموعات ثانوية هي : البمبارا والمالكيون والسوننكي، كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي الدوجن والسنغاي والفلتايك، وتشكل العناصر البيضاء 5 % من مجموع السكان وهم العرب والأوروبيين والفرنسيين نحو 50 % من mande خاصة المغاربة والطوارق. 2 وتشكل مجموعة الماندي ،% فنحو 17 % ، والفولتايك نحو 12 peul إجمالي سكان مالي، أما البول والسنغاي نحو 6%، والتوارق والعرب نحو 10 %، والمجموعات العرقية الأخرى نحو 5%، ويمثل عدد السكان في مالي 12.666.987 نسمة طبقا لتقديرات جويلية 2009 ويحدد التركيب العمري للسكان كالتالي:[2]

- أصغر من 15 سنة نسبتهم المئوية 48.3%
- من 45 إلى 64 سنة فتقدر ب 48.7%
- أما 65 سنة فأكبر فتقدر ب 3.1%

وتقدر الكثافة السكانية في مالي 11.1 / كيلومتر مربع، ونسبة النمو الديمغرافي 1 أما نسبة معدل المواليد 45.15 مولودا لكل 1000 نسمة ومعدل .%2.6 الوفيات 16.16 حالة بين

[1] مالي السمات الجغرافية، مرجع سابق.

[2] إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 108.

كل 100 نسمة، أما معدل الهجرة (منها): 5.67 مهاجرين لكل 1000 نسمة، وهذا طبقا لتقديرات عام 2009.[1]

الفرنسية هي اللغة الرسمية في البلاد ، وتعد لغة البامبرا Bambara أكثر اللغات إستخداماً، إذ يستخدمها نحو 80 % من إجمالي السكان، ويتحدث ا لفولان والتكرور اللغة الفولانية، والطوارق يتحدثون بلغتهم التماشيك، أما اللغة الفرنسية فهي لغة التخاطب عند الأوروبيين، وفي دواوين الدولة وفي المدارس ، فمالي تعد فرانكفونية.

يعيش 73 % من سكان مالي في مناطق ريفية، في حين يسكن المدن 27 % من السكان فقط، ونجد معظم السكان الأصليين في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد، ويعتمدون في معاشهم على الزراعة كما يعملون في المزارع الريفية) % بالأجر، ويشكل المسلمون في مالي 90 % (سني وصوفي)، والمسيحية 5 ثلثي رومان كاثوليك والثلث بروستانت)، و 5% ديانات محلية. 3 تواجه مالي، باعتبارها دولة نامية، العديد من المشكلات الإجتماعية إذ نجد معظم السكان فيها أميون، ونحو 69 % من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أن 27 % فقط من الأطفال يلتحقون بالمدراس وهناك العديد من المدارس الثانوية العربية في مالي، أشهرها مدارس دار القرآن و الحديث في مدينة طوبى التي أسست منذ عام 1959 ميلادي على يد الشيخ المرحوم/ محمد عبد القادر الطوبي والمشهور ب: "الحاج مودي دوكوري".[2]

2- النظام الإقتصادي:

تعتبر مالي دولة رأسمالية، وتعد من أفقر دول العالم، تصل نسبة الأراضي الصحراوية أو شبه الصحراوية إلى 65 % من إجمالي مساحتها وهنا تفاوت كبير جدا في توزيع الدخل، وينحصر النشاط الإقتصادي في البلاد غلى حد كبير، في المنطقة النهرية، التي تروى من مياه نهر النيجر، يمثل البدو نحو 10 % من إجمالي السكان ، ويعمل نحو 80 %، من قوة العمل في

[1] ليلى قارة، الوساطة، مرجع سابق، ص 52.

[2] إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 109.

الأنشطة الزراعية وصيد الأسماك، ويتركز النشاط الصناعي في تصنيع السلع الزراعية، وتعتمد مالي إعتمادا كبيرا على المعونات الخارجية، وهي سريعة الثأثر بأسعار القطن العالمية، الذي يعد سلعتها التصديرية الوحيدة ، بجانب الذهب.

إستمر نجاح الحكومة المالية في تطبيق برنامج الإصلاحات الإقتصادية الذي أوصى به صندوق النقد الدولي، ويساعد تنفيذ هذا البرنامج على زيادة معدل النمو الإقتصادي، وتنويع مصادره، وجذب الإستثمارات الأجنبية، وقد أدى إلتزام مالي بالإصلاح الإقتصادي، إضافة إلى خفض قيمة الفرنك الإفريقي، بنسبة 50 %، في جانفي 1994 ،غلى زيادة معدل النمو الإقتصادي، ليتراوح خلال الفترة من 1996 ، إلى 2008 ، بإستمرار الإضطرابات في جمهورية ساحل العاج المجاورة.[1]

مالي قطر فقير يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة والرعي، وينتج من المحاصيل الغذائية الدخن و الأرز والذرة الرفيعة، ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام،أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر، ويرعى البدو الرحل قطعانا كبيرة من الأبقار و الأغنام و الماعز، كما يعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الإقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبوط والسلور والأسماك النهرية، وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو.

ويستوعب قطاع الخدمات، كالعمل في المرافق الحكومية والسياحية والأعمال التجارية 15 % من القوى العاملة في مالي، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو والمدن الأخرى، وتعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد، فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الإستثمارات الفردية، وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الإسمنت والسكر والتعليب والنسيج .

[1] إيدابير أحمد، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، مرجع سابق، ص 113.

ويوجد في مالي إرسابات معدن البوكيست والنحاس والذهب ، وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليولرانيوم، ويعد إستخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب إستخراج قليل من الذهب. ويشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويقدر بحوالي نصف الصادر من مالي، وتعمل مالي أيضا على تصدير الاسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني، وتتمثل اهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية و الآلات والنفط والمنسوجات ويتم التبادل التجاري أساسا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.

ويمثل إجمالي الناتج المحلي، طبقا لتقديرات عام 2008:[1]

أ_ مقوما بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية

- 14.48 بليون دولار، طبقا لتقديرات عام 2008.
- 13.89 بليون دولار، طبقا لتقديرات عام 2007.
- 13.52 بليون دولار، طبقا لتقديرات عام 2006.

ب_ مقوما بسعر الصرف الرسمي للدولار: 8.776 بليون دولار.

ج_ معدل النمو الحقيقي الإجمالي الناتج المحلي:

- 4.2% طبقا لتقديرات عام 2008.
- 2.8% طبقا لتقديرات عام 2007.
- 5.3% طبقا لتقديرات عام 2006.

د_ متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي المذكور:

- 1200 دولار، طبقا لتقديرات عام 2008.

[1] المرجع السابق، ص 114.

- 1200 دولار، طبقا لتقديرات عام 2007.

- 1200 دولار، طبقا لتقديرات عام 2006.

أما مصادر إجمالي الناتج المحلي، طبقا لتقديرات عام2001:[1]

_ قطاع الزراعة: 45 %

_ قطاع الصناعة: 17 %

_ قطاع الخدمات: 38 %

ويقدر عدد العاملين في مالي طبقا لإحصائيات عام 2007 ب 5.4 مليون عامل

تتوزع على النحو التالي:

- 80% في قطاع الزراعة.

- 20% في قطاع الصناعة والخدمات.

ووصل معدل البطالة إلى 30 % حسب تقديرات 2004.

وتعتبر أهم صادرات جمهورية مالي هي القطن و الذهب و الماشية، وبلغت القيمة طبقا لتقديرات عام ،"F.O.B" الإجمالية للصادرات 294 مليون دولار، تسليم 2006.

وأهم الدول المستوردة من مالي، هي الصين 19.6 %، وتايلاند 10.5%، والبرازيل 4.6 %، وفرنسا 4.5 %، إندونسيا 4.5 % وذلك طبقا لتقديرات عام 2007.

[1] المرجع السابق، ص 115.

أما الواردات فاهم واردات مالي، هي الآلات والمعدات، ومعدات البناء والنفط والسلع الغذائية، والمنسوجات، وبلغت القيمة الإجمالية للواردات: 2.358 بليون، تسليم "F.O.B" دولار، طبقا لتقديرات عام 2006.

وتعتبر أهم الدول المصدرة لمالي هي: فرنسا 12.9 % ، والسنغال 12.7 %، وساحل العاج 10.9 %، والصين 4.9 %، وذلك طبقا لتقديرات عام 2007.

وتواجه مالي العديد من المشكلات الإقتصادية، إذ يعتمد هذا القطر على الزراعة في حين أن خمس أراضيه فقط تعتبر أرضا خصبة وصالحة للأنتاج الزراعي، لذلك تعمل الدولة التقليل من قيمة الزراعة من خلال خفض أسعار السلع الزراعية، كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تذبذب الأمطار التي قد تصل إلى مادون المتوسط، هذا بجانب أن المرعى الطبيعي قد ينحسر كثيرا في بعض الأحيان، ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي، وإلى موت ملايين الأبقار و الأغنام والماعز، كما يؤدي تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الإقتصادية في البلاد.[1]

2-1 الاستغلال الخارجي الغربي لموارد مالي:

منطقة الساحل التي تغطي شمال مالي وجنوب الجزائر وشمال النيجر وشرق موريتانيا وجنوب ليبيا، عبر مساحة تتجاوز أربعة ملايين كيلومتر مربع، تُعد من أفقر مناطق العالم اقتصادياً، فلا زراعة بمفهومها المتعارف عليه، أو صناعة، أو نشاط اقتصادي يجعل الأضواء تسلط على تلك المنطقة من العالم، إلا أنه بالرغم من الفقر المدقع للسكان في تلك المنطقة يُطلق عليها أرض «الفقراء الأغنياء»، فتلك المنطقة غنية بثرواتها الطبيعية، حيث تحتوي على أعلى معدّل احتياطي لليورانيوم والذهب والنحاس والحديد، كما أن هناك احتياطياً عظيماً من البترول الخام بمواصفات قلّما تتوفر لدى دول أخرى، هذا بجانب احتياطاتها من الغاز الطبيعي.

[1] المرجع السابق، ص 116.

والدول التي لها مطامع في ثروات المنطقة تنقسم إلى:

– دول طامعة في لليورانيوم: كفرنسا التي تستخدم الطاقة النووية لإنتاج 80% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة، وتستمد 40% من احتياجاتها من اليورانيوم من النيجر من خلال شركة «اريفا».[1]

– دول طامعة في البترول والغاز: كالولايات المتحدة، حيث تتوجه أهدافها بالدرجة الأولى نحو البترول والغاز الطبيعي.

– دول طامعة في الثروات المعدنية: كبريطانيا وألمانيا، وتسعى كل منهما نحو الهيمنة على الثروات المعدنية في المنطقة(4).

وقد سبق لهذه الدول أن شهدت صراعاً ممتداً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين للهيمنة على ثروات دول المنطقة ومقدّراتها، وبالرغم من انتهاء الاحتلال العسكري استمرت هيمنتها الاقتصادية والسياسية على مقاليد الأمور فيها، وعندما يظهر ما يمكن أن يهدّد هذه الهيمنة أو يحدّ منها يكون التدخل العسكري هو البديل الأول، بمساعدة النُّخب السياسية في دول المنطقة، والتي تدين بالولاء الأول والأخير للمستعمرين السابقين2

1 – فرنسا:

في ظلّ ولاية الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي المنتمي إلى يمين الوسط؛ قادت فرنسا العالم للتدخل في ليبيا، في ذلك الوقت؛ أظهرت استطلاعات الرأي الفرنسية أن الدعم الأقوى للتدخل العسكري منذ البداية جاء من جانب الناخبين ذوي الميول اليسارية، لأن التدخل جرى تأطيره جيداً في البلاد وفي الخارج على أنه «عمل إنساني»، لكن في وثيقة تم تسريبها إلى صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، تعهّد المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا بزيادة نسبة فرنسا إلى 35% من

[1] عصام عبد الشافي، التداعيات الإقتصادية للأزمة الإفريقية، مجلة قراءات إفريقية. www.quiraatafrican.com

[2] المرجع السابق.

النفط الليبي (بعد أن كانت 17% قبل الحملة) في مقابل الدعم الفرنسي الكامل، وقفزت الشركات الفرنسية إلى الواجهة في عقود إعادة البناء العائدة للقطاع الخاص والعقود الأمنية في ليبيا.

وفي مالي كان الأمر أكثر سهولة بالنسبة لفرنسا، مع مباركة الرئيس المالي «ديونكوندا تراوري»، ومجلس الأمن الدولي، ودول غرب إفريقيا الأخرى، وهو ما دفع الرئيس الفرنسي «هولاند» بتوصيف العمليات العسكرية في مالي بأنها: «جهد إنساني يهدف إلى دحر العناصر الإرهابية المعروفة بوحشيتها وتحجّرها، ومن أجل أمن الشعب المالي، والوافدين إلى مالي من فرنسا، والبالغ عددهم 6 آلاف فرنسي».

إلا أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي ليس مجرد ضربة ضد الإرهاب فقط، ففرنسا أيضاً تسعى إلى الحصول على موقع لها في الفرص المستقبلية، حيث ذكر موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية أن: «صادرات مالي إلى فرنسا (المركزة في الذهب والقطن والماشية) لا تتعدى معدّل 10 ملايين يورو في السنة على مدى السنوات الخمس الماضية، ولقد تراجعت في عام 2010م إلى 5,8 ملايين يورو»، وفرنسا اليوم لم تعد المستثمر الأجنبي رقم واحد في مالي، نتيجة للاستثمارات الأكبر من جنوب إفريقيا (في مجال التعدين والأعمال الزراعية)، والمغرب (في مجال البنوك وشركات الاتصالات)، وليبيا (في مجال الفنادق والمشاريع الزراعية)، ويبدو أن هناك فرصة كبيرة لفرنسا في أن تتقدم أهميتها في تلك اللائحة.

ولا يمكن تناول الدور الفرنسي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الاستعمارية التي استعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، وما زالت تتعامل معها من منطلق أنها بمثابة الفناء الخلفي لها حتى الآن، واللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، وهي وسيلة توحيد لمواطني مالي الذين يتحدثون أكثر من 40 لغة مختلفة بعشرات اللهجات.[1]

[1] المرجع السابق.

فالوجود الفرنسي في المنطقة يشكّل إرث الماضي الاستعماري، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الكبيرة في غرب إفريقيا، ومن أهم تلك المصالح الاقتصادية استخراج اليورانيوم من النيجر، والذي تديره شركة «أريفا» الفرنسية، والذي يزود به أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة «أو دي إف» للكهرباء في فرنسا، حيث حصلت شركة «أريفا» على امتياز استغلالها منذ عقود.

يُضاف إلى ذلك أن مالي هي المستورد رقم 87 من فرنسا، والمصدّر رقم 165 لفرنسا، ومعظم صادراتها من الذهب والقطن، وتبلغ 10 ملايين يورو سنوياً، وهو ما يعادل 0,002% من الواردات الفرنسية، وتسيطر المؤسسات والشركات الفرنسية في مالي على 65% من قطاع الخدمات، و 20% في التجارة، و 15% في قطاع الصناعة.

هذا بجانب الموقع الجغرافي لمالي المحاذي للنيجر المهمة بالنسبة لفرنسا على المستوى الاقتصادي، فأهم مستغلي اليورانيوم في النيجر هما الصين وفرنسا، وتمثّل النيجر رهاناً استراتيجياً إذا تفاقمت الأوضاع بما قد يمسّ النيجر، وبجانب شركة «أريفا» هناك العديد من الشركات الفرنسية (مثل شركة توتال) التي تعمل في مالي ودول الجوار الجغرافي لها، وبخاصة الجزائر التي تعد الشريك الأول لفرنسا في إفريقيا.

وفي 17 يناير 2013م، وبعد تصريحات الرئيس الفرنسي فرنسوا أولاند، التي أكد فيها أن «فرنسا ليس لديها مصلحة في مالي»، وأنها «لا تدافع عن أية مصالح اقتصادية أو سياسية»، تساءلت صحيفة لوفيجارو: «ماذا عن الشركات الفرنسية العاملة في مجالات البترول والغاز واليورانيوم في مالي، وهي قطاعات ذات أهمية استراتيجية؟»، وأضافت الصحيفة: «إن مصادر الثروة الكامنة تحت الأرض في مالي ما زالت حتى الآن غير مستغلة وغير مكتشفة»، مضيفة أن: «الذهب هو المعدن الوحيد الذي تصدّره هذه الدولة، ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا».[1]

[1] المرجع السابق.

وقد عهدت شركة «روكجيت» في 15 نوفمبر 2012م إلى مجموعة «دي آر ايه» الجنوب إفريقية بإجراء دراسة جدوى حول مشروعها في «فاليا»، والذي يهدف للتنقيب عن اليورانيوم والفضة والنحاس، وأشارت التقديرات الأولية إلى أن المنجم يحتوي على حوالي 12 ألف طن من اليورانيوم، أي ما يزيد أربع مرات على إنتاج المنجم الذي نقبت عنه شركة «اريفا» في «آرليت» بالنيجر عام 2012م.

وفيما يتعلق بالمحروقات «المواد الهيدروكربونية»؛ فإن الوجود الفرنسي في مالي محدود، إذ تمتلك شركة «توتال» الفرنسية ما يقرب من أربعين محطة خدمة في مالي، وفي الدول المجاورة لمالي تقوم «توتال» تقوم ببعض عمليات التنقيب في موريتانيا، حيث تنتج 33 ألف برميل بترول يومياً، وهو ما يعادل إنتاجها في الجزائر.

وفي إطار هذه الاعتبارات؛ تكشف المقارنة بين مواقف فرنسا تجاه الوضع في سوريا ومالي عن أطماع اقتصادية، لخصها نائب في البرلمان البلجيكي بقوله: «الهدف من الحرب على مالي هو السيطرة على اليورانيوم.. نحن لسنا مغفلين»، فتدخّل فرنسا في مالي جاء بهدف الحفاظ على المصالح الاقتصادية الكبيرة لها في غرب إفريقيا.

2 -الولايات المتحدة:

كانت أول اشارة على وجود يد أمريكية في أزمة مالي تصريحات بيل جيتس رئيس شركة مايكروسوفت المؤيدة لـ «ديارا» رئيس الوزراء السابق الذي تمت الإطاحة به واعتقاله في ديسمبر 2012م، فقد أعلن صراحة رغبة بلاده في تولّي أحد رجالها المخلصين رئاسة البلاد، ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهي الإدارة الأمريكية، وتمت الإطاحة سريعاً بـ «ديارا».

كما أن الوجود الأمريكي في المنطقة يتحرك عبر كندا وشركاتها العاملة في مالي والدول المجاورة، وإسرائيل التي تعمل بكل قوتها في الدول الإفريقية، ومنها المجاورة لدولة مالي.[1]

[1] المرجع السابق.

ومن أشهر الشركات الكندية العاملة في المنطقة وأكبرها شركة «روك جيت»، وقد قدمت طلباً للتنقيب عن اليورانيوم في منطقة «فاليا» التي تبعد مسافة 350 كلم غرب العاصمة المالية باماكو وبالقرب من حدود السنغال وغينيا، ولم تعثر الشركة الكندية فقط على اليورانيوم ولكن أيضاً على الفضة والنحاس، ويقدّر بعض الخبراء الجيولوجيين كميات اليورانيوم بـ 12 ألف طن، أي ما يساوي أربعة أضعاف ما تنتجه شركة «أريفا» الفرنسية من أهم مناجمها «أرليت» في النيجر.

وتشهد الإدارة الأمريكية صراعاً حول الموقف الذي يجب الالتزام به في أزمة مالي، فعدد من مسؤولي البنتاجون وضباط كبار يحذّرون من أن غياب التزام أكبر من جانب الولايات المتحدة يمكن أن يجعل مالي ملاذاً للمتطرفين كما كانت أفغانستان قبل اعتداءات 11 سبتمبر 2001م، لكن مستشاري البيت الأبيض يرون أنه غير واضح حتى الآن ما إذا كانت جماعات مالي بينها عناصر من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وإلى أى مدى يشكّلون تهديداً لمصالح الولايات المتحدة، ويخشى مستشارو البيت الأبيض من أن تُجر الولايات المتحدة إلى نزاع معقد ضد عدوٍّ لا يمكن السيطرة عليه في مالي بينما تقوم القوات الأمريكية بالانسحاب من أفغانستان.[1]

المطلب الثالث: النظام السياسي

نظام الحكم في مالي هو نظام ديمقراطي جمهوري، ومالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة ، السلطة التنفيذية بيد الرئيس و حكومته ، والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد، وتنقسم مالي إلى ثمانية مناطق ،هي: kidal و كيدال ،kayes وكايس ، Goa غاو ، وسيكاسو ،Segou وسيغو ،Mopti وموبتي ،kouylikoro وكويليكورو ، ،Tombouctou وتومبكتو ،Sikasso، وأُقر دستورها في 12 جانفي 1992.

وشهدت البلاد إنتقال زمام الحكم خمس رؤساء منذ الإستقلال:

[1] المرجع السابق.

1 موديبو كايتا ما بين 1960 و 1968 أطيح به بإنقلاب.

2 موسى تراوري من 1968 إلى 1991 أطيح به بإنقلاب.

3 أمادو توماني توري، رئيس الهيئة الإنتقالية لإنقاذ الشعب 1991-1992.

4 ألفا عمر كوناري ، أنتخب سنة 1992 ، و أعيد إنتخابه لفترة ثانية سنة 1997.

5 أمادو توماني توري سنة 2002 ، و أعيد إنتخابه سنة 2007 ، أطيح به بإنقلاب 2012.

6 ديانكوندا تراوري رئيس الفترة الإنتقالية أفريل 2012.

والنظام القانوني في مالي مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي، والقانون العرفي، وتجرى مراجعة القوانين قضائيا، في المحكمة الدستورية والتي تأسست رسميا في التاسع من مارس 1994 ، ولم تقبل جمهورية مالي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية.[1]

تتكون الهيئة التنفيذية من:

_ رئيس الدولة: وينتخب بالإقتراع الشعبي لمدة خمس سنوات وهو الذي يعين رئيس الوزراء.

_ رئيس الحكومة: وهو رئيس الوزراء

_ الحكومة: مجلس الوزراء ويعينه رئيس الوزراء

وتتكون الهيئة التشريعية من:

أ/_ مجلس واحد وهو الجمعية العمومية، وتتألف من 147 عضوا يجرى إنتخابهم بالإقتراع الشعبي المباشر، ومدة عضويتهم خمس سنوات.

[1] إيدابير أحمد: التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، المرجع السابق، ص 112.

ب/_ الإنتخابات: جرت الإنتخابات الأخيرة في 21 و 22 جويلية 2007 ، وكان من المقرر إجراء إنتخابات في أفريل 2012 . حصل التحالف من أجل الديمقراطية والتقدم ADP ، على 113 مقعدا(يشمل حزب التحالف من أجل ، الديمقراطيةADEMA ،51 مقعدا، وحزب الوحدة من أجل الجمهورية والديمقراطية URD، 34 مقعدا، وحزب المجلس الوطني من أجل المبادرة الديمقراطية CNID، سبعة مقاعد، وحزب الإتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم UDD، على ثلاثة مقاعد، وأحزاب أخرى عشرة مقاعد).أما تحالف الجبهة من أجل الديموقراطية والجمهورية FDR، 15 مقعدا ويشمل (حزب التحالف من أجل مالي RPM، 11 مقعدا، وحزب من أجل التجديد الوطني PARENA، أربعة مقاعد)، وحزب الصلابة الإفريقية من اجل الديمقراطية و الإستقلال SADI، أربعة مقاعد والمستقلون 15 مقعدا).[1]

_ أما الهيئة القضائية:

تتمثل أعلى سلطة قضائية في مالي في المحكمة العليا.

_ القوى السياسية:

بلغ عدد الأحزاب في مالي 91 حزبا منها 51 حزبا فاعلا ومؤهلا سياسيا تتلقى الدعم من السلطات المالية.

ومن أبرز هذه الأحزاب نجد:

1- تحالف من أجل التغيير الديمقراطي (مجموعة سياسية تتشكل أساسا من الطوارق في الإقليم الشمالي لمالي).

2- التحالف من أجل الديمقراطية ADEMA، بزعامة ديانكوندا تراوري Diounconda Traore.

[1] المرجع سابق. ص 113.

3- الجبهة من أجل الديمقراطية و الجمهورية FDR، (تحالف من أحزاب سياسية، تشمل حزب التحالف من أجل مالي RPM، وحزب من أجل التجديد الوطني PARENA، شكل لمعارضة الترشيح الرئاسي لأمادو توري).

4- الإتحاد السوداني/التجمع الديمقراطي الإفريقي RDA/US، بزعامة مامادو ، باسر جولوجو Mamadou Basir Golgo.

5- حزب التقارب 2007 ، بزعامة صوميلو بوبي مايجا،Boubeye Maiga Soumeylon

6- حزب التجديد الوطني PAREVA، بزعامة تيبيلي درامي Tiebile Drame الامين العام.

7 التجمع من أجل الديمقراطية والعمال RDT، بزعامة أمادو على نيانجادو Amadou Ali Niangadou.[1]

[1] المرجع السابق.

خلاصة الفصل الأول:

في نهاية هذا الفصل، وبعد إطلاعنا على الخصائص الجغرافية والسياسية والسكانية لكل من دولتي مالي والجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي، نستخلص من ذلك ما يلي:

أن الجزائر من البلدان الإفريقية الساحلية وشساعتها تحتوي على أشكال جغرافية واجتماعية مختلفة، فنجد فيها تعدد الأقاليم المناخية والجغرافية، وتعدد وكثرة الفئات السكانية، وأن النظام السياسي الجزائري نظام ديمقراطي جمهوري، والدستور الجزائري دستور متغير حسب الظروف والمراحل التي تمر الدولة والحكومة.

دولة مالي من بين الدول الحدودية الإفريقية، وتلتصق بحدودها الشمالية مع جنوب الجزائر، وهي تعتبر ضمن أهم الدول الفاعلة والمحركة في منطقة الساحل الإفريقي، كما أن النظام السياسي المالي يعاني من الفساد والبيروقراطية ، وتعاني مالي من سوء التسيير والإستغلال الخارجي للثروات.

أضحت منطقة الساحل الإفريقي من الفضاءات المتاحة للتحركات المبينة على المصالح الجيواستراتيجية، خصوصا بعد التحولات الجذرية التي شهدتها دول المنطقة، (الإستقلال، تحول الأنظمة السياسية، الإرهاب....)، فهي تشهد معضلة أمنية راجعة للتنافس الدولي حولها، وحول مواردها الإقتصادية.

الفصل الثاني:

محددات العلاقة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية

المطلب الأول: الحدود المشتركة بين الجزائر و الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: المحددات التاريخية بين الجزائر والساحل الإفريقي

المبحث الثاني: المحددات السياسية والإقتصادية

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: البرامج الإقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل

الفصل الثاني: محددات العلاقة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

تنشا العلاقات الدولية و الاقليمية حسب مؤشرات و محددات تتحكم في تفعيل هذه العلاقة ,و المحددات هي تلك المتغيرات التي تؤثر بالسلب او بالايجاب في العلاقة بين دولة و اخرى او دول اقليم معين ,و في هذا الفصل سنحاول ذكر اهم ممحددات العلاقة بين الجزائر و دول الساحل الافريقي ,بدءا بالمحددات الجغرافية و التاريخية و التي من بينها الطبيعة الصحراوية للجزائر و منطقة الساحل الافريقي, و كذلك اهم حدث تاريخي في المنطقة و هو الاستعمار الاوروبي. ثم نذكر البرامج الاقتصادية المشتركة بين الجزائر و الساحل,و اهم القضايا السياسية التي تربط البلدين,وسنذكر كيف اثرت هذه المتغيرات في العلاقات الجزائرسة بدول الساحل الافريقي .

المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية.

المطلب الأول: الحدود المشتركة بين الجزائر والساحل الإفريقي.

تشترك الجزائر مع الساحل الإفريقي حدوديا على طول شريطها الجنوبي بما في ذلك الجنوب الشرقي والجنوب الغربي، وتلتصق الجزائر حدوديا مع دول وهي على التوالي: النيجر مالي موريتانيا، حيث يبلغ طول الحدود الجزائرية مع النيجر 956 كيلومتر أما مع مالي فتنت الحدود معها على طول 1376 كيلومتر وهي بذلك أطول حدود مع دول الساحل الإفريقي أو مع الدول الأخرى مما تأتي الحدود الجزائرية الموريتانية بطول يبلغ 463 كيلومتر وهي اصغر الحدود الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي إما من حيث عامه الحدود تعتبر حدود الجزائر مع الصحراء الغربية اصغر الحدود بامتداد يبلغ 42 كيلو متر إما الدول القريبة مع الحدود الجزائرية بعد مالي والنيجر وموريتانيا وتعتبر دوله تشاد اقرب منطقة للجزائر حيث أن المسافة بين عاصمة الجزائر وعاصمة تشاد تبلغ 2245 كيلومتر وهذا بالمرور على النيجر[1].

1 الهادي قطيش ، مصدر سابق ، ص 34

وهذه الحدود المشتركة بين دول الساحل والجزائر جعله المنطقة تشترك في مظاهر وسمات جغرافيا أخرى كان لها دور هام في طبيعة العلاقات بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي مثل التضاريس والمناخ والغطاء النباتي.

فتضاريس الجزائر والساحل الإفريقي في الحقيقة عبارة عن ارض ذات طبيعة صحراويه اغلب تكويناتها صخور بركانيه قديمه تمتاز مرتبه والانبساط وهذا طبيعي لان منطقه الساحل و الجزائر جزء من تضاريس القارة الإفريقية ولاسيما عظامها عبارة عن خطاب متوسطه الارتفاع وعظيمه المساحة وتختلف في تكوينها من مكان لأخر وبحكم الموقع الجغرافي فان منطقه الساحل الإفريقي هو الجزائر تقع هضبة الشمالية الإفريقية العظيمة وقليله الارتفاع متوسط ارتفاعها 700 متر وتمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى سواحل البحر الأحمر شرقا ومن جنوب جبال الأطلس وجبال نفوسه و الجبل الأخضر في ليبيا في الشمال وحتى جنوبا دول إفريقيا الساحل جنوب الصحراء في كل من مالي والنيجر وكردفان والسودان.[1]

و هذه المنطقة المعروفة أيضا باسم الصحراء الكبرى تقع الجزائر في الجزء الأوسط من صحرائها للصحراء الوسطى التي تشمل كل من الصحراء الجزائرية و الجنوب التونسي ومرتفعات أدرار وايفوراس بمالي ومرتفع آير بالنيجر.

وتخلل هذه الصحراء الكبيرة وخاصة الجزائر وشمال الساحل الإفريقي كمية كبيرة من العروق التي تعتبر امتدادا جغرافيا مشتركا بين دول الساحل والجزائر وهو عبارة عن كثبان رملية عظيمة منتشرة على الصحراء الوسطى على وجه الخصوص.

من جهة أخرى تعتبر الجبال شكل تضاريسي تشترك فيه الجزائر مع دول الساحل الإفريقي فنجد أن جبال الهقار المحاطة بهضبة الطاسيلي لها امتداد حتى حدود مالي و تعتبر مركز كتلة الهضبة الشمالية الإفريقية والتي تحيط بدورها في جبال تيبشي و جبال الهقار. [2]

1 أبو القاسم محمد الصالح و اخرون ، مرجع سابق ، ص 25

[2] محمد السعيد البارودي ، احمد البدوي ، مرجع سابق ، ص 29 .

كما ان المناخ يعتبر عاملا مشتركا بين الجزائر و منطقة الساحل الإفريقي فنجد أن المناخات السائدة في الجزائر هي متواجدة في الساحل وخصوصا الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي حيث ان المناخ الصحراوي أو ما يعرف بالمناخ الإستبس يمتد في نطاقين جنوبي وآخر شمالي، ويقع النطاق الجنوبي مباشره إلى الشمال من المناخ السوداني في إفريقيا وذلك من ابتداء من السنغال وجنوب موريتانيا وغربا مرورا بكل من جنوب مالي والنيجر وشمال نيجيريا وجنوب تشاد والسودان والصومال شرقا، ويشير تحول أعشاب السافانا إلى القصر تدريجيا إلى الانتقال لهذا المناخ الذي يتميز بالإضافة إلى ذلك بارتفاع درجة الحرارة وبأمطار صيفية قد لا تكون لزراعة مطرية مضمونة، أما النطاق شمالي فيمتد على شكل شريط ضيق شمال الصحراء الكبرى وجنوب جبال الأطلس ويختلف عن نموذج الجنوبي بكل من درجة حرارته المنخفضة وأمطاره الشتوية.[1]

أما المناخ الصحراوي فيمتد من سواحل المحيط الأطلسي غربا حتى الصحراء الشرقية المصرية شرقا ومن ثم يمتد شرق البحر الأحمر إلى بلدان الخليج العربي والشرق الأوسط حتى الحدود الباكستانية الهندية، ويتصف هذا المناخ كونه شديد الجفاف وذلك لوقوعه في مهب الريح التجارية الجافة من جهة الشمال الشرقي وتتميز الأمطار بعدم انتظام سقوطها.

ويسجل الإقليم الصحراوي وخاصة في الصحراء الكبرى أعلى درجات الحرارة على مستوى العالم، ويعد من اكبر الأقاليم النباتية في العالم الإسلامي والحياة النباتية في هذا الإقليم تكاد تكون منعدمة.

وتنتعش تدريجيا كلما اتجهنا نحو الشمال أو الجنوب وهذا لقلة التساقط، وعموما تندر الأشجار في هذا الإقليم و لا تتواجد إلا في المناطق التي تتوفر فيها كميات كافية من المياه مثل الواحات وبطون الأودية وقد ينعدم وجودها تماما لمسافات كبيرة داخل هذه الصحاري، وتتمثل نباتات هذا الإقليم في كل من النباتات العشبية الحولية سريعة الزوال ونباتات دائمة مقاومة

[1] فاروق عبد الجواد سويق و اخرون ، مصدر سابق ، ص ، 130 ، 131.

للجفاف ومنها السنا والحمض والمرخ والحرمل وغيرها، وأشجار الأكاسيا الشوكية ومنها أشجار الطلح والسمر والسدر والسلم والقتاد وغيرها[1].

المطلب الثاني: المحدادت التاريخية بين الجزائر والساحل الإفريقي.

إن دراسة التاريخ من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات من اجل تحديد ورسم طبيعة وشخصية الدولة، فهي توضح الأسباب والعوامل التاريخية التي أدت إلى ظهور الدولة وكيف كانت علاقتها مع الدول والأقاليم الأخرى وخصوصا المجاورة وبذلك تحدد وتبرز تطور هذه العلاقات بين الدول وكيف آلت إليه من حين إلى آخر، ويمكن ذلك إبراز أهم النقاط الأساسية و المحطات الرئيسية التاريخية المشتركة بين الدول والتي كان لها دور مؤثر في رسم مسار العلاقات بين الدول وسنتطرق في هذا الصدد إلى أهم المحطات التاريخية المشتركة بين الجزائر والساحل الإفريقي منذ ما قبل التاريخ إلى التاريخ المعاصر.

تعتبر إفريقيا مهد الحضارات الإنسانية فقد وجدت أقدم الآثار البشرية فيها وبالضبط في شرق إفريقيا بإثيوبيا.[1] وانتقلت هذه الحضارات عبر الزمن حتى وصلت باقي إفريقيا ومن بين المناطق التي إستوطنها في ما قبل التاريخ شمال إفريقيا والصحراء الكبرى بما فيها الجزائر والساحل الإفريقي لان هذه المنطقة المفقرة قبل اليوم كانت تعج بالسكان قديما وفي حقبات زمنية عديدة وتعود هجرة الأجناس البشرية إلى الصحراء الكبرى إلى استقرار مناخ متطورة الجفاف والحرارة إلا أن مزدوج الغطاء النباتي والحيوانات التي يعتمد عليها الإنسان في غذائه الدفع به نحو الهجرة المتاخمة المناسبة لعيشه. [2] فقد وجدت بعض الآثار التي استخدمها الإنسان في ما قبل التاريخ في عده مواقع من الصحراء مثل ما وجد في جبل "ايجارن" على بعد 135 كم شرقي عين صالح في صحراء الجزائر حيث وجد هناك كمية من الحصاة المهيأة وهو ما وجد في صحراء نيجيريا على ضفاف نهر "تفاسات" وفي روافد نهر "تشاد" كما أن الاستوائية تغطي كامل

[1] المصدر السابق ، ص 161 ، 167.

[1] تاريخ افريقيا العام ، جين أفريك ، اليونيسكو ، المجلد 2 ، 1985 ، ص 436.

[2] نفس المصدر ، ص 591.

الصحراء و لكن الترتيب الزمني مفقود ومتغير من مكان و موقع إلى آخر، ثم إن أقدم موجة حضارية فيما قبل التاريخ كانت قد نزحت من ضفاف نهر النيل وموازية لنهر الخرطوم متجهة نحو الغرب واستقرت في جنوب ليبيا و الهقار والساورة وشمال موريتانيا و شمال مالي. [3]

أما في العصور القديمة فإن أهم محطة في العلاقات الجزائرية والساحل الإفريقي هي الاحتلال الروماني فقد عبر الروم من ليبيا قفصة ثم تبسة وصولا إلى النيجر وتشاد ويذكر انه وجد آثار العملة الرومانية بمالي.

بعد ذلك دخل عنصر أساسي ومهم جدا إلى الصحراء الكبرى والساحل وكان له اثر في رسم العلاقات الجزائرية بدول الساحل ألا وهو فئة الطوارق الذين دخلوا واستقروا في شمال مالي وموريتانيا و حدود السودان مرورا بشمال مالي إلى النيجر وتشاد وجنوب غرب ليبيا وجنوب شرق الجزائر وكان موطنهم الأصلي هو شمال إفريقيا وإنما كان نزوحهم إلى الجنوب إما هروبهم من الجيوش التي كانت تهاجم الشمال (الرومان – الوندال – البرتغال – الأسبان – الفرنسيون) وإما اندفاعا نحو إفريقيا لنشر الإسلام أو الاستيلاء على الممالك والسيطرة عليها وتوسيع نفوذهم وهو الأقرب أين انتشرت اللغة الأمازيغية في الصحراء الكبرى والساحل وخصوصا جنوب الجزائر وشمال موريتانيا و شمال مالي. [1]

ثم انتقلت الجزائر والساحل الإفريقي إلى محطة تاريخية هي الأخرى كانت جد مهمة بالنسبة للعلاقات بين المنطقتين وهي الفتح الإسلامي لإفريقيا في بداية انطلق في فتح مصر ثم شمال إفريقيا.[2] ولم يكن دخول الإسلام إلى الصحراء الكبرى ووسط إفريقيا عن طريق الحروب وذلك لان الصحراء عبارة عن حاجز طبيعي يحول دون اتصال إفريقيا الشمالية والشرقية بالساحل والوسط وإنما كانت الهجرة هي السبب في انتشار الإسلام إلى الداخل وعلى طول التاريخ لم تكن هناك إلا ثلاث طرق للوصول إلى وسط إفريقيا أولها طريق نهر النيل عبورا بالسودان من ليبيا

[3] نفس المصدر ، ص ص 607، 608.

[1] محمد سعيد القشاط ، الطوارق عرب الصحراء الكبرى ، مركز دراسات و ابحاث شؤون الصحراء ، ص 73.

[2] اوكيز مصطفى باديس ، الفتح الاسلامي لبلاد المغرب ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاسلامي ، جلمعة الجزائر ن كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم التاريخ ، 2006/2005 ، ص 45.

(طريق ليبيا) ثم تشاد والثالث هو طريق المحيط الأطلسي يوجد طريق يربط بين الجزائر والساحل وهو الطريق بين الهقار والتشاد و طريق عين صالح وموريتانيا وهذه الطرقات كانت عبارة عن ممرات لقوافل الهجرة والقوافل التجارية المهاجرة إلى شمال إفريقيا وغربها من شمالها إلى جنوبها فاستقرت أول قبيلة بربرية في القرن الثالث هجري في إقليم تشاد ثم إتجهت غربا إلى حوض النيجر واستقرت في غرب المنطقة بالساحل الجنوبي للصحراء الكبرى و عرفت هذه القبيلة باسم التي سيطرت على إقليم الساحل وجنوب الجزائر وليبيا كله. [1]

ثم جاءت الكشوفات الجغرافية إلى إفريقيا بشكل قليل وسط الصحراء الكبرى والساحل لكن هذه المحطة أدت إلى مرحلة و نقطة تحول في تاريخ العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي، هذه المرحلة هي نتائج من مخلفات الكشوفات الجغرافية وهي انتشار الاستعمار في القارة الإفريقية وخاصة الاستعمار الفرنسي الذي كان بمثابة بذرة لنشوء العلاقات الرسمية بين الجزائر ودول الساحل .[2]حيث جاء الاحتلال الفرنسي إلى مالي في أواخر القرن 19 و أصبحت مستعمرة فرنسية كم احتلت فرنسا أجزاء من الدول المجاورة تشاد وموريتانيا في عام 1904 سميت مالي بالسودان الفرنسية أين سميت الجزائر بالجزائر الفرنسية وهو الأمر المشترك بينهما حيث احتلت فرنسا الجزائر سنة 1930 وفي بداية القرن العشرين اخذ الاستعمار الفرنسي بتجنيد الشبان الجزائريين والأفارقة في حروبها وذلك خلال الحرب العالمية استقلت مالي عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 باسم فيدرالية مالي. [3]

أما موريتانيا فكانت قد احتلت من طرف فرنسا بداية من عام 1905 واستقلت في عام 1960 وذلك بعد عدة مقاومات أبرزها مقاومة الشيخ ماء العينين صاحب الزاوية القادرية ونجد أن استقلال الجزائر ومالي وموريتانيا كان في فترة متقاربة ففرنسا آنذاك أعطت الاستقلال مالي

[1] ابراهيم محمد ، احمد بلولة : الهجرات و القوافل التجارية عبر الصحراء الكبرى و اثرها في نشر الاسلام و الحضارة الاسلامية ، مجلة دراسات دعوية العدد 9، فيفري 2005 ، ص 64

[2] محمد على الاكتشافات الجغرافية ، المطبعة الجمالية ، القاهرة ، ط1، 1993 ،ص

[3] تاريخ جمهورية مالي ، منتديات السوق ، http://www.allsoque.net
تاريخ الاطلاع 2018/11/17

وموريتانيا قبلهما المغرب وتونس لتتفرغ إلى الثورة الجزائرية التي كانت عقبة صعبة لفرنسا ومنعتها من الوصول إلى الجنوب الجزائري والتغلغل داخل الصحراء والساحل الإفريقي، ثم إن الاستعمار كان من ابرز مخلفاته أزمة الطوارق التي أضحت المشغل وكذلك الحديث في المؤتمرات الإفريقية.

المبحث الثاني: المحددات السياسية والإقتصادية.

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع الساحل الإفريقي.

لا يمكن الحديث عن العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة ويصعب فهم العلاقات الجزائرية مع الدول الساحل دون معرفة الدور الذي تقوم به الدبلوماسية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية قانونية ترتبط بالسياسة الخارجية شكلت منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري تجاه الساحل الإفريقي خصوصا وان منطقة الساحل والصحراء ذات خصوصية جيوسياسية تجعل من السياسة الجزائرية مجالا لإعادة القراءة لاكتشاف محركات ووسائل هذا التحرك تجاه منطقة وحدود تتجاوز 6343 تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.

ولعل أهم ما ينبغي التأكيد عليه هو أن فواصل زمنية متقاطعة شكلت مجالا لفهم سلوك الجزائري. [1] تجاه الساحل كما أن هناك عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام لوازم مهمة من لوازم العلاقات الجزائرية بالغير وترتكز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي فن الجماعة العربية و الإفريقية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد أساسي مهم في فهم العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الإفريقي.[2]

الحركات المعقدة في منطقه الساحل الإفريقي إضافة إلى الحراك الاجتماعي والسياسي الذي تعرفه المنطقة العربية والتغيرات في القضايا الأجندات العالمية كم نطلق استراتيجي إلى إعادة صياغة ديناميكية منطقة ونمط وطبيعة الإستراتيجية في إطار إدارة توجهات فاعلية السياسية

[1] زروقة سارة ، بختى فايزة ، أزمة الصحراء الغربية و انعكاساتها الإقليمية ، مذكرة ماستر في التاريخ ، تخصص تاريخ معاصر ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، 2016-2017 ، ص 43،63 .

[2] ظريف شاكرة البعد الامنى الجزائري في منطقة الساحل ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، جامعة باتنة ، ص 2.

الخارجية من خلال دبلوماسيتها الأمنية إفريقيا جنوب الصحراء تصاعد غير معهود للعنق الداخلي في أنماط وأشكال متميزة إبادة جماعية مجازر أزمات توترات وحروب عصابات.....الخ استقطبت اهتمام المفكرين والباحثين الأكاديميين وخاصة أنها أصبحت تشكل تهديدا فعليا على المستوى الخارجي والدولي فالدولي أو الدولاتي باعتبارها عاملا حاسما في قلب موازين القوى السياسية الداخلية وتدريب الدولة من وظائفها وسلطتها الشرعية والخارجي نتيجة امتداد نزاع إلى الدول المجاورة.[1]

ولا يمكن استثناء الجزائر دولة محورية ضمن هذه الحركات في إطار دبلوماسيتها الأمنية في ظل انتشار وتأثير مرونة التهديدات والمخاطر الآتية من منطقة الساحل الإفريقي فبحكم موقعها الجغرافي والبحر المتوسط وعمق القارة من ناحية ثانية وهو ما جعل وجود علاقة بين الدول المجاورة للجزائر من جهة الجنوب خصوصا إذا تعلق الأمر بالأمن الجزائر وهو ما يجعل دبلوماسيه جزائرية تهتم بالسياسة الخارجية تجاه الساحل الإفريقي وهذا الاهتمام يرجع لك الأخيرة تشكل مجالا لعمل قوى إقليميه واستقطاب قوى خارجية وذلك نظرا لما تزخر به المنطقة من ثروات وما لها من موقع استراتيجي ومكان عاليه. [2]

لذا كان من الطبيعي أن تعمل الجزائر على استقرار المنطقة ومحاولة إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي الذي تقوم به عدة دول من فرنسا وليبيا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة، فالنسبة لفرنسا المستعمر السابق للمنطقة تدرك قيمة الثروات التي يزخر بها باطن الصحراء الكبرى، أما ليبيا فطالما وقفت وراء التوترات التي عرفتها المنطقة عن طريق تسليحها لبعض القبائل خدمة لسياساتها الرامية لإنشاء حاجز صحراوي يمتد من تشاد مرورا بمالي والنيجر عن طريق قبائل المنطقة للاستيلاء على إفريقيا الوسطى بالتغلغل شرقا وغربا ناهيك عن سعيها الدؤوب لتأسيس ما يعرف بدول الطوارق الكبرى أما الولايات المتحدة الأمريكية

[1] خديجة بوريب ، الدبلوماسية الامنية الجزائرية في منطقة ، الساحل الإفريقي ، الواقع و الرهانات ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، جامعة جيجيل ، ص 25

[2] المرجع السابق ، ص 36 .

التي دخلت على الخط سعيا منها لوضع موطئ قدم في المنطقة الساحلية الصحراوية المتعاظمة استراتيجيا عند مراكز صنع القرار في الغرب، فمكافحة الإرهاب الذي يقوده تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي مبرر كاف حسب الأمريكيين لنشر القوات هناك و القيام بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالح الغرب هناك.[1]

ومن المهم التذكير أن الجزائر تسعى جاهدة لقطع الطريق عن أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب حيث جاء الرد الجزائري سريعا على لسان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي أكد على رفض الجزائر القطعي لان تكون فيها مقر للقاعدة أفريكوم ولم يلزم بوتفليقة الموقف لبلاده فقط بل دعا دول الساحل الإفريقي بوضوح إلى تأمين الحدود من مخاطر الإرهاب وتهريب الأسلحة والهجرة السرية بعيدا عن الوصاية الأمريكية.

إن هذا التزاحم الدولي و التغيرات الطارئة في المنطقة تتبع تحول الساحل الإفريقي إلى أفغانستان ثانية، و تبين بوضوح تزايد أهمية المنطقة الصحراوية وتأثيرها المباشر على العلاقات الجزائرية بالساحل الإفريقي وتؤثر على الناحية الأمنية للجزائر وقد تفاقمت المخاطر القادمة من المنطقة على الأمن القومي الجزائري مع الانفجار الدوري لمشكل الطوارق.[2]

وتعتبر منطقه الطوارق من الجغرافية الحساسة امنيا كما تعد أزمة الطوارق من أقدم واعرق التحديثات في العلاقات الجزائرية الصحراوية فليعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ قديم الزمن مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى وتعد أزمة الطوارق موروثا استعماريا ملغما يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 والنيجر 1960 مالي 1960 بوركينافاسو 1960 و الجزائر 1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتته بين هذه الدول ذات السيادة و التي اتفقت على احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار المنصوص عليها في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية 1963،

[1] عبد العالي حور ، التحديات الجيوسياسة في منطقة الساحل و الصحراء و انعكاساتها على الأمن القومي ، مجلة المملكة المغربية ، ص 186.

[2] ظريف شاكر مصدر سابق ، 34،35.

ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت في الاتفاق بين فرنسا التي كان اكبر جزء من الصحراء تابعا لها ولاسبانيا وايطاليا تم تقطيعها بشكل اعتباطي لا يراعي الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية و القبائل الصحراوية بما فيها الجزائر.[1]

ونتيجة لهذا التقسيم ولمواقف أخرى متشابكة ومعقدة ظهرت مجموعة من قبائل الطوارق وهي حركة الازواد وبالضبط الحركة التحررية تمردت عن سلطة الحكومة المركزية لمالي والنيجر وقاده خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر وفضلا عن التشبعات الإنسانية و المشكلات الأمنية (تهريب، تجارة، مخدرات، اعتداءات) على مواطنين جزائريين وغيرها التي افرزها وجودها على اللاجئين في صحراء الجزائر و بلدانها الجنوبية واستخدامهم لمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجيرية أو المالية ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العملية المسلحة التي قامو بها ضد بلدانهم الأصلية انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادر مواطنيهم في مطلع التسعينات القرن المنصرم أو حتى ستة 2006، وقد قامت هذه العملية إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل الجزائر والبلدان الأصلية للاجئين مالي والنيجر كانت أن تؤدي إلى انقلاب على الوضع الأمني هناك والي فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر في غنى عنها بحكم تكريسها لجهدها الأمني والعسكري في شمال البلاد الذي كان يعاني من الألفية الماضية[2].

وتبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة واقعية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق المتواجدين على أراضيها، وقد خاض الاقتصاد الجزائر من منطق و مبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الازواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير ازواد والجبهة الإسلامية المسلحة الازواد لغرض وقف العمليات المسلحة، كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومة مالي والنيجر العديد من اللقاءات وعملية الوساطة مثل (لقاء الجزائر

[1] بوحنية قوي ، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الامنية ، بالساحل الافريقي ، مركز الجزيرة للدراسات ، مقال ، متاح على الرابط tudiesaljazera.net اطلع عليه: 2018/06/04.

[2] المرجع السابق.

العاصمة الأول من 29 الى 30 ديسمبر 1990، لقاء تمنراست 1994، الجزائر من 10 الى 15 ماي 1994) وتوج لقاء تمنراست 1994 بإعلان رسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1994. [1]

المطلب الثاني: البرامج الإقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي

يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة خصوصا من الناحية الإقليمية وهو ما جعلها ذات أهمية اقتصادية بالنسبة للساحل الإفريقي و إفريقيا و باقي دول العالم وذلك لما تزخر به من ثروات ومساحة جغرافية شاسعة وهو ما جعل من الجزائر تقيم علاقات اقتصادية مع عدة دول من العالم ومن بينها دول الساحل الإفريقي وتكمن العلاقات الاقتصادية بين دول الساحل والجزائر في جملة من البرامج و المخططات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر مع هذه الدول و يمكن تحديد أهم الأعمال والنشاطات الاقتصادية التي كانت بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي في ما يلي:

1- اللقاء التشادي الجزائري:

في سبتمبر من عام 2014 مع الرئيس التشادي ادريس ديبي اتنو في زيارة الى الجزائر رجال أعمال جزائريين إلى بلده والمساهمة في تطورها الاقتصادي الاستثمارات في قطاعات عديدة أهمها المحروقات والمناجم والصناعات الغذائية و الفلاحة و قال انه فضلا على الثروات الكبيرة التي يتوفر عليها بلاده الباطنية منها والخارجية فان قانون الاستثمار محفز كما إن الإجراءات مبسطة وتتم خلال شباك وحيد وبحضور وزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب أكد على ضرورة تعزيز العلاقات الثنائية التاريخية التي تجمع البلدين، فالتشاد الذي خرج من وضع وضع تطوره كما قال الرئيس يتوفر حاليا على ثروات هامة في قطاعات متعددة إضافة إلى انه بلد شاب وهو ما يسمح بتدعيم العلاقات بين البلدين لصالح الشعب كما أن الجزائر بلد كبير ولديه تاريخ عظيم مما يجعله رائد في القارة الإفريقية ودورها في تطوير إفريقيا، وأشاد بالصحة المالية للجزائر وقال بأن لها الأفضلية في إفريقيا واعتبر أن النموذج الجزائري في التنمية الاقتصادية لابد

[1] المرجع السابق.

أن يكون مثالا يحتذى به على مستوى بلدان القارة، وان الاستقرار الذي يشهده بلده يفتح الباب أمام توطيد العلاقات الاقتصادية مع الجزائر من خلال توظيف التجربة والخبرة الكبيرة للمؤسسات الجزائرية في الشركات تكون مربحة للطرفين وذلك في جميع القطاعات وأكد وزير الصناعة والمناجم الجزائري عبد السلام بوشارب على دعم الحكومة لكل المؤسسات الجزائرية الراغبة في خوض تجربة الاستثمار في منطقة الساحل وإفريقيا.[1]

2- اللقاء الجزائري النيجيري 2016/10 :

وتم خلال هذا اللقاء الثنائي المدرج في إطار برنامج عمل اللجنة المشتركة الجزائرية-النيجرية الدعوة إلى ضرورة تحقيق شراكة قوية ومستدامة حول المسائل المشتركة كما أن لقاء ولاة تمنراست و إليزي مع محافظي أغاديس و طاوة من دولة النيجر خلص إلى اعتماد وثيقة عمل تسهم في توطيد العلاقات بين الشعبين الجزائري و النيجيري في مختلف المجالات.

وفي هذا الصدد قال والي تمنراست بلقاسم سيلمي إن "الاجتماع نتجت عنه طريقة عمل لتوطيد العلاقة أكثر في السنوات المقبلة بين الشعبين و لا سيما المتواجدين في شمال النيجير و جنوب الجزائر، و الشراكة تشمل كل القطاعات و كذا الاستثمار".

من جهته وصف والي إليزي عطاء الله مولاتي نتائج اللقاء بالهامة ، قائلا "إن واجب الدولتين هو التعاون المستمر من أجل استقرار المواطنين، و يشمل كلا من المجال الاجتماعي و التربوي و الاستثماري".

كما أوضح محافظ أغاديس سادو سلوكي أن الورشتين خلصتا إلى نتائج جد مرضية بين البلدين، قائلا "سنفكر جيدا في الالتزامات التي تم اعتمادها". [2]

[1] الرئيس بوتفليقة يتحادث مع نظيره التشادي و التاكيد على تطابق وجهات النظر لتسوينى ازمتي مالي و ليبيا ، الاذاعة الجزائرية ، مرجع سابق 28/12/2014 .

[2] الاذاعة الجزائرية ، المرجع السابق .

وفي مجال التكنولوجيا سيتم تعزيز العمل –حسب نتائج اللقاء الثنائي– في مجال الطاقات المتجددة و الكهرباء الريفية حيث أعرب الطرف الجزائري عن استعداده لوضع خبرته التقنية للجانب النيجري في مجال التزويد بالمياه الصالحة للشرب في منطقتي أغاديس و طاوة.

وبشأن الصحة أكد الطرفان على ضرورة تدعيم التنسيق لمواجهة ومحاربة الأمراض المتنقلة على غرار الملاريا و السل و السيدا.

وتم التأكيد في هذا الخصوص أن الطرف الجزائري لديه إمكانية تكوين الأطباء و الشبه الطبيين النيجريين في مجال الكشف و التكفل التام بهذه الأمراض.

وجرى أيضا الاتفاق على وضع مخطط إعلامي بين الطرفين للعمل على تبادل الخبرات و المعلومات المتعلقة بالزراعة و الرعي إلى جانب التنسيق في المسائل المتصلة بالتغيرات المناخية و التنمية المستدامة و تسيير المحميات الطبيعية و محاربة التصحر.[1]

تعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة علاقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والآسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصاديات القارة السمراء، هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا، حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها الخروج "مبدئيا" من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية.[2]

[1] الاذاعة الجزائرية المرجع السابق.

[2] جريدة الحوار 2016/07/18 .

دعا الوزير السابق عبد المالك سلال بكيغالي، إلى تكثيف جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي من أجل استكمال استحداث المنطقة القارية للتبادل الحر إقليميا وإفريقيا.

وأكد سلال التزام الجزائر ببذل كل ما في وسعها من أجل المساهمة فعلا وبالتشاور مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي لتحقيق التكامل بالقارة الافريقية علما أن منطقة التبادل الحر تعد أهم محرك لها، وقال إنه "يجب أن يكون لدينا اقتصاد افريقي متين لمواجهة التكتلات الدولية الأخرى"، رغم وجود تحديات تحول دون تجسيد استحداث هذه المنطقة خصوصا التحدي المتمثل في انتماء عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي إلى تكتلات اقتصادية عديدة في آن واحد. [1]

وذهب وزير الشؤون الخارجية رمضان لعمامرة إلى أبعد من ذلك في مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية والإقليمية بقوله بأن استثمارات الجزائر في القارة السوداء ليست مرتكزة على البحبوحة المالية، فبإمكانها اللجوء إلى دول صديقة لتمويل مشاريع وفق طرق شراكة ثلاثية، أي صفقات بين الجزائر والدولة الإفريقية ودولة ثالثة تدخل برأس المال، كما يمكن حسبه الاعتماد في مجال التمويل على مؤسسات وصناديق مالية إفريقية.

وهذا يأتي ضمن النمط الاقتصادي الجديد للجزائر الذي يركز على تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية للمحروقات، مشيرا إلى أن اللقاء يندرج في إطار سياسة الجزائر في إفريقيا الرامية إلى تعزيز مكانتها على مستوى القارة والمساهمة في اندماجها، لاسيما على الصعيد الاقتصادي، مؤكدا أن الدول الإفريقية تبقى متمسكة بالجزائر التي تتوفر على إمكانيات هامة لولوج هذه السوق الواسعة على المستويين الاقتصادي والاستثماري، معتبرا أن هذا اللقاء سيجمع لأول مرة رجال أعمال من عدة دول إفريقية مما سيسمح باستكشاف فرصا جديدة في الشراكة الاقتصادية، لاسميا الصناعية"، كما يهدف اللقاء أيضا إلى البحث عن السبل الكفيلة بتكثيف التواجد النوعي والدائم للجزائر على مستوى القارة وفي جميع الميادين، أما بخصوص سبل التمويل التي سيلجأ إليها

[1] المرجع السابق .

المتعاملون الجزائريون للاستثمار في إفريقيا أكد لعمامرة أنه يوجد عدة أنماط من التمويل ذاكرا على سبيل المثال بنوك التنمية في إفريقيا. [2]

وتشير الدراسات إلى ان منطقة الساحل الإفريقي تزخر بموارد طاقوية ومعدنية هامة ومتوفرة بكثرة، ووجود هذه الموارد وتوفرها جعل المنطقة محل أنظار الدول الأوروبية خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

و يعتبر هذا العامل الأساسي في سياسة الجزائر الخارجية إتجاه هذه المنطقة، فهي تبذل كل جهودها من اجل تنمية هذه المناطق، لاستغلال ثرواتها في إطار سياسة تعاونية مشتركة بين الدول الافريقية عامة، واستغلال البعد الاقتصادي لها في مجال الاستثمار المشترك خاصة في ما يخص استغلال بعض الثروات المعدنية من مواد معدنية نفيسة والمنتجات الزراعية كالقطن و بعض المنتجات الأتراك جلود الحيوانات وبعض الزراعات الاستوائية....

وترى الجزائر أن أي تغيير في أحوال المنطقة يهم الجزائر و يمسها عن قرب لما تشكله من عمق استراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني حيث يعد الشريط الساحلي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري نظرا الميزات الخاصة التي تطبع منطقة الشمال وتحديدا في ما يرتبط بالفشل في تنمية مناطق في المدن الشمالية زيادة على ذلك ضعف الأداء المؤسساتي وقد انعكس سلبا على استقرارها كما انعكست على الوضع الأمني للجزائر مما دفع بها الى إقامة مشاريع تنموية في إطار التعاون الجزائري مع الساحل الإفريقي . [1]و الملاحظة في هذا التعاون انه كان منذ الاستقلال حيث تم في البداية شق الطريق العابر للصحراء صحراوية عن طريق الدولة الصحراوية التي أرادت من خلالها إقامة إطار لحل المشاكل السياسية والاقتصادية في المنطقة إلا أن هذا التراجع لعدم وجود إرادة سياسية وضع في المبادلات بين أعضائها ما وجدت

[2] المرجع السابق .

[1] ليلي قارة ، الوساطة ، مرجع سبق ذكره ، ص 66.

الجزائر صعوبات في التنسيق الأمني بينها وبين مالي كون هذه الأخيرة مازالت تحت سيطرة النفوذ فرنسي. [2]

خلاصة الفصل الثاني:

إن فهم العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي، يستوجب علينا فهم تلك التوجهات الرسمية للجزائر وخصوصا السياسية منها، كون هذه الأخيرة أصبحت مظهر وواجهة الدولة، خاصة مع دول الساحل، إذ أن الجزائر طالما سعت ومازالت تسعى للعب دورا المحوري في السياسة الإفريقية والإقليمية، وإذا ما سلمنا بذلك فهذه من أهم الدعائم الرئيسية للسياسة الخارجية والجزائرية مع دول الساحل، هذا ولا يعني علينا أن العلاقات الجزائرية مع دول الجنوب تأخذ عدة أبعاد سياسية إقتصادية تاريخية ثقافية، إلا أن التغيرات التي شهدتها منطقها الساحل مؤخرا من تصاعد في حجم ووتيرة التهديدات الأمنية والتناقضات والصراعات والحروب، وتدخلات الدول الأجنبية غيرت مجرى العلاقات الجزائرية أو السياسية الجزائرية تجاه دول الساحل، فأصبحت تأخذ مجرى أمني ووقائي.

[2] لجنة الطريق العابر للصحراء ، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري ، بين البلدان الأعضاء بلجنة الطريق العابر للصحراء ، المكتب ، الهندسي المشترك ، 2009،ص 3.

الفصل الثالث:

العلاقات الجزائرية المالية

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع مالي من 1962-1991م

المطلب الأول: المجالات المشتركة في العلاقات الجزائرية المالية

المطلب الثاني: إتفاقية تمنراست 1991م

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المالية 1992-2016م

المطلب الأول: إتفاقية الجزائر 2006م

المطلب الثاني: دور الجزائر في حل الأزمة المالية

الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المالية

بعدما تطرقنا الى محددات العلاقة بين الجزائر و منطقة الساحل سنحاول تسليط الضوء على العلاقات الجزائرية بدولة مالي, و ركزنا بالذات على دولة مالي لانها اهم دولة في منطقة الساحل الافريقي و التي تحتل اهمية بالغة في العلاقات الدولية عموما و الجزائرية خصوصا ,و لكننا سنركز على اهم المجالات و الابعاد المشتركة بين الجزائر و ماي و اهم القضايا التي اثرت في مسيرة العلاقات بين الجزائر و مالي .

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع مالي من 1962-1990

المطلب الأول: الأبعاد المشتركة في العلاقات الجزائرية المالية

إن إهتمام الجزائر بعلاقاتها مع الدول الإفريقية عموما ومالي خصوصا يعود إلى كون هذه المنطقة هي منطقة مستقطبة من طرف قوى داخلية وخارجية، فالداخلية من بينها الحركات المتطرفة وجماعات الأزوادية، وذلك لما تزخر به من ثروات معدنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون موقع هذه المنطقة يجعلها بوابة الجزائر نحو شمال إفريقيا، وهو ما جعل هذه العلاقات بين الجزائر ومالي تتحدد وفق أبعاد مختلفة من بينها البعد السياسي والإقتصادي والثقافي، البعد الجيوسياسي والأمني، حيث يبلغ الشريط الساحلي الذي يربط مالي بحدود الجزائر حوالي 1376 كلم، هذه الحدود الشاسعة جعلت الجزائر تراقب حدودها الجنوبية التي أصبحت تتأثر سلبا وإيجابا بما يجري في منطقة شمال مالي (الهجرات الغير شرعية، النزاعات المسلحة والإرهاب وغيرها)، بل ويتعدى ذلك إلى الإخلال بالأمن الوطني ويشكل تهديدا لها باعتبار أن هناك علاقة بين الموقع الجغرافي والسياسي وهو ما قاله نابليون بونابارت "إن الجغرافيا تتحكم في سياسة الدول".[1]

[1] ليلى قارة : الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي، مرجع سابق، ص 65.

وأما اقتصاديا، فإن مالي تعد من أهم المناطق الإفريقية التي تزخر بثروات باطنية جمة، من موارد طاقوية ومعدنية، وهذه المواد تتوفر في مالي بشكل كبير مما يجعل مالي محل أنظار العديد من الدول الغربية والأوروبية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ثم إن البعد الإقتصادي يعتبر عاملا أساسيا ومتغيرا رئيسيا في العلاقات الجزائرية المالية، حيث أن الجزائر تعتير أي تغيير أو مساس في أحوال المنطقة يهم الجزائر بالدرجة الأولى، حيث يعد الشريط الساحلي قضية حيوية بالنسبة للجزائر نظرا للميزات الحيوية التي تمتاز بها منطقة الشمال، وتحديدا فيما يرتبط بالفشل في تنمية مناطقها خاصة في مدنها الشمالية، مما استدعى بعض الدول إلى تقديم مساعدات مالية قدرت سنة 2002 بـ 447.2 مليون دولار، زيادة على ذلك ضعف الأداء المؤسساتي، الذي انعكس سلبا على استقرارها، كما انعكست على الوضع الأمني الجزائري مما دفع بها إلى إقامة مشاريع تنموية في إطار التعاون الجزائر المالي.[2]

والملاحظ أن هذا التعاون الثنائي يعود من فترة الاستقلال حيث قامت الجزائر في البداية بشغف الطريق العابر للصحراء، الذي كان هدفه ربط المنطقة الساحلية الصحراوية ككل عن طريق ندوة الدول الصحراوية، والتي من بين أهدافها إقامة إطار لحل المشاكل السياسية والاقتصادية خصوصا في منطقة مالي، إلا أن هذا تراجع لعدم وجود إدارة سياسية، وضعف التنسيق والمبادلات بين أعضائها، وكذلك بقاء بعض هذه الدول تحت الاحتلال الفرنسي، وهو ما عرقل عمل الدبلوماسية الجزائرية مع مالي، حيث كانت هناك قيود مفروضة على مالي وبالضبط حول سياستها الخارجية من طرف فرنسا، و إذ تركتها فرنسا تمارس السياسة فهي تحت توجيهها.[3]

- **أبعاد العلاقات بين الجزائر ومالي:**

1- البعد الامني:

[1] ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي، مرجع سابق، ص 65.

[2] محمود حسين، جمهورية مالي: مجلة بفاق افريقية، العدد 26، 2006.

[3] ليلى قارة، مرجع سابق، ص 66.

اهتمت الجزائر في علاقاتها الخارجية في إفريقيا وخاصة مع مالي بالبعد الأمني أكثر من اهتمامها بالأبعاد الأخرى وخاصة المشكل الأمني الحدودي و المتعلق بالنزاع الطوارقي، والذي يعتبر نقطة الإلتقاء في العلاقات الجزائرية المالية والمتغير الرئيسي فيها،[1] حيث انه كما ذكرنا سابقا أن الجزائر ومالي يشتركان في عنصر الطوارق، وهذا من عدة جوانب (اللغة، الهوية، الدين وغيرها)، ثم إن هذا النزاع يفرز مشاكل عابرة للحدود و تهديدا للأمن الوطني باعتبار مالي المركز الأول والأخير لهذا النزاع، وأن هذه الدولة تعاني من الفقر وعدم الاستقرار السياسي وقلة عدد أفراد الجيش ومعاناة على صعيد التعليم والاقتصاد، فان هذه المميزات أدت بالنزاع الطوارقي إلى أن يبلغ ويتعدى حدود الدول المجاورة، وأصبح مشكلة عابرة للحدود، وهذا من خلال ما نجده من تأثيرات وخروج عن السيطرة، إن حدوث صراع داخل دولة ما يكون مقدمة أو عاملا مساعدا في حدوث صراعات في دولة أخرى أو أكثر وهذا ما يعرف اسم العدوى وهو انتقال صراعات داخلية إلى الدول المجاورة وانتشارها عبر الحدود الإقليمية من خلال تأثيرها في سكان الدول المجاورة وبما أن الطوارق أحد فئات المجتمع الجزائري وينتشرون في المدن الجنوبية خاصة التي قرب الحدود المالية مثل تمنراست، أدرار، الهقار، جانيت، فان أي إثارة خطأ أو اعتداء ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي قد يؤدي إلى إثارة وتحرير طوارق الجزائر مما يتسبب في أزمة أمنية خطيرة على الجزائر[2].

وجدت الجزائر نفسها أمام هذا اللجوء سواء الفردي أو الجماعي إلى مدينة تمنراست و خصوصا في ظل تزايد الكثافة السكانية فيها حيث باتت تعرف بأنها العاصمة الإفريقية، فمنذ سنة 1960 كان عدد سكانها حوالي 3000 شخص وفي 1998 أصبح يناهز 65 ألف شخص منهم 4900 شخص من جنسيات مختلفة أي زيادة 13000 خلال 32 سنة ومما نلاحظ أن هذه الهجرات تسببت بطرح مشكلات عديدة سياسية واقتصادية وأمنيه مما كان لها تأثير سلبي تجاه

[1] حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة 2014-2015، ص 91.

[2] ظريف شاكر، البعد الأمني في منطقة الساحل والصحراء، مرجع سابق، ص 113.

ولايات الجنوب مثل تعددية المعتقد الديني وأثره على القيم الأخلاقية حيث تفشت الممارسات اللاأخلاقية وقلة تطبيق البرامج التنموية المحلية وحدثت اضطرابات في التنمية الاقتصادية و برامج التمويل والتغذية وهذا فضلا عن انتشار الأمراض المعدية مع وصول هؤلاء اللاجئين ووصولهم إلى المدن الجنوبية للجزائر، كما انتشرت التجارة بالمخدرات والإتجار بالأشخاص[1]

وهو ما عرفته الدول المجاورة للجزائر وخصوصا مالي من انفلات أمني خطير، حيث تنامت ظاهرة الإرهاب العابر للدول وأصبحت المنطقة بأكملها تعاني من عدم الإستقرار الذي أصبح يهدد كيان الدول ذاتها، وأصبح السكان في مالي يهاجرون إلى المناطق المجاورة لهم وخاصة إلى الجزائر، وليبيا والمغرب، وهجرة الطوارق جاءت على مراحل:[2]

– المرحلة الأولى: 1962–1963، هجرة الطوارق كانت نتيجة ظروف سياسية حيث سلط عليهم أنواع القهر والقمع من طرف نظام الرئيس "موديبوكيتا".

– المرحلة الثانية: 1972–1973 كانت هجرة الطوارق بسبب الظروف الطبيعية القاسية، حيث الجفاف ونقص مياه الشرب وانعدام كل مرافق الحياة.

– المرحلة الثالثة: 1980–1984 كانت عودة الجفاف إلى المنطقة، وهنا كانت الهجرة على شكل جماعات متفرقة.

– المرحلة الرابعة: 1990–1991 كانت الهجرة هنا هروبا من الحرب، وتعدت ولايات الجنوب إيليزي، تمنراست، تيمياوين، تيزاوتين، حتى الحدود الليبية الجزائرية (الطاسيلي).

2– البعد الثقافي:

[1] نائلة ب: عائلات مالين ونيجيريين نفروا إلى الجزائر بعد تسميم مياه الآبار،
http/www.elchoroukonline.com/ar/news24529.2019/01/3

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص ص 62–67.

يربط الجزائر بجمهورية مالي و الدول الساحلية عموما عوامل التاريخ و الجغرافيا و القيم الحضارية المشتركة، و إتصالها بما يعود لعصور غابرة من الزمن تمتد لعهد المماليك البربرية مرورا بالعهود الإسلامية لغاية الثورة التحريرية الجزائرية، و قد تميزت علاقة طوارق الجزائر بطوارق مالي بأنها علاقة إنتماء نتيجة الإتصال الراجع للجوار الجغرافي من جهة، و الدين الإسلامي و المذهب المالكي الذي قوى من جهته من روابط هذا الإتصال، ثم النضال الذي جمعهم ضد الإستعمار الفرنسي.[1]

إن هذا التقارب في الدين و اللغة و عامل الهوية و الأمازيغية الذي يرجع إلى قرون سابقة، من أهم العوامل الأساسية التي تعتمدها الجزائر لضمان أمنها القومي.

الدين الإسلامي: يدين غالبية سكان مالي بالدين الإسلامي و المذهب المالكي، حيث بلغت نسبة المسلمين هناك حوالي 98% ويعود هذا الإنتشار إلى الدور الذي قامت به الجزائر عبر العصور الماضية في نشر تعاليمه، من خلال الطرق الدينية التي لقيت رواجا كبيرا في بلاد السودان قديما (مالي حاليا) منذ القرن 15م، والتي استطاعت أن تتكيف مع عادات الشعوب الإفريقية، و تخلق دور فعال في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[2]

و قد برز دورها من خلال المشايخ في تسوية النزاعات و الخلافات الإجتماعية، كما زودتهم بقواعد حسن المعاملة النابعة من روح القرآن و السنة، هذه الطرق الدينية تمثلت في القادرية التي تسربت من موريتانيا، و منها إلى كافة أرجاء إفريقيا إنطلاقا من مدينة بجاية، ثم الطريقة التيجانية التي كان مهدها مدينة عين ماضي بالأغواط إلى السنوسية، و لم يقتصر دخول الإسلام على هذه الزوايا بل إتخذ بعدها الطابع الإصلاحي من خلال نشاط جمعية العلماء المسلمين، كما لا ننسى دور الثورة في التأثير في مسلمي مالي و إفريقيا عموما، و الدور الإيجابي الذي قام به العرب و

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] كروماكان سيدو، التصوف الإسلامي في مالي نشأته وتطوره، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة، كلة دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، 2012، ص 66.

البربر في نشر العقيدة الإسلامية و التعريب من خلال اللغة العربية إضافة إلى جهاد المرابطين الذين أعطوا للإسلام نفوذا و بعدا إقتصاديا و ثقافيا و سندا سياسيا و إنتشارا إلى حد قيام مماليك إسلامية و هي مالي و الصونغاي و إمارة الهوسا.[1]

3- البعد الإجتماعي:

عامل اللغة و الهوية الأمازيغية:

إن هذه العوامل الثقافية المشتركة بين الجزائر و منطقة الساحل عموما و ما تشمله من دول خصوصا الدولة المعنية مالي، مهمة في السياسة الخارجية و لا بد من إستغلالها للعب دور ريادي في المنطقة سياسيا و إقتصاديا، و تعتبر اللغة العربية قريبة جدا من اللغات الإفريقية، بسبب الفتوحات الإسلامية و إنتشار الدين الإسلامي في إفريقيا، و نسبة الحروف العربية في اللغات الإفريقية مثل الهوسا و اللغة السواحلية و الفلانية... "ب 30% أي أنها تكتب بحروف عربية و بقيت هكذا إلى مجيء الإستعمار الفرنسي حيث غير في حروفها من العربية إلى اللاتينية.

إن تواجد مجموعات من العرب في مالي، و لو بنسبة قليلة يدفع الجزائر لتغيير سياستها و استغلالها للبعد السياسي و الإقتصادي معا، و هذه لربما حقيقة يدركها الفرنسيون جيدا، و هذا الإستغلال يتم بفتح مدارس و إرسال معلمين لتدريسها لتقريب مواطني المنطقة من الجزائر كما يمكن أن يتعزز من خلال عامل الهوية الأمازيغية كأحد مكونات الهوية الجزائرية، و كذا هوية طوارق هذه المدينة خصوصا بعد الإعتراف بهذا العامل في دستور 1996.[2]

إن الهدف من تناول عوامل اللغة و الدين هو إبراز مدى التلاحم و الترابط الحضاري بمنطقة إفريقيا عموما و دول الساحل خصوصا.

[1] المرجع السابق، ص 68.

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص 69.

المطلب الثاني: إتفاقية تمنراست 1991

جاءت هذه الإتفاقية كمبادرة و تدخل من الجزائر لحل مشكلة النزاع في مالي، خصوصا و أنه لم يزل في بدايته، و الهدف من تدخل الجزائر كوسيط في النزاع المالي هو الحفاظ على السيادة و الإستقرار المالي و تحسين ظروف الطوارق، و كان موقف الجزائر وفق إحترام مبادئ ميثاق منظمة الأمم المتحدة و الوحدة الإفريقية هو ما يتعلق بإحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المالية و حل النزاع بالطرق السلمية.

و قبل أن نتطرق إلى ما جاءت به هذه الإتفاقية ستعرض طبيعة النزاع المالي وجذوره و أسبابه و أهم المحطات التي قبل الإتفاقية.

1- طبيعة النزاع المالي:

يتحدد هذا النزاع في منطقة شمال مالي في العلاقات المتنافرة التي نشأت من إستقلال مالي بين سكان المناطق الشمالية للطوارق و الإدارة المالية.[1]

2- جذور النزاع المالي:

بدأت الأزمة المالية من شهر جوان من عام 1990و كانت في حقيقتها عبارة عن معاناة عاشتها فئة الطوارق بسبب سوء الأوضاع الإجتماعية و هو ما أدى بهذه الفئة إلى الإستنفار و المطالبة بتحسين أوضاعهم الإجتماعية، و تخصصت بهذه العملية طائفة من الطوارق تدعى بالأزواد، حيث قامت بتشكيل مناظلين و متظاهرين ذوي قوة عسكرية أين وضعت أمامها تحديات كبيرة للمطالبة بحقوقهم الإجتماعية و الإقتصادية إلا أن الجذور الحقيقية للنزاع الطوارقي ترجع إلى فترة ما قبل 1990.[2]

[1] آيت إيدير احمد، مرجع سابق، ص 6.

[2] مادي ابراهيم كانت، الأزمة السياسية في مالي منذ مارس 2012، جامعة القاهرة، 2014، ص 6.

فتعود قضية التوارق إلى بدايات الإستقلال فمنذ عام 1958م صعدت إحتياجات قوية من معظم سكان أزواد ترفض تقسيم الصحراء، و كان على سكان الشمال أن يصوتوا إما بالبقاء تحت السيادة الفرنسية أو تقسيمهم إلى شتات بين دول الجوار و لا يوجد حل ثالث كما يقول الباحث التارقي "المختار أق عبد الرحمن" المقيم في نواكشط ، و يضيف وافق التوارق على الإنضمام إلى مالي و النيجر مفضلينها على السيادة الإستعمارية أملا أن يتفاهموا مع الأفارقة بعد رحيل الإستعمار، وهو الوعد الذي تحصلوا عليه من الحكام الماليين، إذ ما صوتوا بالبقاء معهم و عندما إستقلت مالي، أصبح "موديبو كيتا" رئيسا لجمهورية مالي بعد إستقلالها عام 1963م أخذ في تطبيق مبادئه المتطرفة (السائدة حين ذاك في المنطقة) فكان أول قرار أصدره القضاء على الزوايا، وكل فكر إسلامي يحول دون تطبيق المبادئ الإشتراكية، و كان العلماء التوارق و الأفارقة على حد سواء أول من عارضة هذا المشروع الذي يحاول به كايتا القضاء على الهوية الإسلامية للملايين فكان أن أمر بإعتقال كل كل معترض و تصفية جميع المناوئين لمشروعه من دون تفريق و نتيجة الأزمة الإقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة، كما أن إستمرار الرئيس في سياسة الإشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد[1]، أدت إلى الإطاحة به في إنقلاب عسكري قادة الملازم "موسى تراوري" في 1968م و أزاح كايتا من السلطة و عطل الدستور و تولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى كون حكومته في سبتمبر 1969م و تولى رئاستها و من تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974م و الذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الإشتراكي بزعامة "موسى تراوري" و تضمن الدستور الدعوة إلى إنتخاب رئيس الدولة و هيئة تشريعية و أنشأ حزب الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي و أعيد إنتخابه في 1979إلى غاية 1991م ، و بالرغم من إعلان "تراوري" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعده و إستمر في حكمه العسكري مما زاد الأمور خطورة بإشتداد قوى للمعارضة التي تطالب بالديمقراطية، و في 26مارس 1991م جرى إنقلاب

[1] بكشيط خالد، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، ع السياسية والعلاقات الدولية 2010-2011، ص 78.

بقيادة الكولونيل "أمادو تومانى توري" الذي مهد الطريق لقيام إنتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس "آلفا عمر كوناري" و لدى إنتخابه عام 1997م سار في نهج الإصلاح السياسي و الإقتصادي و محاربة الفساد و في 2002م خلفه بإنتخابات ديمقراطية الرئيس " أمادو تومانى توراي " و الذي حصل على نسبة 4،64 بالمئة من إجمالي الأصوات (07) و أعيد إنتخابه عام 2007م وبقي في الحكم في إنتظار الإنتخابات التي كانت مبرمجة في أفريل 2012م إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة الكابتن "أمادو سانوغو" بإنقلاب للإطاحة بحكم "أمادو تومانى توري" في 22مارس 2012م ليصبح ديان كوندا تراوري رئيسا للفترة الإنتقالية إلى أن يتم تنظيم إنتخابات رئاسية في مالي و التي لم تجر إلى حد كتابة هذه السطور.[1]

وبعد عرض هذه الأحداث لإنتقال السلطة نعود إلى فترة التقسيم العشوائي للحدود من طرف الإحتلال الفرنسي الذي لم يراع خارطة توزيع الأقليات و الإثنيات و هو ما نتج عنه دول مصطنعة تحمل في أحشائها بذور الإنقسامات و الأطماع الخارجية، و هو ما انعكس على تلك المجتمعات و القبائل و التي من ضحاياها شعب التوارق بحيث وجدوا أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة و هي (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، بوركينافاسو) فكانت أول نتيجة لإستقلال دولتي مالي و النيجر، هي التفرقة بين قبائل التوارق على طول الخطوط الطبيعية للدولتين، فهو ما حد بقبائل التوارق للتفكير في إمكانية بناء دولة أو إقليم مستقل عن دولتي مالي و النيجر، و هو ما أدى إلى قيام العديد من التمردات ضد الحكومة المركزية منذ ستينات القرن الماضي.[2]

لقد كانت سنة 1990 بداية التمرد الحقيقي في مناطق التوارق و كانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تبراضين" في 7ماي 1990م و منذ ذلك الوقت دخل التوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية دامت حوالي عشر سنوات قادها عدد من الحركات و بعدها بدأت عمليات مسلحة أخرى و ذلك بالإستيلاء على مدينة "منكا" في

[1] مجلة آفاق العلمية، مج 9، ع 2، 2017، ص ص 256-257.

– الطوارق، عائدون لنثور، منشورات منظمة تاماينوت، ص 11.

[2] المرجع السابق، ص 258.

26جوان 1990م ثم الإستيلاء على قاعدة "تايكاري" و هي على بعد 400كيلومتر من مدينة "غاو" و قاعدة بروسا على بعد 250كيلومتر من مدينة كيدال و قاعدة "إن أغرغر" على بعد 200كيلومتر من مدينة كيدال و تقول الحركة أنهم إستطاعوا إلحاق الضرر بالجيش المالي، و إمتدت الحركة حتى شملت كل المدن الأزوادية "تمبكتو" و "غاو" بعدما كانت تشمل قبائل "آضاع إيفوغاس " لتمتد إلى قبائل عربية و تارقية أخرى، و بعد هذه الهجمات التي قامت بها الحركة، أصبح السكان الماليون الأزواد عرضة للقمع حيث إستعملت كل أنواع الأسلحة لإسقاط هذه القواعد.[1]

ثم أخذت هذه الحركات منحى سياسي بحت[2]، و كانت حركة الأزواد ثائرة ضد العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق من قبل النظام المالي، فقد سلطة عليهم الإدارة المالية أقصى مظاهر الظلم و الإستبداد من قتل الأطفال و النساء و إعدام الشيوخ و العلماء و قاموا بإتلاف الموانئ و إفساد المراعي و ردم الآبار و المنابع المائية.

لما قويت الحركة الأزوادية و ظهورها جليا على الساحة المالية، قامت بالإتصال بالحركات الثورية الخارجية و ذلك من أجل تلقي الدعم المادي و المعنوي و أخذ التدريبات و الخبرات، و كانت أولى إتصالاتهم بحركة البوليزاريو ثم الإتصال بليبيا مما أدى إلى تتويج القضية إلى مؤتمر 11/09/1980بمدينة "الخمس" لمناقشة قضية الأزواد و في سنة 1982م عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر عقد سنة 1987م و نوقشت فيه شؤون حركة الأزواد و في الفترة ما بين 1988_1989م تشكلت أول خلية سرية للحركة في مدن كيدال و تومباكتو و في شمال مالي، ثم تم تأسيس الحركة الشعبية للأزواد بقيادة "عياد أب غالي".[3]

3- المحطات الأساسية قبل الإتفاقية:

[1] مادي ابراهيم، مرجع سابق، ص 6.

[2] عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، مقال منشور على الموقع: www.elhiwar.org تاريخ الإطلاع: 2018/09/01.

[3] رحموني بومدين، مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون، فرع قانون عام تخصص القانون الدولي الإنساني، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص ص 45-46.

ظهرت تجليات الدور الدبلوماسي الجزائري في شمال مالي مع تجدد التوتر بين الطوارق و الحكومة المركزية، حيث أدركت الجزائر أن ترك الأمور و عدم الإهتمام بما يدور في الحدود الجنوبية من شأنه أن يفتح بابا لمشاكل كبيرة و خصوصا بعدما تأكدت الجزائر من أن مالي ليست جادة في النزاع الطوارقي لذلك عملت إحتوائه منذ بدايته قبل أن يتسع ويتطور و يتسبب فيما لا يحمد عقباه، و لهذا الغرض كانت أول مبادرة قامت بها الجزائر لإحتواء هذا النزاع هو تعزيز آليات الوساطة و ذلك في عدة محطات منها:

قمة جانت في سبتمبر 1990م: و قد جمع كل من ليبيا و الجزائر و مالي و النيجر و إنعقد هذا اللقاء في 9سبتمبر 1990م في مدينة جانت و تم فيها مناقشة عدة نقاط من بينها الأمن و الإستقرار في المنطقة و ذلك بوضع برامج تنموية في المناطق الحدودية و تحسين الأوضاع الإجتماعية في منطقة النزاع كونها من أسباب نشوب التمردات، و عدم إستعمال القوة لحل مشكل الطوارق لتفادي الإعتداءات المسلحة.[1]

إجتماع أكتوبر 1990م: و هو إجتماع وزاري كان نتاجا عن قمة جانت 1990م الذي خرج بإجتماع وزراء الداخلية لكل من الدول الأربعة في القمة، و كان في أكتوبر 1990م في مدينة "غاو" أين تم مناقشة عدة نقاط من بينها:[2]

- تنمية المناطق الحدودية.
- محاربة ظواهر الهجرة السرية والتجارة بالمخدرات.
- توفير وسائل الصحة و إنشاء المدارس و برامج التنمية.

[1] حسين بوقارة، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العالم الإستراتيجي، العدد 7، نوفمبر 2008، ص6.

[2] ليلى قارة، مرجع سابق، ص ص 79-80.

لكل هذه النقاط لم يتم تطبيقها على أرض الواقع، و هو م إنكس سلبا خصوصا بعد التطورات الأخيرة للقضية.[1]

3-1 المفاوضات:

نتيجة لمماطلة الدول في تطبيق الإجراءات التي خرجت بها قمة جانت و إجتماع أكتوبر 1990م، دعت الجزائر أطراف الأزمة إلى حضور مفاوضات سلمية حيث تم عقد عدة لقاءات في مقر ولاية تمنراست مع أعيان و شيوخ قبائل الطوارق في لقاءات غير رسمية، و لكن في غياب زعيم الحركة الأزوادية "عياد أق غالي" إلا أن في اللقاء الأخير إستطاعت الجزائر أن تقنع زعيم الحركة بالحضور بعد الإرسال إليه برسالة تخاطبه فيها بلهجة واقعية حول هذه الأزمة و جاء فيها "بخصوص المهمة التي نحن بشأنها و أنتم تعلمون بلا شك المرحلة المتقدمة التي وصلت إليها المشاورات، أخبركم بأن لقاءا هام سيتم بتمنراست في أقرب وقت ممكن، لهذا أطلب منكم إعلامنا بإمكانية حضوركم إذا كان ذلك متاحا و لكم فائق التحيات " ، إثر هذه الرسالة إستطاعت الجزائر إقناع الطوارق إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات حيث حضر"عياد أقل غالي" إلى تمنراست و تم أول لقاء في 12ديسمبر 1990م ، بدأت فيه المفاوضات بينه و بين الوسيط الجزائري، إلى أن المفاوضات كانت صعبة لأول مرة نتيجة وجود شروط و مطالب تعجيزية من كلا الطرفين أولها مطالب الحركة الأزوادية و هي:[2]

- إقامة نظام فيدرالي في المناطق، كيدال، غاو، تمبكتو و تكون طبعا تابعة لمالي.
- الإشراك في ميزانية الدولة و ذلك بتخصيص الثلث منها.
- إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.

أدت هذه المطالب إلى خلافات كبيرة، إستدعت هذه إلى لقاءات أخرى توجت لإتفاقية 1991م.

[1] المرجع السابق، ص 79.

[2] نفس المرجع، ص 80.

إتفاقية 06 جانفي 1991م (إتفاقية تمنراست الأولى):

قضية حدود و حفظ الوحدة الترابية للدول لأن الجزائر كانت تخشى من إنتقال هذه المطالب إلى جنوبها.

كما أن الحركة أخذت بمطالب أخرى تختلف عن المطالب التي صاغتها في اللقاءات السابقة و التي اعتبرتها الحكومة المالية كذلك مطالب تعجيزية أخرى و تمثلت في:

- خلق منصب نائب لرئيس الجمهورية.

- منح وزارات الداخلية والخارجية و الدفاع و الشؤون الصحراوية للطوارق.

- إدماج المقاتلين الطوارق في الجيوش النظامية لمالي.

- إعادة تنمية المناطق الشمالية و إعمارها بمستشفيات- مدرسة عسكرية-إنشاء مدارس-إنشاء مطارات-بنك فلاحي و تمويله و تسييره تحت مراقبة جزائرية.

تم إنعقاد هذه الإتفاقية في تمنراست بحضور ممثل الحركة عياد أق غالي و قائد أركان الجيش المالي Osmane Coulibaly" و بحضور وزير الداخلية الجزائري محمد صالح دمبري و بعد مد و جزر تم الإتفاق على[1]:

- وقف إطلاق النار بين الطرفين.

- إنشاء لجنة مكلفة بفضه النزاعات برئاسة الجزائر إبتداءا من 19جانفي 1990م.

- منح مناطق الشمال الحرية في تسيير شؤونهم الجهوية و المحلية.

- إدماج المسلحين الطوارق في صفوف الجيش المالي.

- إلغاء بعض المناطق العسكرية المتواجدة في الأماكن السكنية و إبعادها و تحويلها عنها.

[1] المرجع السابق، ص 89.

صيغة إتفاقية تمنراست 1991م بمعاهدة تضمنه 13مادة و خرج الأزواد من الإتفاقية بمكسب تنصيب اللجنة التي تم الإتفاق عليها و التي تتشكل من 8أعضاء من كل طرف مع 6ممثلين من الجزائر، و مهمتها تسريع تطبيق بنود الإتفاقية سواء من الطرف المالي أو الطوارقي و تم تحديد تواريخ الإجتماعات للفترات المقبلة في مارس في مدينة غاو.

و ظهرت بعد الإتفاقية عدة أحداث أهمها:

– الإنشقاق الذي ظهر في الحركة الشعبية الأزوادية بقيادة "أق غالي" و الذي أسفر عن ظهور حركات إنفصالية أخرى مسلحة من قبائل الطوارق كالحركة الشعبية لتحرير الأزواد fpla و الجيش الثوري لتحرير الأزواد.

– الإنقلاب العسكري لموسى تراوري.

– التدخل القوي الذي مارسته فرنسا لإفشال اللقاء بحجة عدم مشاركتها في صياغته.[1]

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المالية 1992_2016م.

المطلب الأول: إتفاقية الجزائر 2006م.

بعد التوقيع على إتفاقية السلام الأولى في تمنراست في 1991م و ما نتج عنها من أحداث أهمها ظهور الحركات الجهادية في شمال مالي و الضغط الفرنسي على مالي و الجزائر و دول الإتفاقية بغية إفشال الإتفاقية[2]، تلتها عدة لقاءات لرؤساء القبائل منها:

[1] المرجع السابق، ص 89.

[2] شلغيم عبير : التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، 2012–2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر 3، كلية ع سياسية والعلاقات الدولية، 2013–2014، ص 133 .

لقاء الجزائر الأول في 29سبتمبر 1991م و لقاء الجزائر الثاني يومي 22_24جانفي 1992م و لقاء الجزائر الثالث الذي انعقد أيام 15_25مارس 1992م و الذي أطلق عليه إتفاقية باماكو 1992م.

بعدها جرت عدة لقاءات أخرى سنة 1994م أهمها لقاء تمنراست في 27_30جوان 1994م و تم فيه التركيز على تطبيق لقاء الجزائر ماي 1994م الذي اعتبر المرجع الأساسي لتطبيق إتفاقية السلام بين الطوارق و السلطات المالية كخلاصة لهذا اللقاء و تم فيه أيضا التوصل إلى:

– إدانة ما يحصل في منطقة شمال مالي و ضرورة إعادة إنتشار القوات العسكرية بهدف إعادة الأمن للسكان و بمجرد إستتباب الأمن فسيتم إنسحابها.

– الإلتزام بما جاء في إتفاقية ماي 1994م.

– إلتزام الطرفان بضرورة توحيد جهودهما لمحاربة العصابات.

– تجنب كل ما يعيق تطبيق الإتفاق الوطني و القرارات المتخذة في ماي 1994م ، و قد إستمر الوضع في مالي بين المد و الجزر إلى غاية إعلان نهاية الإشتباكات في حفل أقيم بتمبكتو تم خلاله إحراق كل الفرق المسلحة، شاركت فيه الجزائر بممثلها مصطفى بن منصور وزير الداخلية و الجماعات المحلية و الذي حمل معه رسالة رئيس الجمهورية إلى مالي، و أعرب الرئيس ألفا عمر كوناري في هذا الإحتفال قائل : "هذا الإحتفال نكرس فيه ديناميكية السلام و نبين أنه من الآن و صاعدا ليس من الضروري رفع السلاح لحل المشاكل، إن الجزائر ومالي تبدوان مقتنعتان بضرورة تجاوز مرحلة النوايا إلى الإستثمار في مجال العمل[1].

بعد الإستقرار النسبي الذي تلى إعلان نهاية الإشتباكات في 1996م و هدوء الوضع في شمال مالي، عاد التوتر من جديد بين المتمردين الطوارق و حكومة مالي و الذي تزامن مع تأسيس حركة التحالف الديمقراطي بقيادة إبراهيم باهنغا سنة 2005م مما إستدعى مالي إلى طلب

[1] République malienne, Le livre blane-ap,cit.p32.

الجزائر للتدخل كوسيط رسمي و توجهت الديبلوماسية إلى إقناع طرفي النزاع إلى المفاوضات بحضور رؤساء و قادة الفرق، و خرج اللقاء لإتفاقية وقعت في 6جويلية 2006م (أنظر الملحق رقم 1)، و إعتبرت هذه الإتفاقية خلاصة للإجتماعات و اللقاءات السابقة و تمثلت بنودها فيما يلي[1]:

– منح الطوارق صلاحيات جهوية و إعترافهم بالوحدة الترابية لدولة مالي.

– تكوين شرطة محلية و درك شبه عسكري لحفظ الأمن في المنطقة.

– منح أقاليم الشمال حيث الغالبية الطوارقية نظاما لا مركزيا يمكنهم من تسيير شؤونهم المحلية.

– تحقيق مجلس محلي مؤقت للتنسيق و المتابعة داخل المنطقة، مهمته مراقبة الميزانية المرصودة للشمال و يتولى أمور التنمية.

– إعتراف الطوارق بالوحدة الترابية لدولة مالي.

– مشاريع تنموية إقتصادية و إجتماعية و التي تحددها لجان محلية طوارقية.

– منح الطوارق صلاحيات جهوية تهتم بالتبادل التجاري و الإستثمار و إنشاء صناديق للتمويل و مشاريع التنمية حيث تشارك الجزائر في تمويلها.

كما تعرض الإتفاق[2] إلى شق الطريق العابر للصحراء، و ذلك لفك العزلة عن مناطق الشمال على حساب الجزائر و على إنشاء محطة إذاعية تلفزيونية جهوية تعني بخصوصيات هذا المجتمع التارقي الثقافية.

[1] علي الأنصاري: صراع رعاية المفاوضات بين مالي والطوارق تعيق الخلاف الليبي الجزائري:
http://www.amazighworld.org?php?id=472 تاريخ الإطلاع: 2018/02/09.

[2] عبد الرحمان مكاوي، "الحكم اتي في شمال مالي والتناقض الجزائري في منطقة الساحل"، 2008/07/30
http://www.hespress.com.

لقي هذا الإتفاق قبولا لدى الأطراف المعنية بالنزاع كما تم فيه إطلاق سراح 30أسير من قبل التحالف و شهدت الفترة التي تلت الإتفاق الهدوء، إلا أن الوضع بدأ يتأزم أكثر فأكثر بداية شهر فيفري 2007م بمعاودة "باهنغا" المتمرد التارقي بالهجوم على ثكنات الجيش الحكومي، و يقول هذا الأخير حول تجدد القتال أن القتال تجدد بعد تأكدنا من نية الحكومة بعدم الوفاء بإلتزامها و مماطلتها في تطبيقها لإتفاق السلام الموقع قبل سنة، في حين عبرت الحكومة المالية عقب هذا التمرد بأن ثوار الطوارق إرهابيون و لا بد من تدخلات خارجية لحماية مالي منه، و إزاء هذا التدهور في الأوضاع ظهرت عدة نقاط خلافية في فهم و تطبيق بعض بنود الإتفاق مما تطلب اللجوء إلى توقيع بروتوكول 20فيفري 2007م[1].

المطلب الثاني: دور الجزائر في حل الأزمة المالية.

بعد توقيع بروتوكول 20فيفري تجددت المواجهات المسلحة بصفة مباشرة بين طرفي النزاع المالي، و هو ما أدى بهما إلى قطيعة لمدة أكثر من سنة كما علقت الجزائر وساطتها في أفريل 2008م بسبب عدم إلتزام الجانبين بمبدأ عدم إطلاق النار و أمام هذه التطورات التي شهدها نزاع الطوارق فيما بعد، و نظرا للدور الذي لعبته الجزائر كوسيط مقبول لدى أطراف النزاع طالب طوارق مالي و الحكومة المالية الرئيس بوتفليقة بإحياء مفاوضات السلام و ذلك بتوجيه رسائل إليه، كما طالبت بذلك دول أجنبية أخرى كفرنسا إثر تردي الأوضاع في المنطقة، و تم فيها بعد إجتماع ماي 2008م، و الذي مهد الطريق إلى إجتماع 17_21جويلية 2008م، و تم هذا الإجتماع في العاصمة الجزائرية في "جنان الميثاق" و جاء لخلق أجواء الثقة بين الجانبين بعد الاجواء المشحونة بالغضب.

ومثل هذا الإجتماع "كافوغونا كوني" من الجانب المالي و باهنغا من الطوارق، و توصل فيه الطرفين إلى 4 توصيات[2]:

[1] ليلى شرفاوي، "نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية"، الشروق، العدد 2358، 2008/07/21، ص 03.

[2] علي يونسي، اختتام اجتماع طرفي النزاع، المساء، العدد 3500، 2008/08/30، ص 6.

- عودة العائلات المبعدة و المقيمة بالحدود الجزائرية إلى مناطقها.

- إزالة الألغام المزروعة في مناطق الشمال.

- إطلاق سراح الأسرى الطوارق الذين كان عددهم 92جندي نظامي أسير لدى التحالف و إعادة تشكيل وحدات الأمن الخاصة.

وقصد متابعة هذه الإجراءات تم تشكيل لجنة مشتركة تضم 200 فردا[1] من عناصر الجيش موزعة بالتساوي بين الجانبين، مهمتها التنقل من مناطق الشمال و أوضح الوسيط الجزائري أن هذا يندرج في المرحلة الأولى من عملية إنهاء النزاع.

أما المرحلة الثانية فيتم فيها البحث عن آليات لحل المشاكل في المنطقة، المتعلقة بالشباب من خلال إحداث صندوق تنمية بمناطق الشمال و الذي ساهمت فيه الجزائر بمبالغ كبيرة، و في فيفري 2009م و بوساطة جزائرية تم تسليم 500متمردا من عناصر التحالف، و إنضمامهم إلى الإتفاق في حفل أقيم بمطار كيدال بحضور كافوغونا و عبد الكريم غريب و قد عبر هذا الأخير في مداخلة له أثناء الحفل"أن ما حصل بالأمس هو الخطوة الجديدة و الحاسمة التي تحققت عن طريق تجسيد الإلتزامات التي أكدنا عليها بإلحاح في إتفاق الجزائر مشيرا إلى أن هذا النجاح يعد أيضا ترجمة للإرادة الراسخة للجزائر التي لم تدخر أي مجهود من أجل مساعدة شعب مالي الشقيق على العودة لإنتهاج طريق السلام و الإستقرار و التنمية[2].

وما يسجل في هذا الإتفاق غياب باهنغا الذي إتجه إلى ليبيا، و الإنشقاق الذي حصل في الحركة، مع العلم أن تحالف 23ماي من أجل التغيير كما يقول كريم غريب لا علاقة له بالأحداث التي تحصل في مالي.

[1] صبرينة محمديوة، " بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين"، المساء، العدد 3465، 2008/07/21، ص 8.

[2] محمد مسلم، " 500 متمرد يسلمون أسلحتهم بفضل الوساطة الجزائرية"، جريدة الشروق، العدد 2535، 2009/02/17، ص7.

– إجتماع جوان 2009م: هو تاريخ وساطة جديدة للجزائر برعاية السفير غريب مع الثوار السابقون المنضمون تحت حلف 23ماي الديمقراطي من أجل التغيير، هذا الأخير طالب بالتطبيق الصارم لإتفاقية السلام 2006م كما دعى "حما أق سيدي أحمد" الجزائر إلى التدخل لدى الحكومة المالية لإحداث التغيير و التقدم بالقضية إلى الأمام، و خرج هذا الإجتماع بمؤتمر خلال الثلاثي الأول من سنة 2010م[1].

إجتماع الجزائر 12جانفي 2010م: يجمع هذا الإجتماع التحالف و مسؤولين حكوميين من الجزائر و هذا بدعوة من مالي و شركائها الأوروبيين، و جمع هذا اللقاء بين باهنغا الذي عاد من ليبيا لإلتحاقه مجددا بإتفاق السلام الذي ترعاه الجزائر، و يقول عبد الكريم غريب عنه في حديث له للشرق الأوسط أن الطرفان هما بصدد الإنتقال معا إلى مرحلة جديدة من تنفيذ السلام مشيرا إلى إستحداث صندوق مشترك بين الحكومتين الجزائرية و المالية و الذي يتوفر حاليا على 1.6 مليار فرنك إفريقي أي ما يعادل 1.5 مليون أورو[2].

ومن خلال إستعراض مجمل هذه الإتفاقيات لوحظ أن إتفاق 2006م يبقى المرجعية لكل هذه الإجتماعات، و أن الجزائر في كل مرة كان هدفها تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة في النقاط التي يقع الخلاف عليها، و خلق جو من الثقة فيما بينهما.

ويرى بعض الديبلوماسيين الجزائريين في هذا الخصوص أن التدخل الليبي في مرحلة سابقة من النزاع أدت بإطالة أمده[3].

أما التمرد الذي تسبب في نشوء الأزمة المالية و هو الأخطر على الإطلاق فهو تمرد 2012م[4]، الذي انطلقت شرارته من مدن "ميناكا" و "أغلهوك" في السابع عشر من جانفي 2012م، حيث قامت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد mnla بشن عمليات عسكرية خاطفة ضد

[1] عاطف قدادرة، " الجزائر ترعى لقاء التوارق في مالي بداية العام"، 2011/01/10.

[2] http://www.alkhabar.com/quotidien/?ida=191833idc=30.

[3] ليلى قارة، الوساطة، مرجع سابق، ص 88.

[4] ابراهيم كاتي، مرجع سابق، ص 7.

معاقل و ثكنات الجيش المالي و كان ذلك بمساندات الحركات الإرهابية الجهادية المتمركزة في شمال مالي و في وقت قصير سيطرت الحركة على كبريات مدن الشمال مثل وتمبكتو و غاو و كيدال، و أحكمت قبضتها على مناطق الشمال مثل مناكا على حدود النيجر حتى ليري على الحدود الموريتانية على شريط ممتد لآلاف الكيلومترات و يرجع سبب هذا التمرد إلى طول الإنتظار للمشاريع و التنمية لمناطق الشمال التي تعتبر وعودا أطلقت الحكومات المالية المتعاقبة بالإضافة إلى عودة وحدات كاملة من مقاتلي الطوارق مدبجة بالعتاد و السلاح، كانت تقاتل ضد العقيد الراحل معمر القذافي و هو ما زاد من تقوية مواقفهم الإنفصالية إتجاه الحكومة المركزية[1].

بعد هذه الهزائم التي تعرض لها الجيش المالي تم الإطاحة بالرئيس المالي أمادو توماني توري في إنقلاب عسكري قامت به مجموعة عسكرية من نخبة الجيش يترأسهم أمادو هيا سنوغو في 22مارس 2012م باعت أن هذا الأخير كان له دخل في تزويد الجيش بأحداث المعدات لمواجهة إرهاب الطوارق[2].

– إقامة نظام فيدرالي في المناطق التالية: كيدال، غاو، تمبكتو و تكون تابعة لمالي بطبيعة الحال.

– الإشتراك في ميزانية الدولة و ذلك بتخصيص الثلث منها.

– إخلاء المناطق الشمالية من جيوش النظام المالي.

هذه المطالب أدت إلى خلافات كثيرة، إستدعت إلى لقاءات أخرى توجت إتفاقية 1991م.

إتفاقية جانفي 1991م (إتفاقية تمنراست) [3].

[1] خديجة فلاح، السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، مذكرة ماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 61.

[3] علي عشوري، "سياسة الجزائر في منطقة الساحل، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998/1997، ص ص 91–93.

و خرجت هته الإتفاقية بالنتائج التالية:

ولقد زاد على تأزم و تعقد الأمور في مالي عدة متغيرات و ظروف مختلفة، داخلية وخارجية أما الداخلية نذكر منها : إشكالية بناء الدولة في إفريقيا و فشل دولة مالي في القيام بدورها ككيان قائم بذاته في الحفاظ على أمنها و إحتواء الوضع داخلها أما المتغيرات الخارجية و الإقليمية فمن بينها الربيع العربي و فوضى إسقاط الأنظمة و إنتشار السلاح.

1- أسباب تدخل الجزائر لحل الأزمة المالية:

لقد إنعكست الأحداث و الوقائع التي جرت في شمال مالي بشكل سلبي على الجزائر و خصوصا من الجانب الأمني الوطني، آذار أن هذه الأزمة أدت إلى ظهور فراغ أمني مؤسساتي في الدول التي تأثرت و مثل ليبيا و تونس و الصحراء الغربية و موريتانيا و النيجر، و الذي تمخض عنه ظهور العديد من الحركات الإرهابية في المنطقة و إنتشارها في منطقة الساحل و الصحراء مثل تنظيم القاعدة و فروعه خصوصا بعد إعلانها العداء ضد الجزائر و قواتها الأمنية و مصالحها الحيوية[1].

1-1 الإعتداءات المسلحة ضد قوات الأمن و المصالح الحيوية[2]:

لقد تبنى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي منذ إنضمامه إلى تنظيم القاعدة الأم في 2007م إستراتيجية جديدة في إعتداءته ضد الجزائر حيث تبنى إلى جانب الإعتداءات المسلحة شكل جديد يقوم على التفجيرات الإنتحارية و السيارات المفخخة ضد قوات الأمن و المصالح الحيوية مثل إعتداء 19أوت 2008م ضد مدرسة الدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس خلف 43ضحية و 38جريح لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسؤوليتها عن العملية أين إعتبرها ردا على تصفية الجيش لعدة قيادات من التنظيم و تفجيرات 20اوت 2008م بواسطة

[1] بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري، واستراتيجيات مواجهتها، 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، 2015/2014، ص 104.

[2] نفس المرجع، ص ص 105-106.

سيارتين مفخختين بولاية البويرة ضد مقر القطاع العمليات العسكري و ضد حافلة نقل عمال شركة snclavalin الكندية و إعتداء 17جوان 2009م الذي راح ضحيته 24دركي بالمنصورة ولاية برج بوعريريج.

وتعتبر الفترة ما بين 2009م و 2014م بداية مرحلة جديدة من إعتداءات القاعدة ضد الجزائر من خارج حدودها، بالحصار الذي فرضته القوات الأمنية و العسكرية الجزائرية على تنظيم القاعدة في شمال البلاد أدى إلى تمرد هذه الأخيرة إلى منطقة الساحل و إتخاذها شمال مالي منطلق للعمليات الإرهابية ضد الجزائر.

1-2 الاختطاف مقابل الفدية[1]:

إعتمد تنظيم القاعدة إضافة إلى الإستراتيجية السابقة على إستراتيجية أخرى تقوم على عمليات الإختطاف مقابل الفدية rancon و تعتبر هذه الأخيرة إحدى مصادر التمويل الهامة و ما شجع تنظيم القاعدة على إتباع هذه الإستراتيجية هو إستجابة العديد من الدول الأوروبية لمطالب التنظيم في جانب دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها على رأسها فرنسا و إيطاليا و إسبانيا.

و من بين هذه العمليات ضمن إستراتيجية الإختطاف و دفع الفدية، إختطاف 7عمال تابعين لشركة "أريفا" الفرنسية في سبتمبر 2010م و الهجوم على مقر القنصلية الجزائرية بمالي و إختطاف القنصل العام و ستة معاونيه في أفريل 2012م و إختطاف السائح الفرنسي هارفي غورديل في جبال جرجرة في سبتمبر 2016م[2].

1-3 التأثيرات الإقتصادية و الإجتماعية:

إن إنهيار المنظومة الأمنية في دول مالي و دول الجوار و تطور الأزمة المالية و إنتشار تجارة السلاح حول الجزائر إلى سوق مفتوحة و منطقة عبور في نفس الوقت لمختلف الأنشطة

[1] عبد المالك العلوي : تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، موقع هسبريس: www.m.hespress.com/writers/96664.html.

[2] بودن زكرياء، مرجع سابق، ص 111.

المحظورة، و نتيجة لذلك تم رفع ميزانية الدفاع و التسلح و الداخلية بشكل كبير و قياسي منذ سنة 2010م إلى غاية 2016م و هو ما له تأثيرات إقتصادية و إنعكاسات مباشرة على باقي القطاعات كقطاع التعليم و السكن و الصحة، و القطاع الصناعي و الفلاحي و غيرها من القطاعات الأساسية للإقتصاد الوطني.

و في الجانب الإجتماعي تحملت الجزائر أعباء اللاجئين الماليين و الذي قد يؤدي إلى إنخراطهم و تجنيدهم في صفوف الجماعات الإرهابية، و إضافة إلى تهديد الأمراض المنتشرة في مختلف البلدان الإفريقية[1].

و فيما يلي جدول يوضح عدد اللاجئين بين الماليين إلى الجزائر سنة 1990م.

جدول 1 يبين عدد اللاجئين الماليين بمركز تنزاوين بتاريخ 1990/9/16[2]

القبيلة	عدد العائلات	عدد الأفراد
الأمغاد	31	166
الأفوغاس	17	61
كلتا غليت	12	42
عرب الكونتا	63	270
الدوسحاق	02	06
شمن هورس	45	179
المجموع	**170**	**727**

1-4 رفع ميزانية الدفاع و التسلح:

[1] بشيط خالد، مرجع سابق، ص 81.

[2] علي خالد، مجلة العلوم السياسية، منتديات العرب، العدد 21145، ص 3، 2011م.

لقد أدت التهديدات الجديدة المتأتية من منطقة الساحل بصفة عامة و تهديد التنظيمات الإرهابية المتمركزة في شمال مالي بصفة خاصة إلى إتخاذ إجراءات من طرف صناعة القرار في الجزائر كان على رأسها رفع ميزانية الدفاع و التسلح بحيث قفزت من 421مليار دينار[1]، ما يعادل 5،6 مليار دولار سنة 2010م إلى 955مليار دينار[2] ما يعادل 4،12 مليار دولار سنة 2014م و قد بلغت سنة 2011م 4،7 مليار دولار و 7،9 مليار دولار سنة 2012م لتستقر عند 5،10 مليار دولار سنة 2013م لتبلغ الزيادة بذلك نسبة %100بين 2010م و 2014م.

وقد إنعكست هذه الزيادة سلبا على باقي القطاعات التي تعتبر أساسية في الدخل الوطني، كقطاع الفلاحة الذي بقيت ميزانيته تراوح مكانها نسبة لأهميته و دوره في الإنتاج خارج المحروقات، حيث بلغت ما بين 115مليار دينار 7،1 مليار دولار سنة 2010م و 2011م و 233مليار دينار ما يعادل 03،3 مليار دولار سنة 2014م، كما ينطبق ذلك على قطاع التنمية الصناعية و ترقية الإستثمار الذي خصص له ميزانية ضئيلة ما بين 2مليار دينار و 4،4 مليار دينار في الفترة الممتدة بين 2010م و 2014م ، و تحتل وزارة الداخلية المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع حيث إنحصرت ما بين 387مليار دينار سنة 2010م و 540مليار دينار في 2014م أي ما يعادل 02،7 مليار دولار، و بالرغم من إحتلال العديد من القطاعات الحساسة المراتب الأولى من حيث الميزانية كقطاع الصحة و قطاع العمل و التشغيل و التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أنه يوجد فارق كبير في ظل التخلف الذي تعانيه هذه القطاعات من عجز في السكن و تخلف في المنظومة الصحية و صناعة الأدوية ، و قطاع الشغل أين بلغت البطالة ما بين %10في 2010م و 8،9% في 2014م بنسبة إنخفاض 0،2% و هي نفس النسبة لسنة 2011م ، كما بلغت 5،9% سنة 2012م و 3،9% سنة 2013م ، كما شهد قطاع الصحة و السكان إنخفاض في الميزانية المخصصة له في قانون المالية لسنة 2013م و 2014م حيث بلغ في الأولى

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 09-09 المتضمن قانون المالية لسنة 2010، عدد 78، السنة 46، 30 سبتمبر 2009.

[2] الجريدة الرسمية، قانون رقم 13-08 المتضمن قانون المالية لسنة 2014، عدد 68، السنة 50، 31 سبتمبر 2013.

306مليار دينار[1] ما يعادل 9،3 مليار دولار أما في الثانية فقد بلغ 365مليار دينار ما يعادل 4، 7مليار دولار و هي نسب منخفضة بالمقارنة بميزانية الدفاع و الداخلية.

وبهدف توضيح الإختلالات و النسب المتفاوتة في الميزانية بين مختلف القطاعات في الفترة الممتدة ما بين 2010م و 2014م نحاول تبسيطها في الجدول البياني التالي :

2- دور الجزائر في حل الأزمة المالية:

لقد كان للجزائر دور هام في حل النزاعات و الأزمات على المستوى الإقليمي بصفة عامة و خصوصا في حل الأزمة المالية منذ جذورها، إن الدور الجزائري كان فعالا في حل الأزمة المالية بالرغم من الصعوبات التي واجهتها، و قد قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات أهمها الوساطة الجزائرية في النزاع المالي إذ أن أول ما قامت به هو إتخاذ موقف يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية المالية و ضمان عدم إقصاء السكان التوارق و هو ما أدى إلى غضب التوارق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم و يمكن تفسير عدم إتخاذ الجزائر موقفا لصالح أحد الطرفين نظرا لرغبتها في إيجاد حل سلمي للأزمة المالية بغية إحلال الأمن و السلم و الإستقرار، و قد إستفادت الجزائر من إخفاق تطبيق إتفاقية تمنراست في 6جانفي 1991م و التي رفضتها فرنسا بحجة عدم مشاركتها في صياغتها للقيام بوساطة جديدة بناء على طلب من الحكومة المالية و حركات الطوارق و يمكن ان نلاحظ هنا أن حكومة مالي و الطوارق متواطئين مع فرنسا في هذا النزاع، أي وجود آثار الأيادي الخارجية الفاعلة في هذا النزاع.

و لقد مر الدور الجزائري في الوساطة المالية بمراحل أساسية إضافة لما سبق و هي:

1_مفاوضات 16جويلية 2014م[2] و التي انعقدت بالجزائر العاصمة و ذلك بمشاركة كل من مالي و النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، و الإتحاد الإفريقي و المجموعة الإفريقية لدول

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 12-12 المتضمن قانون المالية لسنة 2013، عدد 72، السنة 49، 30 سبتمبر 2012.

[2] لهراوة سعاد: معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي: مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص 36.

غرب أفريقيا، و الأمم المتحدة و الإتحاد الأوروبي و منظمة التعاون الإسلامي و في نفس اليوم تم إقتراح البلدان المجاورة لمالي، موريتانيا، و التشاد و بوركينافاسو و النيجر، تدعو فيه الحكومة و الحركات المسلحة لشمال مالي إلى إغتنام الفرصة من أجل إطلاق المرحلة الأولية للحوار المالي من أجل تسوية النزاع بطريقة سلمية و حل الأزمة، و في تاريخ 24جويلية من نفس السنة تم توقيع المشاركين في الإجتماع و ذلك من أجل إجراء المفاوضات في إطار وثيقة تتعلق بوقف الإغتيال.

أما المرحلة الثانية من المفاوضات بين الحكومة المالية المركزية و ستة قادة يمثلون هيئة الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي و المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا و كان يقود الوفد الحكومي المالي عبد اللاوي أيوب، و كان على طاولة المفاوضات، في المرحلة الثانية ثلاث أركان تتعلق بالإعتراف المتبادل بين الحركات الأزوادية و الحكومة المالية بضمان الوحدة الترابية لمالي و مشاركة التوارق في الحكومة و المؤسسات الرسمية المالية و مكافحة الإرهاب و التنمية في مناطق شمال مالي[1].

وتحدث وزير الشؤون الخارجية سابقا رمضان لعمامرة عشية بدأ المرحلة الثانية من المفاوضات بأنها على الطريق الصحيح و جلسة المشاورات الأولى لإنطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت إطارا مشجعا لتبادل أطراف الحديث حول تنظيم أعمال المرحلة الثانية من الحوار المالي و أكد رمضان لعمامرة أن التجارب كل النزاع داخل ماي و على الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلة الأولى من المفاوضات كان إيجابيا بكل المقاييس حيث أنه بموجب تلك المفاوضات أطلقت الحركات الأزوادية المتمركزة في شمال مالي إطلاق سراح 42شخصا من عناصر الحركات الأزوادية و تم توقيع اتفاقية السلام بين الحكومة المالية و ثلاث حركات و هي: الحركة العربية للأزواد و التنسيقية من أجل شعب الأزواد و تنسيقية الحركات و الجبهات القومية للمقاومة، و تضمن إلى إيجاد حل نهائي للأزمة المالية و تم تأكيد ذلك على الإحترام التام

[1] المرجع السابق، ص 36.

السلامة الترابية و الوحدة الوطنية المالية، و تم التوقيع على إعلان الجزائر من طرف الحكومة المالية و ثلاث حركات أخرى على الإلتزام بتعزيز حركية التهدئة الجارية و مباشرة حوار شامل بين الماليين[1].

وإحتضنت الجزائر قمة نوفمبر 2014م بعد أن حضيت المسودة الجزائرية لإتفاق السلام بين الحكومة المالية و ممثلي الجماعات السياسية العسكرية في منطقة شمال مالي، أين كرست مجموعة من التدابير للحد من النزاع في مالي و ذلك في إطار الوحدة الترابية و كذا وضع إجراءات إستعجالية تتعلق بالتنمية الإجتماعية و الإقتصادية لشمال مالي و مسألة مكافحة الإرهاب و المصالحة بين الماليين حيث تم إعداد الوثيقة إستنادا إلى إقتراحات قدمها الأطراف و قد أدلى وزير الخارجية رمضان لعمامرة بتصريح مفاده أن إفتتاح مشاورات الجولة الثانية بين الجهات المعنية لأطراف الأزمة قدمت مشروعا تمهيديا بالوثيقة متعلقة بإتفاق سلام لتسوية الأزمة في مالي، مشيرا إلى أن هذه الوثيقة تمخضت عن سلسة مفاوضات يمكن إعتبارها مشروع إتفاق تمهيدي للسلم الشامل و النهائي[2].

وأكدت وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية في بيان لها أن الأطراف المعنية لها الأولوية بطريقة الوساطة على نوعية الوثيقة المقدمة و وافقت عليها كقاعدة متينة لإعداد إتفاق سلام، الأمر الذي يشكل في حد ذاته تقدما معتبرا في مسار تحقيق الأمن و السلم الدولي، و أضاف المصدر أن الوساطة الجزائرية قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر إتفاق سلام كحل وسط مبتكر مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، و قد إتضح أن الأطراف إتفقت على تعميق بحث للإقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهماتها طبقا لرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة و أشار رئيس الديبلوماسية الجزائرية "أن الوثيقة شاملة و سيتم إثراؤها بفصل مساهمات الأطراف مضيفا إلى أنها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم

[1] رحموني مجيد: مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في تسويق النزاعات المسلحة، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[2] عربي بومدين: أزمة شمال مالي المقاربة الجزائرية، تاريخ الإطلاع 2018/08/08 http://www.alhiwar.org .

التفاوض من شأنه سابقا و أوضح لعمامرة أن الجزائر لن تدخر أدنى جهد عندما يتطلب الأمر التوصل إلى حلول سلمية، و قد ساهمت في كل مراحل هذه الأزمة المتجددة من أجل فتح آفاق جديدة للسلم و الحرية و الكرامة للشعب المالي، و رفض الوسطاء إدراج مطلب في الإتفاقية يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم أزواد و أدلى وزير الخارجية المالي أن الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها و تقديم إقتراحاتها قبل الإجتماع مجددا في الجزائر لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر[1].

الجولة الأخيرة:

وقعت في الجزائر أطراف الأزمة في مالي على إتفاق السلام و المصالحة، برعاية الجزائر و الأمم المتحدة و هذا بعد عدة جولات بدأت في شهر جويلية 2014م و في شهر فيفري من سنة 2015م وقع هذا الإتفاق من طرف كل من ممثلو حكومة باماكو و قادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمال مالي، بالإضافة إلى فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر و ممثل الأمم المتحدة، و قال وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة "إن الوثيقة الموقعة بين أطراف النزاع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة و مكثفة، بعد خمس جولات من الحوار الذي أطلق منذ جويلية 2014م في الجزائر العاصمة، و تتضمن إتفاق سلام شامل و مستدام يضمن حلا نهائيا للأزمة التي تهز شمال مالي[2].

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل نستخلص أن الجزائر تشترك مع دولة مالي في أبعاد لخصتها السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المنطقة، و هذه الأبعاد تحددت أيضا حسب الظروف و المحددات الداخلية والخارجية، و هي المحددات السياسية و الأمنية و الجغرافية و الإقتصادية و الإجتماعية، فتشترك الجزائر مع دولة مالي من ناحية الحدود الجيو سياسية و التضاريس الجغرافية و تحتويان

[1] المرجع السابق، ص

[2] لهراوة سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل الأزمة المالية، مرجع سابق، ص 39.

على نفس القضايا الإقليمية و المحلية و أهمها قضية الطوارق و ما إنعكس عليها على كل منهما، و من الناحية الإقتصادية نجد أن الجزائر تبدي إهتماما كبيرا بهذا المجال مع دولة مالي خصوصا و أن هذه الأخيرة تحتوي على ثروات كبيرة و هو ما دعى الجزائر إلى السعي وراء المحافظة عليها من أجل رفع الإقتصاد المالي خوفا من إستيلاء الدول الأجنبية عليها و إستغلالها لها، أما من الناحية الإجتماعية فتربط بينهما علاقة الثقافة الصحراوية و الدين الإسلامي و عامل اللغة و الهوية الأمازيغية، و الإشتراك في عنصر الطوارق و هو أهم ما يربط العلاقات الجزائرية بدولة مالي و كفى بقضية الطوارق دليلا على ذلك.

الخـــاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة وبعد ما تطرقنا إلى أهم المعطيات المتعلقة بكل من الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي و دولة مالي، وتطلعنا إلى المحددات والمتغيرات المتحكمة في العلاقات التي بين دولة الجزائر ودول الساحل الإفريقي، وتطرقنا إلى أهم ما جاء في هذه العلاقات ، وهذا منذ عام 1962 إلى غاية عام 2016، نقول بأن العلاقة الجزائرية بدول الساحل الافريقي هي علاقة ذات علاقة تعاونية ، و لا ينحصر هذا التعاون في مجال معين وإنما يتخذ عدة مجالات متعددة، جغرافية، تاريخية، ثقافية، سياسية، واقتصادية، الا ان الجانب السياسي يطغى و بشكل كبير على غيره من المجالات ، و نلمس التعاون بين الجزائر و دول الساحل الافريقي من خلال الروابط المشتركة في العديد من المجالات ، فمن الناحية الجغرافية تربط الجزائر ومنطقة الساحل الإفريقي تلك الحدود الجغرافية المشتركة على طول 6343 كم، التصاقا بكل من الدول مالي والنيجر وموريتانيا وهذا من الجهة الجنوبية للجزائر، وكذلك طبيعة التضاريس و الأقاليم المناخية فكل منها يحتوي على تضاريس وأرضية ذات تكوين صحراوي من عروق وحمادة وغيرها، ويشتركان في الجبال مثلها جبال الهقار وهضبة تادميت، أما مناخيا فنجد أن كل من منطقة الجزائر و الساحل الإفريقي يغلب عليهم المناخ الصحراوي الحار والجاف.

أما تاريخيا فتربط المنطقتين محطات تاريخية مشتركة وهذا منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا نجد أن كل منها مرت عليه الحضارة الأشولية التي وجدت آثارها في بعض مناطق الصحراء الكبرى وأيضا نجد أن هذه الأخيرة كانت معبر للهجرات الإفريقية القديمة ومن الأمور والأحداث التاريخية المشتركة أيضا الاحتلال الروماني فقد عبر الرومان من ليبيا قفصة ثم تبسة وصولا إلى شمال النيجر والتشاد.

وأعظم محطة تاريخية شهدها العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي هي انتشار الإسلام إلا انه وصل إلى الجزائر عن طريق الفتوحات و إلي الصحراء الكبرى عن طريق الهجرات والتجار والطرق الصوفية ولا يمكن أن ننسى أبشع محطة تاريخية في منطقة الجزائر والساحل

الإفريقي ألا وهي الاحتلال الفرنسي مع هذه المناطق ، ومن جهة أخرى فإن التاريخ جعل بين المنطقتين علاقات تتعلق بعمل الدين واللغة والهوية الأمازيغية و العادات و التقاليد و التركيبة السكانية المشتركة وهي أهم ما في هذه الدراسة واهم متغير يؤثر في العلاقات الجزائرية مع الدول الساحل الإفريقي ألا وهي مجتمع الطوارق.

ومن الناحية الاقتصادية فان الجزائر تسعى جاهدة لتوطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما وبين دول الساحل الإفريقي ومن خلال البرامج المشتركة التي أقامتها مع العديد من دول المنطقة مثل تشاد والنيجر إضافة إلى برامج أخرى إقليميه مثل برنامج الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر همزه وصل بين وسط إفريقيا والصحراء الكبرى وشمال إفريقيا وحتى أوروبا.

وبالحديث عن العلاقات الجزائرية مع دولة مالي يمكن أن نقول بأن المجال السياسي هو أهم المجالات التي ترتكز عليها العلاقات الجزائرية بمالي ، وهذا من خلال الأدوار الدبلوماسية المشتركة في المنطقة والعمل على القضايا السياسية المشتركة وخاصة منها قضية الطوارق، هذه الأخيرة التي خرجت عن نطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي والدولي فهي أهم نقطة في العلاقات الجزائرية مع مالي وحسب ما رأينا في هذه الدراسة فان قضية الطوارق قضية حساسة من الوزن الثقيل تشترك فيها كل من الجزائر و مالي ولا ننسى الفاعل الوحيد للنزاع الطوارقي وهي فرنسا إضافة إلى تدعيمها من الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية ، ويمكن أن نقول أن التدخل الأجنبي وخاصة الفرنسي في قضايا الساحل هو اكبر المعيقات التي تتعثر بها العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي.

وفي الأخير يمكن أن نقول بان العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي يغلب عليها الجانب السياسي أكثر من الجوانب الأخرى خصوصا في الفترة الأخيرة منذ بزوغ وتأزم قضية الطوارق حيث نجد أن العلاقات الأخرى الاقتصادية و الجغرافية والتاريخية تكاد منعدمة ولا تظهر مقارنة بالسياسية وهو ما نلمسه خصوصا في العلاقات الجزائرية مع دولة مالي، إذ أن أغلب ما يربط بينهما هو القضايا السياسية المشتركة بين الجزائر و دول الساحل الإفريقي.

ملاحق

الملحق رقم(01)

النص الحرفي لاتفاقية 2006:

اتفاقية الجزائر 2006

– نؤكد على تمسكنا بالجمهورية الثالثة لمالي ونؤكد أيضاً تمسكنا باحترام الوحدة الترابية والوحدة الوطنية.

– نؤكد حرصنا على السلام والاستقرار والأمن في بلادنا والتفرغ لمهمات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمناطق الشمال ومنها «كيدال.»

– نطمح إلى ترقية ديناميكية لتعويض التأخر الذي تواجهه منطقة «كيدال» في المجال الاجتماعي والاقتصادي.

– نؤكد ضرورة ترقية التنوع الثقافي لمالي مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ونذكّر بمكتسبات العقد الوطني نيسان (ابريل) 1992 الذي اعترف بخصوصية شمال مالي وضرورة تكفل أهالي كل منطقة بقضاياهم المحلية، ومشاركتهم في التسيير الوطني والتأسيس لمسار اقتصادي للتعاون والتنمية بمساهمة شركاء أجانب

. – أخذاً في الاعتبار تفكك منطقة كيدال القاحلة، نظراً إلى عدم تطورها وافتقادها الواضح للهياكل القاعدية الضرورية لتطويرها ونظراً إلى ارتباط أهالي المنطقة بالرعي، مقتنعون بأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون تجنيد كل الموارد البشرية وتثمين الطاقات المحلية.

– أخذاً في الاعتبار التلازم بين التنمية والأمن والاستقرار ونظراً إلى التزام الحكومة بإيجاد حل سياسي مستديم بل نهائي لحال الأزمة، سيتم أخذ الإجراءات اللاحقة لمصلحة منطقة كيدال.

من أجل مشاركة أحسن في المسار التنفيذي :–

1 – إنشاء مجلس جهوي موقت للتنسيق والمتابعة.

2 – سيتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها.

3 – المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة يعين مدة سنة.

4 – انطلاقاً من مهمته فإن صلاحيته يتم تحديدها من طرف المجلس الجهوي.

اختصاصاته:–

يتم استشارته من طرف الجهة الوصية على تنفيذ مشروع القانون والنصوص المتعلقة بخصوصية منطقة كيدال، ويساهم في ترقية الإدارة السياسية بتوظيف أحسن للقدرات المحلية في دواليب الدولة.

هو مكلف بدعم المجلس الجهوي في ممارسة صلاحياته في إطار العقد الوطني في المجالات الآتية:

– تنشيط التعاون مع أصحاب رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة.

– جميع مظاهر الأمن في المنطقة.

– مسؤول عن موازنة المنطقة.

– مكلف بمساعدة السلطات الإدارية والسياسية في الحفاظ على مناخ اجتماعي عبر القنوات التقليدية للحوار والتشاور.

– يستشار في كل أوجه الوساطة والتنمية الخاصة والمساهمة في تنوير الإدارة في المحافظة على التناغم والتلاحم الاجتماعي للمنطقة.

التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية :–

1 – تنظيم منتدى في كيدال حول التنمية لإنشاء صندوق خاص للاستثمار لإعداد برنامج لتنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية، هذا البرنامج سيغطي كل النشاطات مثل الري وتربية المواشي، النقل، الاتصال، التعليم، الثقافة، الحرف اليدوية واستغلال الموارد الطبيعية.

2 – تسريع مسار تحويل الكفاءات للجماعات المحلية.

3 – في ميدان العمل، إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، منح قروض وتكوين المستفيدين في مجالات التسيير.

4 – تحديد وتنسيق التبادل بين مناطق دول الجوار في إطار احترام الحدود طبقاً للاتفاقيات الثنائية الموقعة مع هذه الدول.

5 – وضع نظام صحي يلائم طبيعة حياة الأهالي الرحل.

6 – تنفيذ برنامج مستدام لإيصال ماء الشفة الى كل المناطق خصوصاً المجمعات المهمة.

7 – في مجالات التجهيز والاتصال:

– القضاء على عزلة المنطقة بواسطة تطوير شبكة الطرقات الرئيسة من كيدال نحو أو، ماناكا – الجزائر – إنجاز مطار كيدال .

– إعادة تأهيل مطار تساليت.

– تزويد الدوائر المهمة والبلديات بالكهرباء.

– توفير شبكة هاتفية تغطي الدوائر المهمة والبلديات.

– إنشاء إذاعة جهوية ورابط للتلفزيون الوطني بغية تصدير القيم الثقافية للمنطقة وتقديم صورة إيجابية عن سكان المنطقة وتكوين تقنيين في السمعي البصري.

– تخصيص ساعة بث يومياً للمنطقة في التلفزيون والإذاعة الوطنية.

8 – تشجيع برامج البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية.

9 – وضع نظام تعليمي يتلاءم وقيمنا الاجتماعية الثقافية والدينية وتخصيص منح للدراسة في الخارج بالنسبة إلى حملة البكالوريا المتفوقين في منطقة كيدال.

10 – وضع برنامج خاص بالمؤهلين في اللغة العربية في إطار رسكلة وتخصص.

11 – مواصلة العمل مدة 10 سنوات بالنظام الجبائي التفضيلي المحدد بالعقد الوطني لمناطق شمال مالي بهدف جلب المستثمرين.

التكفل بالاهتمامات الأمنية الحالية :–

– إنشاء المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة. – متابعة مسار لا مركزية الثكنات العسكرية في المناطق الحضرية وفق مقررات العقد الوطني.

– استعادة كل الأسلحة والذخائر وكذلك كل العتاد المستولى عليه منذ هجومات 23 أيار (مايو) 2006 على كيدال، مناكا وتساليت وذلك بحسب الطرق المذكورة في الاتفاق الآتي:

وحدات الأمن الخاصة :–

إنشاء وحدات أمن خاصة خارج المناطق الحضرية لكيدال تعمل تحت القيادة العسكرية للمنطقة وتتكون أساساً من عناصر تنحدر من مناطق الرحل وتكون مهمتها تأمين تنفيذ فعال لمهمات وحدات الأمن الخاصة، عقد إنشاء هذه الوحدات سيحدد عددها، جدول عناصرها، انتشارها، وخصائصها وستكون مكلفة بهذه المهمات:

1 – حماية المعالم العامة والحفاظ عليها.

2 – حماية الأشخاص.

3 – الاستكشاف والقيام بدوريات.

4 – مساندة الشرطة القضائية.

5 – التدخل، وكل مهمة تحدد ضمن عقد الإنشاء. تعمل هذه الوحدات بطريقة منسقة ومتكاملة مع قوات الأمن الوطنية

– تنظيمياً تتبع للمنطقة العسكرية.

– توضع للاستعمال تحت سلطة محافظ المنطقة.

– تكون مرتبطة بوحدات الدفاع الوطني.

– لها قيادة أركان، تحت قيادة ضابط يكون من بين الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 5 والتي سيتم إضافة مستخدمين كما هو مبين أسفله.

الضباط ضمن الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث نقطة 5، يستطيعون الخدمة إن أمكن في كل الحالات، عندما تكون الوحدة مسيّرة من طرف ضابط من الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 5، يكون مساعده من الهياكل الأخرى التابعة للقوات المسلحة أو للأمن القومي أو العكس.

تتم طلبات الأشخاص وفقاً لهياكل الدفاع والأمن القومي.

– تزود الوحدات، بالمستخدمين والإمكانات، طبقاً لجدول المستخدمين وبحسب التخصص، المقررة عن طريق قرار السلطة المؤهلة، باقتراح من المجموعة التقنية للأمن بعد رأي لجنة المتابعة.

– متكونة من مصلحة متخصّصة مكلفة بالنشاط الاجتماعي لفائدة الأشخاص بتاريخ

سيحدّده وزير الأمن الداخلي، على ضوء مقترحات من المجموعة التقنية للأمن ورأي لجنة المتابعة.

– يدخل الأشخاص الذين سيتم استخدامهم ضمن الوحدات التي ستدخل في دورة تكوينية تحضيراً للمهام المسندة إليهم.

– يتم إعداد برامج التكوين من قبل السلطات المؤهلة، باقتراح من المجموعة التقنية للأمن، بعد رأي لجنة المتابعة يحدّد مكان التكوين من قبل السلطة المؤهلة باقتراح المجموعة التقنية للأمن بعد رأي لجنة المتابعة، يستخدم أيضاً كمعسكر للأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 4 و5.

– تحت مراقبة المجموعة التقنية للأمن تتم عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية بالمكان نفسه، وبحضور الأشخاص المشار إليهم في الفصل الثالث، نقطة 4 و5، بطريقة مع تسوية الوضعية الاجتماعية والمهنية للأشخاص الحاضرين ووضعهم تحت مراقبة المجموعة التقنية للأمن تسيير وضعية ضباط بوضوح، وضباط الصف الذين تخلوا عن وحداتهم الأصلية خلال أحداث 23 أيار 2006، وإعادة إدماجهم إن اقتضى الأمر في الوحدات الأمنية الخاصة بمساهمة المصلحة المختصة المشار إليها أعلاه.

– من أجل تسهيل تسوية الوضعية الإدارية، المالية والسيرة المهنية للأشخاص وكذلك مشاركتهم في عمليات السلام وتقوية المشاركة الفعلية لإطارات المنطقة في مختلف دواليب الدولة طبقاً لروح العدل الذي ورد في العقد الوطني، إنشاء صندوق للتنمية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المدنية، لا سيما الشباب الذين مستهم أحداث 23 أيار 2006 في منطقة كيدال، تحت مراقبة المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة، إضافة إلى ذلك يتم استشارة المجلس في شكل واسع حول اختيار مسيّر الصندوق. – تسطير وتنفيذ الموازنة الوطنية أخذاً في الاعتبار حال التأخر التي تعاني منها منطقة كيدال.

– إنشاء مراكز تكوين مهنية بإجراءات مرافقة.

آليات المتابعة:–

1 – المتابعة تكون مضمونة من طرف لجنة تسهر على اتخاذ الإجراءات المشار إليها أسفله

وتكون متكوّنة من ممثلين عن الحكومة المالية، المجلس الجهوي الموقت للتنسيق والمتابعة بعد إنشائه، وكذا الوسيط.

2 – يتم وضعها (المتابعة) بقرار من الوزير المكلف بالإدارة الترابية؟ والجماعات المحلية الذي يوضح مكوناتها، وأساليب العمل وحقل اختصاصها الداخلي مع العلم أن كل جهة ستمثل من طرف ثلاثة أعضاء وسيكون مقرها كيدال.

– لجنة المتابعة تقوم بتقديم تقارير دورية حول تطبيق الاتفاق، وتقوم بتقويم الجانب التطبيقي بعد عام من التوقيع.

– لجنة المتابعة تتبنى نظامها الداخلي الخاص وتنشئ في داخلها عند الحاجة، مجموعات تقنية من بينها الأمن.

الإجراءات الأولية :–

1 – إدراج هذا الاتفاق بعد التوقيع في الجريدة الرسمية لجمهورية مالي.

2 – قرار وزاري متعلق بإنشاء لجنة متابعة مع التوقيع على الاتفاق.

3 – يمنح التوقيع للجنة المتابعة بعد دخول القرار الوزاري المتعلق بكيدال حيّز التنفيذ، أما التنظيم والتشكيل والعمل للمجلس الموقت للمتابعة فستتم بعد تعيين أعضائه على أساس اقتراحات لجنة المتابعة.

4 – تحرير جميع الأشخاص المحجوزين بعد أحداث 23 أيار 2006.

5 – بحسب الأحكام المتعلقة بإنشاء لجنة المتابعة تقوم هذه الأخيرة بتعيين المجموعة التقنية للأمن المكلفة بـ:

– تطبيق النقاط2، 3، 4 و5 من الفصل الثالث للاتفاق.

– تسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى مستواها ما قبل 23 أيار 2006.

– اقتراح الإجراءات اللازمة من أجل استعمال أحسن لإمكانات المنطقة في الهيئات الأمنية والدفاع المالي.

– تسطير برنامج توظيف وتكوين شباب المنطقة وتحضيرهم للخدمة، في ظروف ملائمة مع

حاجتهم العملية في وحدات أمنية خاصة: هياكل الحرس القومي، الدرك الوطني، الشرطة، الجمارك.

- سَن قانون يحدد بـ10 سنوات النظام الجبائي التفضيلي والمحفز، الموضح في العقد الوطني للمناطق الشمالية لمالي.

- إنشاء صندوق التنمية وإعادة الإدماج المقررة في الفصل الثالث نقطة 7.

- تنظيم منتدى كيدال حول التطور خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق.

التدابير النهائية :-

- هذا الاتفاق حرر في ثلاثة نسخ أصلية باللغة الفرنسية موقع من قبل الطرفين والوسيط.

- نسخة أصلية يحتفظ بها كلا موقعي هذا الاتفاق.

- سينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية المالية. الجزائر بتاريخ 4 تموز (يوليو) 2006 .

التوقيع :-

الجنرال كافوغونا كوني وزير الإدارة الإقليمية والجماعات المحلية.

أحمد أغبيبي رئيس «التحالف الديموقراطي من أجل التغيير».

الوسيط الجزائري عبد الكريم غريب.

المصدر:c:/Document and Setting/Union :Mes Documents/htm

مرافئ الحياة تنشر تفاصيل(اتفاقية الجزائر)بعودة السلم إلى شمال مالي، آليات بسط السلام وإنهاء حركة تمرد الطوارق في الساحل الإفريقي.

قائمة

المصادر

والمراجع

المراجع

الكتب باللغة العربية:

- أكناتة ولد النقرة: الطوارق من الهوية إلى القضية، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية، موريتانيا، 2014.

- الهادي قطش، أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2009.

- باسيل دافيدسون، إفريقيا القديمة تكتشف من جديد، الدار القومية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2001.

- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية.

- شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط2، 2003.

- فاروق عبد الجواد، الموسوعة الإفريقية، المجلد الأول، القاهرة، 1988م.

- كارلتون داني كون إدوارد هنت، السلالات البشرية الحالية، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر والتوزيع، نيويورك، 1975م.

- كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ابوظبي ط1 ،2014.

- مبارك بن محمد الميلي ، تاريخ الجزائر القديم والحديث ، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، الجزائر.

- محمد بلومي مهرات، المغرب القديم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990.

- محمد حمدي علي الاكتشافات الجغرافية من ق15 مالى نهاية ق 19م ، المطبعة الجمالية القاهرة ،1913

- محمد سعيد البارودي ، احمد بدوي الشريعي، جغرفيا العالم الاسلامي

- محمد سعيد القشاط:الطوراق عرب الصحراء الكبرى مركز دراسات وابحاث شؤون الصحراء.

- محمد صالح ابو القاسم ، جغرافية العالم، مركز المناهج العلمية والبحوث التربوية، ليبيا، 2015.

- تاريخ إفريقيا العام، جين أفريك، اليونسكو، 1985.

- الطوارق عائدون لنشوئ منشورات منظمة كاماينوت.

الكتب باللغة الفرنسية:

- A.ADU Bouhem : Histoire général de L'afrique, Unesco 1987.

- Moussa Maroi : L'etat au mali, Bumaloise (Nib), Mali, 2010.

- Le livre Bulane, République Malienne.

المذكرات:

- أحسن دواس، صور المجتمع الصحراوي الجزائري في ق 19 من خلال كتابات الرحالة الفرنسيين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأدب المقارن، شعبة أداب الرحلة، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة الفرنسية وآدابها، 2007-2008.

- أحمد إيدابير، التعددية الإثنية والأمن المجتمعي، دراسة حالة مالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدراسات الأمنية والإستراتيجية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

- الهاشمي مشاكرة، العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في إطار التعديل الدستوري 2016، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة الحقوق، تخصص منازعات عمومية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، 2016-2017.

- حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

- خالد بكشيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011.

– خالد مسعودي، كريم بلقاسم، سياسة فرنسا تجاه دول الساحل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010–2011.

– خديجة فلاح: السياسة الخارجية تجاه منطقة الساحل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015.

– زكرياء بودن، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها2010–2014، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015

– سفيان منصوري: السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وانعكاساتها على الأمن الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2013–2014.

– سارة زروقة، بختي فايزة، أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها الإقليمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، 2016–2017.

– سعاد لهراوة، معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، ميدان حقوق وعلوم سياسية، شعبة علوم سياسية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015.

– شاكر ظريف: البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية الحقوق، 2009–2010.

– عبد العالي حور، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي الصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق، شعبة العلاقات الدولية، 2008–2009.

– علي عشوري، سياسة الجزائر في منطقة الساحل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والإعلام 1997–1998م.

– كرومان سيدو: التصوف الإسلامي في مالي نشأته وتطوره، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الفلسفة الإسلامية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم الفلسفة الإسلامية، 2012.

– ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 1963–2010م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية 2010–2011.

– عبير شلغيم: التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على الساحل الإفريقين 2012–2013، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أمنية واستراتيجية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2013–2014.

المقالات:

- إبراهيم بولمكاحل، تطورات اتجاهات المدرسة الواقعية في تحليل العلاقات الدولية على موقع: http://www.polites.com .

- ابراهيم كونتاو، النزاع المسلح في مالي، مجلة قراءات إفريقية العدد 6، 2013.

- العربي دحو، الطوارق التسمية الجذور نظام الحكم، على الموقع: http://www.baoult-part.org .

- شاكر ظريف، معظلة الهجرة في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، على الموقع: http://www.asip.cerist.dz .

- صبرينة محمد بوة، بعد مساعي وساطة دامت أكثر من شهرين، جريدة المساء، العدد 3465، 2008/07/21.

- عادل زقاع، سفاين منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 23، 2016.

- عاطف قدادة: الجزائر ترعى لقاء توارق في مالي بداية العام، الخبر، 2011/01/10.

- عبد العالي حور، التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي، مجلة المملكة المغربية.

- عبد المالك علوي، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، متاح على الموقع: http://www.hespress.com

عبد الرحمان مكاوي، الحكم الذاتي للطوراق في شمال مالي والتناقض الجزائري في منطقة الساحل، متاح على الموقع: http://www.hespress.com,2008/07/30

– عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمغاربة الجزائرية، متاح على الموقع: www.elhiwar.org.

– ع سجال، الإرهاب والنزاعات الإثنية والدولة الفاشلة أهم مشاكل المنطقة، على الموقع: http://www.djazairess.com/elhiwar,21142 .

– عمر الأنصاري، الرجال الزرق، الطوارق الأسطورة والواقع، دار الساقي، بيروت، 2006، على الموقع: http://www.teniri.com .

– علي الأنصاري، صراع دعاية المفاوضات بين مالي والطوارق وتعميق الخلاف الليبي الجزائري، على الموقع: http://www.amazighword?php=472 .

– علي بونتي، اختتام اجتماع طرفي النزاع، المساء، العدد 3500، 2008/08/30.

_عصام عبد الشافي، مجلة قراءات إفريقية، www.quiraatadricon.com .

– ليلى شرفاوي، نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية، الشروق، العدد 2358، 2008/07/121.

– مالي السمات الجغرافية، موسوعة المقال: http://www.moqetel.com .

– محمد مسلم: 500 متمرد يسلمون أسلحتهم بفضل الوساطة الجزائرية، الشروق، العدد 2535، 2009/02/17.

– مادي ابراهيم كانت، الأزمة السياسية في مالي، جامعة القاهرة، 2014.

- نائلة ع ، عائلات ماليين ونيجيريين نفروا إلى الجزائر بعد تسميم مياه الآبار، الشروق، 2019/01/03.

- نوي بوحنيفة، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية بالساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، متاح على الموقع: tudiesaljazira.net .

- جريدة الشعب، العدد 15116، 2010/02/18.

- الفتح الإسلامي لبلاد المغرب وأبعاده الحضارية

http://naroekpressover.blog.com

- الأزمات في منطقة الساحل، متاح على: http://elmaarif.net.com .

- الجريدة الرسمية العدد 78، ديسمبر 2009.

- Philipe rehrewriz, le conflit toureg le monde diplomatique, avril 1995.

- Edmond Beraus, Les tradition nomade et du desert : www.fr/bibliothéques, les touaregs.

المحاضرات:

– مصطفى عبيد، المحاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة المسيلة.

– بن قايد عمر، محاضرات في تاريخ الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ.

– المواقع الإلكترونية:

- www.google.com
- http://jeo.algerianet.2ps.com
- http://www.monde-diplomatique.fr
- République malienne, le livre blame-ocp.cit
- http://www.alhiwar.com
- http://www.almaghribiya.com

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	...
الإهداء	...
مقدمة	أ-ز
الفصل الأول: دراسة جيوستراتيجية حول الجزائر والساحل الإفريقي ومالي	14
المبحث الأول: دراسة جيوستراتيجية حول الجزائر	14
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي	14
المطلب الثاني: السكان	19
المطلب الثالث: النظام السياسي الجزائري	20
المبحث الثاني : دراسة جيوستراتيجية حول الساحل الإفريقي	22
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي	22
المطلب الثاني: التركيبة السوسيولوجية	24
المطلب الثالث: الأوضاع العامة في الساحل الإفريقي	29
المبحث الثالث: دراسة جيوستراتيجية حول مالي	35
المطلب الأول: الإطار الجغرافي والتاريخي لدولة مالي	35
1- الإطار الجغرافي	35
2- الإطار التاريخي	36
المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية والنظام الاقتصادي	39
المطلب الثالث: النظام السياسي	49
الفصل الثاني: محددات العلاقة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي	55
المبحث الأول: المحددات الجغرافية والتاريخية	55
المطلب الأول: الحدود المشتركة بين الجزائر و الساحل الإفريقي	55
المطلب الثاني: المحددات التاريخية بين الجزائر والساحل الإفريقي	58
المبحث الثاني: المحددات السياسية والإقتصادية	61

المطلب الأول: العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الإفريقي	61
المطلب الثاني: البرامج الإقتصادية المشتركة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي	65
الفصل الثالث: العلاقات الجزائرية المالية	72
المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع مالي من 1962-1991م	72
المطلب الأول: المجالات المشتركة في العلاقات الجزائرية المالية	72
المطلب الثاني: إتفاقية تمنراست 1991م	78
المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية المالية 1992-2016م	85
المطلب الأول: إتفاقية الجزائر 2006م	85
المطلب الثاني: دور الجزائر في حل الأزمة المالية	88
الخاتمة	102
الملاحق	105
المراجع	113
الفهرس	123